٢/١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث التخطيط التربوى

التخطيط للتعليم فى جنـــوب الـــوادى

دراسة استطلاعية

٥١٦٤

الباحث الرئيسى
أ.د/ رسمى عبد الملك رستم
أستاذ ورئيس شعبة بحوث التخطيط التربوى

الإشراف العـــام
أ.د / نـاديـة جمـال الديـن
مدير المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

يونيــو ١٩٩٨

فريــق البحــث

١ - أ.د. نادية جمال الدين	الإشراف العام
٢ - أ.د. رسمى عبد الملك	الباحث الرئيسى
٣ - أ. سلوى طايع	شاركت فى إعداد الفصل الرابع
٤ - أ. رجب لبيب السيد	شارك فى إعداد الفصل الرابع
٥ - أ. محمد فتحى قاسم	قام بإعداد الفصل الثانى
٦ - أ. صلاح الدين عبد العزيز غنيم	قام بإعداد الفصل الثالث
	أمين البحث

كتابة على الكمبيوتر

أ. وفاء ياسين أحمد

المحتـــويـــات

الصفحة

الفصـــل الأول

الإطـــار العـــام للدراســـة

- مقدمـــة.
- مشكلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- منـهج الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- خطة الدراسة.

الفصل الأول

(الإطار العام للدراسة)

مقدمـــة

على كثرة التحولات العظمى فى تاريخ مصر يوشك أن يكون الخروج من الوادى القديم فـــى مقدمتها. فإذا كانت مصر قد استنفذت القرن العشرين فى عملية ترتب الأوضاع فى الـــوادى القديـــم، وعلى تخومه فإنها تبدأ القرن الحادى والعشرين، وقد شرعت بالفعل فى إقامة نواة مجتمـــع متكـــامل فى الدلتا الجديدة فى قلب الصحراء، وليس هذا بالتحول اليسير فى حياة مصر والمصريـيـــن الذيـــن تعاقبت عليهم الدهور، وهم راسخون فى واديهم لا يبتعدون عنه إلا بالكاد. ومـــن ثـــم فـــإن خـــروج المصريين إلى دلتا جديدة تكون نواة بدورها لوادٍ موازٍ للوادى القديم هو تحول هائل فى حياة مصـــر يفتح أفاقاً رحيبة لإبداع شامل فى الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات، يتيح فرصة نادرة لتنظيـــم مجتمع جديد بقيم وعادات الرواد الأشداء، وهو فى الوقت ذاته تجديد لشباب الوادى القديـــم بخلخلتـــه سكانياً، وإتاحة متنفس لزيادة الخضرة وإصلاح البيئة، وإعطاء حضارة مصر بعداً جديـــداً يضيـــف الصحراء إلى الوادى والجبل إلى السهل، ويوازن بين تنمية الجنوب الغربى للبلاد فى قلـــب عمقـــها الأفريقى، وتنمية الشمال الشرقى فى سيناء جناحها الأسيوى لرسم خريطـــة جديـــدة يتـــوازن فيـــها استخدام الموارد والطاقات، وتعطى مصر ثقلاً فى العصر الجديد يكافئ ماضيها الحضارى التليد.

إن الخروج إلى عمق الصحراء تجربة ثرية نطوى بها الزمن، ونرسى أساساً راسخاً لمصـــر التى ينمو فى رحابها أجيالنا القادمة الذين من أجلهم قبلنا تحدى إقامة هـــذا المشـــروع العظيـــم (١). فمثلاً فيما يتعلق بالتنمية وخاصة التنمية الصناعية كآلية للتنمية والخروج من الـــوادى، تـــم اعـــداد تصور للمشروعات الصناعية التى تملك مقومات التوطن والترويج لإقامتها لتحقيـــق عدالـــة توزيـــع الدخل الإقليمى بين الأقاليم المختلفة بما يؤدى إلى: (٢)

١ - الارتفاع بمعدلات النمو بشكل عام فى جنوب مصر.

٢ - الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة بكل محافظة، وخاصة موارد الـــثروة المعدنيـــة مـــن مناجم ومحاجر وملاحات.

٣ - عدم العودة من جديد للهجرة من بعض محافظات الجنوب، بل والعمل على جذب مزيـــد من العمالة والسكان من خارجها، مما يساهم فى تحقيق مطلب إعادة توزيع السكان علـــى الحيز المكانى المصرى.

٤ - إيجاد مزيد من فرص العمل، ومن ثم الارتفاع بمستوى الدخل.

٥ - تطوير الهيكل الاقتصادى لصالح قطاع الصناعة والتعدين، وتوســـيع مســـاهمة القطـــاع الخاص فى تنمية قطاع الصناعة.

٦ - تحقيق إنتاج صناعى يغطى احتياجات أسواق محافظات جنوب مصر، وتصدير جزء آخر لباقى المحافظات وللخارج، وخاصة للأسواق النامية فى مناطق جنوب شرق آسيا والتى تربط المنطقة بطرق وموانى عديدة.

٧ - الارتقاء بالمستوى التكنولوجى للمجتمع بشكل عام، وما يصاحب ذلك عادة من ارتقاء مستويات التعليم والتدريب والبحث العلمى.

وهكذا تبدو ملامح رؤية مستقبلية لإعداد مصر للانطلاق فى القرن الجديد حيث تقوم السياسة الاقتصادية لمصر فى المرحلة القادمة على عدد من الركائز الأساسية طويلة المدى والتى تتلخص فى محاور ثلاث هما:

(أ) دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية.

(ب)الاستمرار فى دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية.

(جـ) اعتبار البعد السكانى والمكانى للتنمية محوراً أصيلاً من محاور التنمية.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية اتخذت الدولة عدداً من الوسائل منها السعى المستمر لتوفير فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخرى للقضاء على مشكلة البطالة بالإضافة إلى تحقيق سياستها الاقتصادية والتنموية من خلال عدد المشاريع القومية الكبرى والتى منها المشروع موضوع الدراسة وهو مشروع تنمية جنوب الوادى، الذى يهدف إلى إضافة رقعة جديدة إلى الأرض الزراعية، وإقامة صناعات جديدة، واستحداث مهن أخرى، وتخفيض الكثافة السكانية بالوادى والدلتا، أى إعادة توزيع الهيكل السكانى والعمرانى والمتمركز حول ٥% من مساحة جمهورية مصر العربية، مما يسهم فى استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى أنحاء الوادى والمساهمة فى التنمية القومية على مستوى الدولة، والتنمية الإقليمية والمحلية على مستوى الأقاليم والمحليات مثل جنوب الوادى. ولأن التعليم أحد مكونات البنية الأساسية لاستقرار هذه المشروعات، وبخاصة فى المجتمعات الجديدة، حيث يعد التعليم المصدر الأساسى للقوى العاملة القادرة على تنفيذ أهداف خطة التنمية، وأداة هامة من أدوات الجذب والاستقرار فى هذه المشروعات، مما يتطلب تحديد الاحتياجات التربوية لهذه المشروعات القومية التى تستثمر فيها الدولة جزءاً كبيراً من استثماراتها القومية.

مشكلة الدراسة

فى إطار ما سبق يبرز التساؤل الرئيسى للدراسة وهو:

ما التصور المبدئى للتخطيط التربوى لتوشكى؟

ويتطلب ذلك التعرف على:

(١) الخصائص الجغرافية والجيولوجية للمنطقة.

(٢) الجذور التاريخية للمشروع.

(٣) البعد الاقتصادى والاجتماعى للمشروع.

(٤) الرؤية السياسية للمشروع.

(٥) الأساليب التخطيطية للمناطق العمرانية الجديدة فى المجال التربوى.

أهمـــية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة الحالية فى أنها تأتى فى الوقت الذى تهتم فيه الدولة بالتنميـــة الإقليميـــة، حيث قامت بوضع عدد من المشروعات الإقليمية، وعلى قمة هذه المشروعات مشروع تنمية جنـــوب الوادى، كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن التعليم أحد مكونات البنية الأساســـية لـــهذه المشـــروعات، ومصدراً هاماً من مصادر توفير القوى العاملة لهذه المشروعات، بالإضافة إلى أنـــه أداة مـــن أدوات الجذب والاستقرار وخاصة فى المجتمعات الجديدة والتى تحتاج إلى الاهتمام من جانب المخطط علـى المستوى القومى بتوفير هذه العوامل.

منهج الدراسة

يسير البحث على المنهج الوصفى بأبعاده الآتية:

البعد التاريخى:

وذلك للتعرف على الجذور التاريخية للمشروع.

البعد الاستطلاعى:

حيث يتبع البحث تحليل الدراسات والبحوث والوثائق التى تناولت مشروع توشكى.

البعد الوصفى:

للتعرف على الطبيعة المناخية والجيولوجية والجغرافية للمنطقة.

مصطلحات الدراسة:

(١) التوطين:

هو محاولة لاحداث الاستقرار للجماعات التى تمارس التجوال.(٣)

(٢) الخريطة المدرسية:

هى اسلوب عقلانى فى التخطيط الاقليمى للتعليم، يستند على عملية أكثر ملاءمة لاحتياجـــات المجتمع (٤)، ويستمد هذه العقلانية من دراسة الواقع الفعلى للخدمة التعليمية فـــى موقـــع جغرافـــى معين (اقليم) * والتعرف على مواطن القصور وعلاجها، كما يتحقق من خـــلال الاســـتخدام الامثـــل لامكانات التعليم المتاحة وضمان عدالة توزيعها بين المناطق الجغرافية بما يضمـــن تحقيـــق تكـــافؤ الفرص فى الالتحاق بالتعليم لجميع الأطفال، واتاحة الفرص أمامهم لمواصلـــة تعليمـــهم. كمـــا أنـــه أسلوب مرن (٥) يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بكل اقليم.

(٣) المجتمعات الجديدة:

(*) الإقليم يمثل ذلك الاتساع الذى يتميز بخصائص هيكلية متشابهة، تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أم كثافتهم أم توزيعهم الجغرافى، وعاداتهم وتاريخهم، ونشاطهم الاقتصادى ومستواهم إلـى غير ذلك من الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية والإقليم يمكن أن يكون على المستوى الدولى أو علـى المستوى القومى أو على المستوى المحلى. أنظر: محمد خميس الشروكه: التخطيط الإقليمى وأبعاده الجغرافيـــة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص١٧.

تعرف المجتمعات الجديدة بأنها تلك المجتمعات مقصودة التكوين والتى تعنى محاولة لبناء وتنمية المجتمع بطريقة متعمدة وواعية.

تعريف الامم المتحدة:

يقصد باقامة المجتمعات الجديدة تنمية المجتمعات التى تقبل تغيير اسلوب حياتها على الاراضى التى لم يسبق استخدامها وذلك بتوطين هؤلاء الناس فى هذه الأراضى. (٦)

ومن التعريفات السابقة نجد أن المجتمع الجديد هو ذلك المجتمع الحضرى المخطط الجديد الذى يمثل منطقة جذب سكانى بما يوفره من فرص العمل فى مجال الصناعة وتتوفر فيه الخدمات الاجتماعية بما يساهم فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى والاجتماعى للاسر والافراد.

وهناك تعريف أخر:

المجتمعات المحلية المستحدثة هى مجتمعات مقصودة التكوين، تقوم على أساس من التخطيط الشامل على اراضى زراعية مستصلحة كأحد العناصر الأساسية فى استراتيجية التنمية القومية. (٧)

المجتمعات الجديدة:

فالمجتمعات الجديدة تعرف على انها: ذلك المجتمع المحلى الذى يتم انشاؤه على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكافة جوانبه الفيزيقية والاقتصادية والتنظيمية ثم نقل العناصر البشرية تحت شروط معينة بهدف تحقيق وضع اجتماعى واقتصادى متطور عن الوضع السابق لهذه العناصر البشرية فى مجتمعاتها المحلية التقليدية. (٨)

الدراسات السابقة

لقد أوضحت الدراسة التى قام بها وايرز H. M. Wirz (٩) للجوانب الاجتماعية فى ثلاثة من المدن الجديدة فى أنجلترا ان هيئات التنمية فى مدينتين من الثلاثة لم تستطيع مقابلة احتياجات السكان فى الأيام الأولى، كذلك أوضحت الدراسة أهمية توفير خدمات البنية الأساسية (الطرق، والمياه، والكهرباء) فى بداية اقامة المدينة وكذلك توفير الابنية الخاصة بالانشطة مثل المسرح والسينما وصالات الالعاب الرياضية، كذلك اقامة المصانع والمنشآت الخدمية قبل وصول المستفيدين اليها.

قام " جلال مدبولى (١٠) بدراسة " الاتجاه التكاملى فى التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة " فى احدى قرى (أبيس) جنوب شرق مدينة الاسكندرية، بهدف معرفة تأثير التخطيط العمرانى لأحد أنماط الاستيطان السائدة فى الأراضي الجديدة على الأبعاد التخطيطية الاخرى باعتبارها عملية متكاملة.

وتتلخص فروض هذه الدراسة فى إثبات ارتباط البعد المكانى للمنتفعين من مراكز الخدمات بعدة متغيرات: كحجم المشاركة فى التنمية، ومدى الاستعداد لقبول التغيير، وكذا ارتباط البعد العمرانى بصفة عامة عن مؤسسات التنمية بحجم التنمية ذاتها وقد أثبتت الدراسة فى نتائجها الميدانية صحة وجود الارتباطات بين المتغيرات السابقة .

دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١١) وأوضحت نتائجها فيما يتعلق بالهجرة إلى المناطق الحضرية أن دافع العمل احتل المقام الأول بين دوافع الهجرة ٤٩,٦٢% يلى ذلك الأسباب الاجتماعية (زواج - طلاق - ترمل - الإقامة مع الأسرة) بنسبة ٣١,٦٩% بينما نجد أن نسبة المهاجرين بسبب السكن بلغت ٦,٢٧% وأشارت النتائج إلى أن ٩٣,٥٦% من إجمالى المهاجرين تقع أعمارهم فى الفئة العمرية (١٥-١٦) سنة.

ولقد أوضح رمضان عبد المقصود (١٢) فى دراسته أن المدن الجديدة ليست الطريق الوحيد لحل مشكلة التكدس السكانى وبالتالى ضرورة الارتقاء بالقرية المصرية لتقليل الهجرة منها، وترشيد هجرة الفائض من سكان الريف بتوجيهه إلى مناطق التنمية العمرانية الجديدة، تدخل الدولة لحل مشكلة الإسكان بشكل جذرى لأن الجهد الفردى الخاص لا يستطيع أن يقوم بهذا العبء.

دراسة " وفاء الصاوى " (١٣) عن " عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية فى تنمية مجتمعاتهم " بالتطبيق على مدينة الشيخ زويد بالاسماعيلية، وهى دراسة وصفية استهدفت دراسة مسئولية بعض العوامل فى احجام السكان على المشاركة منها: ضعف الإحساس بالتجانس، الشعور بالاغتراب، وضوح أو عدم وضوح الاختصاصات ولقد أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة إحساس الفرد بالاغتراب فى المجتمع الحضرى المستحدث بين مستوى مشاركة هذا الفرد فى شئون مجتمعه وكذلك شعور سكان المجتمع بالعزلة والاغتراب فى المجتمع الجديد، وعدم فهم القيادات المحلية لدورها والاحتياجات السكانية فى هذا المجتمع المستحدث، وعدم وجود قنوات اتصال بين المنظمات والسكان لتوضيح سياستها وأهدافها.

وتركز هذه الدراسة على اتجاهات السكان المقيمين نحو المشاركة وتشير إلى ضرورة اهتمام القيادات المحلية باحتياجات السكان، وهذه الاحتياجات لا يستطيع أن يعبر عنها الا السكان أنفسهم.

أوضحت دراسة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، (١٤) التى تناولت دراسة الجوانب الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية فى مدينة العاشر من رمضان وقت اجراء الدراسة .. عدم شعور المقيمين بالمدينة بالاستقرار فى مسكنهم نظراً لان ملكية المسكن للعمل وليس للمقيم فيها، وكذلك أوضحت أن القصور الواضح فى الخدمات بأنواعها فى المدينة يلعب دوراً خطيراً فى انخفاض معدل التنمية... مما يستتبع معه تردد السكان فى الاقامة الدائمة فى المدينة واستقرارهم بها.

لقد أوضحت دراسة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (١٥) .. التى تناولت دراسة الجوانب الديمرجرافية والاقتصادية والاجتماعية للمقيمين بمدينة ١٥ مايو - تأخر دخول الطبقات العمالية التى المدينة بسبب ارتفاع قيمة الوحدات السكنية بالنسبة لدخول هذه الطبقة.

وفيما يتعلق بالخدمات أوضحت الدراسة ان السلع الاستهلاكية والخدمات الاساسية (تعليم، صحة، مواصلات، خدمات ثقافية وترفيهية، خدمات تجارية ..) تعانى من القصور الشديد وتشكل مطلباً ملحاً فى المرحلة الحالية بالمدينة وهذه الدراسة توضح أن الطبقة العمالية لا تستطيع الحصول على الوحدات السكنية بسبب ارتفاع قيمة تلك الوحدات بالنسبة لدخولهم.

ولقد أوضحت دراسة ولاء نصر الدين ..(١٦) التى تهدف إلى التعـــرف علـــى المشـــكلات الفردية التى تواجه أسر العمال فى المدن الجديدة وحاولت الدراسة التعرف على المشكلات الفرديـــة لاسر العمال وأوضحت ضعف العلاقات بين الاسر فى المدينة وكذلك قلـــة انتمـــاء الأســـر للمدينـــة وضعف الخدمات فيما يتعلق بخدمات التعليم، الصحة، الخدمات الترفيهية وكذلك تلك الخدمات داخـــل المصانع.

ولقد أوضحت دراسة مايسة محمود عبد العزيز ..(١٧) التى تـــهدف إلـــى التعـــرف علـــى المعدلات التخطيطية للخدمات فى المدن الجديدة فى مقارنتها بمثيلتـــها علـــى المســـتوى العـــالمى - وضوح الفارق بين المعدلات المقترحة والمعدلات العالمية مما يؤكـــد أثـــر الامكانـــات والظـــروف المحيطة على المعدلات التخطيطية، العاملون بمدينة العاشر من رمضان لايسكنونها حيـــث ثبـــت أن عدد المقيمين بالمدينة يقل بكثير عمن يعملون بها كذلك أوضحت الدراسة أرتباط العاملون بالخدمـــات العامة والتجارية بمكان عملهم فنجد حوالى ٧٠% يقيمون بالمدينة فى مقـــابل ٣٠% مـــن العـــاملين بالصناعة فى المدينة.

ولقد أوضحت دراسة محمد المدنى (١٨) .. التى تهدف إلى التعرف على المشـــكلات التـــى تواجه المواطنين فى المجتمعات الحضرية الجديدة وجود مشكلات متعلقة بعلاقات الجـــوار وكذلـــك مشكلات تتعلق بضعف مستوى الخدمات، المسكن، التعليم، الصحة، الترويح وعدم وجـــود علاقـــات تربط بين سكان المجتمع والقائمين على تنمية هذا المجتمع والمسئولين عن الخدمات فـــى المجتمـــع الجديد.

لقد أوضحت دراسة ماجدة السيد حافظ (١٩) .. أن الفئات الشابة التى تضم الاعمار ما بيـــن (٢٠-٣٥) سنة هى أكثر الفئات اقبالاً على الهجرة وان تناقص الفرص الاقتصادية فى الريف يلعـــب دوراً هاماً فى اتخاذ قرار الهجرة ولقد أوضحت الدراسة ان المهاجر قد يتعـــرض فـــى ظـــل حيـــاة المدينة لصراع عنيف بين مظاهر الثقافتين (الريفية الحضرية) وتلعب المحاكـــاة دوراً هامـــاً فـــى اتخاذ قرار الهجرة وهذا من أهم العوامل الدافعة للهجرة اليها. وهذه الدراسة تؤكد على أهمية توفـــير فرص العمل فى مكان الجذب السكانى الى جانب أهمية مراعاة الجوانب الثقافية للمهاجرين.

توصلت احدى الدراسات الى أن ضعف الشعور بالانتماء، وانعدام الشعور بالاســـتقرار لـــدى غالبية السكان من أهم المشكلات التى تواجه سكان المجتمعات الجديدة، وينعكس أثر هذه المشـــكلات على ضعف مشاركة المواطنين فى تنمية مجتمعهم. (٢٠)

ولقد اتفقت نتائج دراسة أخرى مع نتائج الدراسة السابقة فـــى أن أحســـاس الســـكان بالعزلـــة وشعورهم بالاغتراب فى المجتمع الجديد ينعكس أثره على افتقار روح التعاون بين السكان وضعـــف تماسكهم، وبالتالى لا يشاركون فى تنمية مجتمعاتهم. (٢١)

وأوضحت دراسة حديثة، أجريت على مدينة العاشـــر مـــن رمضـــان أن ضعـــف الروابـــط الاجتماعية بين السكان، وضعف الشعور بالانتماء وعدم رغبة السكان فى المشاركة لتنمية مجتمعـــهم الجديد، من أهم المشكلات التى تواجه سكان المجتمع الجديد. (٢٢)

وأوضحت دراسة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (٢٣) .. التى تهدف الى تحليل أهم التجارب العالمية التى سبقت اليها كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية (فرنسا، انجلترا، السويد، فنزويلا، الهند، انجولا) الى أن تجربة المدن الجديدة فى معظم البلاد التى شملتها الدراسة قد صادفتها كثير من المشاكل وان نجاح التجربة فى بعض البلاد مثل انجلترا وفرنسا كان أساسه المتابعة المستمرة للتجربة والتقييم الدروى لما تم انجازه واجراء التعديلات اللازمة فى السياسة العامة كلما ظهر انحراف فى المسار عن الاهداف المرجوة.

وتؤكد هذه الدراسة على أن وجود المعوقات فى تجربة المجتمعات الجديدة لا يعنى فشل التجربة وأنما يوجه الى ضرورة متابعة التجربة بصفة مستمرة وصولاً الى نجاحها.

أوضحت الدراسة التى قامت بها كلية الخدمة الاجتماعية (٢٤) عن الجوانب الاجتماعية لمدينة العاشر من رمضان أن نسبة ٢٧% من المقيمين بالمدينة لا يعملون بها وفيما يتعلق بارتباط السكان بالمدينة أشارت نسبة ٤٨,٣% إلى عدم التفكير فى العودة إلى الموطن الاصلى. وتشير هذه النتيجة إلى ضعف الانتماء للمجتمع الجديد.

وأوضحت دراسة أحمد يوسف عليق (٢٥) أن قلة فرص العمل تدفع الى الاتجاه نحو الهجرة من القرية، وان قلة فرص زيادة الدخل تدفع الى الهجرة من القرية، وان نقص خدمات الرعاية الاجتماعية وعدم وفرتها فى القرية ساعد على تشجيع الاتجاه نحو الهجرة من القرية وأوضحت الدراسة أن قلة برامج التنمية الاجتماعية المنفذة فى القرية تدفع إلى زيادة اتجاهات السكان نحو الهجرة.

والنتيجة الهامة من هذه الدراسة هى التأكيد على توفير الخدمات وعلاقته بالهجرة فى المجتمع الريفى وهو ما تحاول الدراسة الحالية التحقق منها وذلك بدراسة توفر الخدمات كعامل جذب سكانى فى المجتمع الجديد.

أوضحت دراسة ماجدى عاطف (٢٦) وموضوعها "طريقة خدمة الجماعة واستثارة الشباب نحو المشاركة" (دراسة تجريبية بمدينة العاشر من رمضان)... وحاولت الدراسة اختبار الفرض التالى:

هناك علاقة ايجابية بين ممارسة طريقة خدمة الجماعة مع شباب المجتمع الجديد واستثارتهم للمشاركة فى تنمية مجتمعهم. وهى دراسة تجريبية على عينة قوامها (١٥ عضواً) واختيرت بطريقة عشوائية وتوصلت الى نتائج أهمها:

وجود علاقة ايجابية بين ممارسة طريقة خدمة الجماعة مع شباب المجتمع الجديد واستثارتهم للمشاركة فى تنمية مجتمعهم.

أوضح " محمد زكى سليمان " (٢٧) فى دراسة بعنوان " علاقة التخطيط الاجتماعى بالتخطيط العمرانى واحتياجات التنمية المحلية " مطبقة على المجتمعات الجديدة بالعريش / محافظة شمال سيناء وحاولت الدراسة اختبار الفرض الاتى:

" وجود علاقة اجتماعية بين تكامل التخطيط الاجتماعى مع التخطيط العمرانى واشباع احتياجات التنمية المحلية بالمجتمعات العمرانية الجديدة ". وهى دراسة وصفية تحليلية على عينة قوامها ٢٧٥ مفردة واختيرت بطريقة عشوائية بسيطة.

وتوصلت إلى نتائج أهمها:-

١ - وجود انفصال تام بين الابعاد العمرانية والنواحى الاجتماعية (التخطيط العمرانى والتخطيط الاجتماعى) فى مجتمع الدراسة.

٢ - امكانية قبول الفرض الرئيسى للدراسة القائل بوجود:

" علاقة احتمالية بين تكامل التخطيط الاجتماعى مع التخطيط العمرانى واشباع احتياجات المحلية بالمجتمعات العمرانية الجديدة " حيث ظهرت علاقة طردية موجبة تؤكد أنه كلما زاد التكامل بين التخطيط الاجتماعى والتخطيط العمرانى فى المجتمعات العمرانية الجديدة زاد اشباع احتياجات المواطنين من خطط وبرامج وشروعات التنمية العمرانية.

وأهم أهداف اقامة المجتمعات الصناعية الجديدة تتمثل فيما يلى:-

أولاً : تحقيق الهجرة إلى تلك المجتمعات من مناطق التكدس السكانى وتخفيف الضغط السكانى عنها.

ثانياً : تحقيق الهجرة إلى تلك المجتمعات الجديدة من خلال:-

(أ) توفير فرص عمل مناسبة بأجور مناسبة وبالتالى الاسهام بشكل فعال فى خطة التنمية على المستوى القومى.

(ب) توفير الحياة الملائمة للعمالة بتلك المجتمعات وذلك بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية التى تساهم فى جعل تلك المجتمعات مناطق استقطاب حضرية للعمالة الصناعية.

ثالثاً: حماية الرقعة الزراعية من التوسع العمرانى فى تلك الرقعة الضيقة التى تمثل ٤% فقط من مساحة مصر (٢٨).

ولقد أوضحت الدراسة التى قام بها " محمد عبد العزيز المدنى " (٢٩) عوامل الجذب السكانى إلى المجتمع الصناعى الجديد بالتركيز على خدمات الرعاية الاجتماعية وذلك بدراسة وصفية لمجتمع مدينة العاشر من رمضان على عينة من العاملين وصلت الى ٢٢٠ مفردة من العاملين بالمصانع وكذلك فهى لا تختص بالمجتمع الصناعى الجديد وبالتالى فهى لا تسعى إلى دراسة المجتمعات الجديدة التى تقام بهدف اقامة السكان فقط وانما تركز على المجتمع الانتاجى والذى تمثل توفر فرصة العمل فيه أولوية بجانب توفير مختلف الخدمات وفى مقدمتها المسكن.

- ولقد حاولت الدراسة اختبار الفرض الاساسى التالى:-

" كلما زادت درجة توفر خدمات الرعاية الاجتماعية كلما زادت معدلات الهجرة الى المجتمعات الصناعية الجديدة " . وتوصلت إلى التحقق من صحة الفرض الاساسى للدراسة.

ونلاحظ أن هذه الدراسات تشير بصفة عامة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار فى المجتمع المهاجر اليه إلى:

- أهمية توفر عوامل الجذب فى مناطق الجذب السكانى مثل الخدمات.
- أهمية توفر عوامل الاستقراء فى المجتمع الجديد والتى ترتبط بملكية المسكن وتوفر ظروف المعيشة المناسبة والتى تعتبر أفضل من مكان الاقامة الاصلى.
- أهمية توفر عوامل الانتماء إلى المجتمع الجديد.
- أهمية المحاكاة بالنسبة للهجرة إلى المجتمع الجديد وأن نجاح المهاجر يساعد على مزيد من الهجرة.

كما أن هناك عديد من الدراسات والبحوث فى مجال الخريطة المدرسية، تم اعدادها فى اقطار مختلفة من العالم، وكان ابرزها تلك التى أشرف على اعدادها المعهد الدولى للتخطيط التربوى، والمعهد الاقليمى لتخطيط التربية فى الدول العربية، كما أعدت وزارة التربية والتعليم المصرية خرائط تربوية لعدد من محافظات الجمهورية بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية.

ومن الممكن تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات وبحوث خارج مصر وأخرى بداخلها.

الدراسات السابقة خارج مصر: وفيها نعرض لنماذج من هذه الدراسات أعدت فى مناطق مختلفة من العالم مثل آسيا وأوروبا والعالم العربى للتعرف على هدف كل منها. وأن كان اعداد الخريطة المدرسية يتبع تكتيكا واحدا فى كل المناطق، الا انها تختلف فى الهدف من بلد إلى آخر، حيث اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية.

- ففى سيرلانكا (٣٠) كان الهدف من اعداد الخريطة المدرسية إصلاح نظام التعليم، وتحقيق المساواة فى فرص التعليم بين جميع المناطق الجغرافية، حيث يتصف نظام التعليم بها بالازدواجية، لوجود مدارس راقية خاصة لابناء الطبقات العليا ومدارس فقيرة للعامة، وحتى هذه المدارس لا يلتحق بها الجميع من عامة الشعب لوجود عوائق ثم تعدد اللغات والديانات بها.

فكان الهدف من استخدام أسلوب الخريطة المدرسية هى انتشار شبكة من المدارس على المستوى المحلى تخدم فئات تتفق فى الدين واللغة والمستوى الثقافى وتحقيق المساواة فى توزيع التسهيلات التعليمية، وطبق هذه الأسلوب فى سبع مناطق جغرافية تختلف فى اللغة والدين.

- ايرلندا (مقاطعة سيلجو) (٣١) كان الهدف من استخدام أسلوب الخريطة المدرسية فى ايرلندا علاج القصور الذى ظهر فى التخطيط على المستوى المركزى والذى تمثل فى صعوبة تطبيق الخطة المركزية للتعليم فى كثير من المقاطعات لعدم الأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لكل مقاطعة (البعد المكانى)، فظهرت عدة عوائق، تحول دون تنفيذ الخطة المركزية.

ففى مقاطعة سيلجو كانت شبكة المدارس الموجودة فى الخطة غير مناسبة للظروف الجغرافية والاجتماعية، ولم تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمساواة فى التعليم بين جميع المناطق لاختلاف أهداف التعليم على المستوى المركزى عن الاحتياجات التربوية فى المناطق الجغرافية - لذلك كان الاتجاه نحو استخدام هذا الاسلوب على المستوى المحلى.

- دولة البحرين (٣٢): أعدت خريطة مدرسية شملت كل دولة البحرين، نظراً لصغر مساحتها وارتفاع كثافة السكان بها، ونمو التعليم بها بشكل غير مخطط، وهدف الخريطة المدرسية بدولة البحرين الى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع فى المناطق الجغرافية المختلفة. لذلك عنيت بوضع تصور يحقق انتشار التعليم على مدى ١٥ سنة اعتباراً من عام ١٩٧٦ - ١٩٩١ يسمح بتحقيق استيعاب جميع التلاميذ فى سن التعليم، وفق توزيعهم الحالى والمستقبلى، ضماناً لتوفر الخدمات التربوية فى الزمان والمكان المناسبين.

الدراسات السابقة بداخل مصر:

أعدت وزارة التربية والتعليم خرائط تربوية لعدد من المحافظات بجمهورية مصر العربية، للوقوف على الوضع القائم للنظم فى هذه المحافظات لتنفيذ شروط اتفاقية دعم التعليم الأساسى الموقعة بين جمهورية مصر العربية (ممثلة فى وزارة التعليم) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى (هيئة التنمية الأمريكية) والتى تنص على أن يستخدم الدعم فى بناء مدارس بمرحلة التعليم الأساسى وتحديد أولويات البناء فى ضوء الاعتبارات الآتية:

١ - اذا كان التجمع السكانى يبعد عن اقرب مدرسة بمسافة تزيد عن ٢ كم.

٢ - اذا كانت طبيعة المجتمع يتطلب انشار المدارس وفصول خاصة بالبنات

٣ - اذا كانت كثافة الطلاب عالية مما يتطلب انشاءات جديدة، أو كانت المدرسة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة أو منخفضة عن المستوى من ناحية البناء.

٤ - الا يستخدم فى بناء مدارس بالمناطق الحضرية.

وهذه الدراسات فرضتها ظروف وأغراض معينة، الا أن ذلك لا يقلل من قيمتها أو أهميتها.

وضمن هذه الخرائط أعدت خريطة تربوية لمحافظة الفيوم (٣٣)؛ لوضع خطة التعليم الأساسى بالمحافظة خلال السنوات ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ فى ضوء الاعتبارات السابق الاشارة اليها.

خطة الدراسة:

أولاً: الاطار العام للدراسة ويشتمل على مشكلة الدراسة، هدف الدراسة، أهمية الدراسة، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

ثانياً: الخصائص الجغرافية والجيولوجية للمنطقة.

ثالثاً: التطور التاريخية لمشروع جنوب الوادى (توشكى)

رابعاً: الأساليب التخطيطية للمناطق العمرانية الجديدة فى المجال التربوى.

خامساً: رؤية تمهيدية لوضع تصور مبدئ للتخطيط التربوى لتوشكى.

وهذا ينقلنا إلى الحديث أولاً عن الخصائص الجغرافية والجيولوجية لمنطقة جنوب الوادى وتوشكى، وهو ما تحاول الصفحات التالية التعرف عليه.

هوامش الفصل الأول

(١) ج.م.ع، مجلس الوزراء: مصر والقرن الحادى والعشرون، القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادى، ع ١١، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٦٣ - ٦٤.

(٣) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٤٩٩.

(4) Unesco, Regoinal Planning in Education, Module III, The Role of Micro – Planning in Regional Plan Implementation, Concepts and Definitions of Micro – Planning, Paris, August, 1982, PP. 3-7.

(5) Unesco, IIEP, Intensive Training Course on Micro – Planning and School Mapping, Sudan, Ministry of Education, June, 1983, P.17.

(6) United Nation, The Community Development, Approach, To Land Settlement, N.Y., 1966, p.1.

(٧) أحمد يوسف محمد: المشكلات التى تواجه سكان المجتمعات المحلية المستحدثة والتخطيط لمواجهتها، دراسة مطبقة على أحد أنماط الاستيطان بمحافظة أسوان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨١، ص ٢٢.

(٨) هدى مجاهد: التنمية المتكاملة فى المجتمعات المستحدثة، مجلة تنمية المجتمع، العدد الرابع، مؤسسة فردريش ايبرت، ١٩٧٧، ص ٢٣.

(9) H.M. Wirz: Social Aspects of Planning in New Towns, Saxon House Lexington Book, England, 1975, pp. 3-5

(١٠) جلال مدبولى محمد جلال: الاتجاه التكاملى فى التخطيط لتنمية المجتمعات المستحدثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٣١٦ - ٣٣٥.

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج الأولية لبحث اختلافات الهجرة الداخلية بالعينة، ١٩٧٩، ص ص ١-٢.

(١٢) رمضان عبد المقصود على: تطور الإسكان والتوسع العمرانى فى المدن الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١، ص ص ٨١-٩٥.

(١٣) وفاء هانم الصادى: عوائق مشاركة سكان المجتمعات الحضرية فى تنمية مجتمعاتهم - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨١، ص ص ١٤٤-١٤٥، ص ١٩٠.

(١٤) هيئة المجتمعات العمرانية: مدينة العاشر من رمضان، دراسة قامت بها لجنة الدراسة الانسانية، ١٩٨٢، ص ص ٥-٨.

(١٥) هيئة المجتمعات العمرانية: مدينة ١٥ مايو، دراسة قامت بها لجنة الدراسات الانسانية، ١٩٨٢، ص ص ١-٣.

(١٦) ولاء نصر الدين حسن: المشكلات الفردية التي تواجه أسر العمال فى المدن الجديدة وكيفية مواجهة مهنة الخدمة الاجتماعية لها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢، ص ص ١٣٥-١٦٠.

(١٧) مايسة محمود عبد العزيز: خدمات المناطق السكنية فى المجتمعات الجديدة، نحو معدلات مصرية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٩٥-١٣٥.

(١٨) محمد عبد العزيز المدنى: المشكلات التى تواجه المواطنين فى المجتمعات الحضرية الجديدة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٣، ص ص ٢٣٦-٢٣٨.

(١٩) ماجدة السيد حافظ: التغيرات البنائية والثقافية المترتبة على الهجرة الريفية - الحضرية، دراسة مقارنة لمجموعة من الأسر المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ص ١٨٠-١٨٥.

(٢٠) محمد عبد العزيز المدنى: المشكلات التى تواجه المواطنين فى المجتمعات الحضرية الجديدة، مرجع سابق.

(٢١) وفاء هانم الصادى: عوائق مشاركة سكان المجتمعات الحضرية المستخدمة لتنمية مجتمعاتهم، مرجع سابق.

(٢٢) أحمد فوزى الصادى وآخرون : المجتمعات العمرانية الجديدة، دراسة ميدانية للجوانب الاجتماعية لمدينة العاشر من رمضان، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٦.

(٢٣) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدورى الأول، دراسة التجارب العلمية قام بها معهد التخطيط الاقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص٤.

(٢٤) كلية الخدمة الاجتماعية: الجوانب الاجتماعية لمدينة العاشر من رمضان، دراسة ميدانية غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٦، ص ص ٦٠-٨٠.

(٢٥) أحمد يوسف عليق: العلاقة بين تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية بالقرى واتجاهات الهجرة منها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٧، ص ص ١٤٩-١٦٧.

(٢٦) ماجدى عاطف محفوظ: طريقة خدمة الجماعة واستثارة الشباب نحو المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٧.

(٢٧) محمد زكى سليمان: علاقة التخطيط الاجتماعى بالتخطيط العمرانى واحتياجات التنمية المحلية، دراسة مطبقة على المجتمعات الجديدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٨، ص ص ٢٤١ - ٢٤٥.

(٢٨) محمد عبد العزيز المدنى: العلاقة بين توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والهجرة إلى المجتمعات الصناعية الجديدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٨، ص ٥٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ص (٢٦-٢٧).

(30) Unesco, IIEP, Planning the Location of Schools, Sirelanka, Case Studies, Andanda, W.P. Gurge, Paris, 1977.

(31) Unesco, IIEP, Planning the Location of Schools, County Sligo, Irland, Case Studies, Jacques Hallak and James Mecabe, Paris, 1973.

(٣٢) وزارة التربية والتعليم فى دولة البحرين، إدارة التخطيط التربوى: خارطة تعليمية للبحرين ١٩٧٦ - ١٩٩١، إشراف الدكتور محمد سيف الدين فهمى، من منشورات الوزارة، ١٩٧٧.

(٣٣) حامد سليمان: تقرير عن الخريطة التربوية للتعليم الأساسى بمحافظة الفيوم ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، القاهرة، أبريل ١٩٨٣.

الفصل الثانى

الخصائص الجغرافية والجيولوجية للمنطقة والانعكاسات السياسية للمشروع

- الخصائص الجغرافية للمنطقة.
- الخصائص الجيولوجية للمنطقة.
- الانعكاسات السياسية لمشروع تنمية المنطقة.
- رؤية السياسة المصرية حول المشروع.

الفصل الثانى
الخصائص الجغرافية والجيولوجية للمنطقة
والانعكاسات السياسية للمشروع

الخصائص الجغرافية

يطل إقليم جنوب مصر على السودان وليبيا وأفريقيا، ويمتد شرقاً ليشمل معظم ساحل البحر الأحمر وغرباً الصحراء الغربية، ومن الحد الشمالى أسيوط، وجنوباً حدود مصر والسودان. وهو يعتبر المنفذ إلى القارة الأفريقية كلها. كما يقع بهذا الإقليم سلسلة الجبال الشرقية بما فيها من موارد ومصادر للثرة و المعدنية.

ويشمل إقليم جنوب الوادى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد، والبحر الأحمر شاملاً مثلث حلايب وأبورماد وشلاتين. علاوة على مدينة الاقصر وتبلغ مساحته أكثر من نصف مساحة مصر كلها، وتمثل محافظة الوادى الجديد ٣٧,٧% من مساحة مصر، وتبلغ مساحة محافظات جنوب مصر نحو ٥٨٥,٨ ألف كيلو متر مربع تمثل نحو ٥٨,٧% من إجمالى مساحة الجمهورية البالغة نحو ٩٩٧,٧ ألف كيلو متر مربع. (١)

وبالنسبة لمناخ منطقة جنوب الوادى، حيث أن للمناخ دوراً كبيراً وفاعلاً حيث يؤثر على إمكانيات التنمية فى هذه المنطقة، وكذلك الاستثمارات. فيتسم هذا الإقليم بالدفء شتاء وارتفاع درجة الحرارة صيفاً. كما تسطع الشمس معظم أوقات السنة. وبه مصدر عظيم للطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية والرياح). (٢)

وخصائص منطقة توشكى وجنوب الوادى تشكل عدداً من المحاذير أمام المشروع فهناك حوالى ٤٠ كيلو متراً تمثل منطقة الكثبان الرملية جنوب منطقة (أبو بيان). وهى كثبان نشيطة ممتدة شرقاً وغرباً على الطريق، كما يعترض الكثبان مجرى الترعة فى بعض مناطق الكثبان الرملية الهلالية. (٣)

وتتميز منطقة المشروع بالحرارة الشديدة خاصة خلال فصل الصيف، حيث تصل درجة الحرارة إلى (٤٨° - ٥٠°م) فى الظل. (٤)

ويمكن تلخيص الخصائص الطبيعية والثروات بمنطقة توشكى وجنوب الوادى. فقد أجريت العديد من الدراسات الجغرافية والجيولوجية والهيدروجيولوجية ودراسات التربة والثروة المعدنية، ما يمكن من الحكم المبدئى على خصائص المنطقة يمكن تلخيص أهمها فى الآتى: (٥)

١ - تحيط بمنطقة بحيرة ناصر غرباً هضبة مستوية السطح تقريباً متوسط ارتفاعها حوالى ٢٠٠ متر فوق سطح البحر تمتد شمالاً وغرباً لتنحدر انحداراً فجائياً مكونة منخفض توشكى ودرب الأربعين غرباً ومنخفض الواحات الخارجة شمالاً.

٢ - ينحدر منخفض الواحات الخارجة إلى الشمال بسرعة انحدار ٥ متر/كيلو متر ويتراوح منسوبه بين ١٦٠ متراً و ٣٠ متراً فوق سطح البحر.

٣ - تتكون الهضبة من الحجر الجيرى وسطحها مغطى بطبقة رقيقة من الرمال وتقطعها مجموعتان من الفوالق المتجهة شرق - غرب وأخرى متجهه شمال - جنوب.

٤ - يتوسط المسافة بين منطقة توشكى جنوباً وواحة باريس شمالاً مجموعة من التلال يطلق عليها تلال أبوبيان (أبوبيان البحري وارتفاعه ٢٥٥ متراً فوق سطح البحر) وهى مكونة من أحجار جرانيتية كما تتواجد صخور جرانيتية وغيرها على سطح الأرض أو بالقرب من السطح فى مناطق بئر طرقاولى وبئر نحلاوى وهى مناطق تتميز بقلة سمك قطاع الرسوبيات.

٥ - توجد مجموعة من الكثبان الرملية وأحزمة الرمال خاصة فى الجزء الغربى وتتراوح ارتفاعات الكثبان من عشرين متراً أو خمسين متراً وبعضها من النوع المتحرك.

وبتفصيل أكثر لجغرافية منطقة جنوب الوادى، فمن المعروف أن الصحراء الغربية تشغل ثلثى مساحة مصر وتتوسطها منطقة مشروع تنمية جنوب مصر والتى كان يمر بها تاريخياً طريق الحج الجنوبى البرى الذى يربط السودان الأوسط والغربى (تشاد والنيجر ومالى وموريتانيا والسنغال) بساحل البحر الأحمر عند ميناء القصير وقد جعل موقع الصحراء الغربية منها همزة وصل بين قارتى أفريقيا وآسيا عبر شبه جزيرة سيناء. (٦)

ويشكل موقع المشروع التنموى الضخم أنسب نقطة ارتكاز حضارى للربط بين جنوب غرب مصر وشمال غرب السودان وشمال شرق تشاد وجنوب شرق ليبيا وإمكانية ربطها بالبحر الأبيض المتوسط والأحمر، ويعطى المشروع إمكانيات غير محدودة لإحياء وإعادة الدور الهام الذى لعبه طريق درب الأربعين كطريق للحج الجنوبى والذى كان يربط بين مصر والسودان وتشاد والنيجر ومالى والسنغال وموريتانيا كطريق عابر للقارات للوصول إلى شبه الجزيرة العربية بآسيا والذى أهمل تاريخياً بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. (٧)

ورغم ما ذكر سابقا عن المناخ الحار الذى يسود منطقة جنوب الوادى ومنطقة توشكى، فإنه على الرغم من ارتفاع درجات الحرارة صيفاً إلا أن جفاف المنطقة وقلة الرطوبة النسبية بها يقلل من الإحساس بالحرارة والدور الذى تلعبه بحيرة ناصر فى تلطيف جو المنطقة بالإضافة إلى تناسب درجات الحرارة والرطوبة على طول فصل الشتاء. (٨)

وبنظره إلى الخصائص الجغرافية فى منطقة جنوب الوادى ومنطقة توشكى فإنه يمكن ملاحظة أن هذه المنطقة هى أرض بكر صالحة لمشاريع عديدة فى الرى والزراعة والتصنيع والتعدين مما سيؤدى بمردودات عالية الدرجة على المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى وبالتالى المجال التربوى والتعليمى، فالتنمية ليست مجموعة من الغايات والأهداف التى يمكن التعبير عنها بأرقام صماء، ولكنها عملية إجتماعية تمكن الإنسان من تنمية قدراته، وإطلاق

طاقاته لتحقيق مستويات مادية أفضل مع الارتقاء بجوانب حياته الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية، فالتنمية بمفهومها الشامل وليس مفهومها الإقتصادى فقط تتطلب أبعاداً قد تفوق فى أهميتـها واثارهـا دراسات الجدوى التى يغلب عليها الصفة المادية.

الخصائص الجيولوجية للمنطقة

سيتم تناول محاور المياه الجوفيه وخزانات المياه والأمطار والسيول والآبار والثروة المعدنيـة. والطبيعة الجيولوجيه للتربة.

أ – طبيعة التربة

من حيث قابلية الاستصلاح الزراعى لأراضى هذه المنطقـة، تشـير احصائيـات الحصـر الاستكشاف والنصف تفصيلى فى مساحة ٢٥ مليون فدان بالصحراء الغربية إلـى وجـود مسـاحة حوالى ٧,٥ مليون فدان قابلة للاستصلاح والاستزراع منها حوالى مليون فدان من الدرجـة الأولـى والثانية وحوالى ٤ ملايين فدان من الدرجة الثالثة والرابعة وحوالى ٢,٥ مليون فـدان مـن الدرجـة الخامسة. كذلك أوضحت الدراسات المائية أنه يمكن التوسع فى مساحة ١,٤ مليون فدان تـم تقديـر احتياجاتها المائية ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً ومياه جوفية إضافية من خزان الوادى والدلتـا فـى حدود ٣ مليارات متر مكعب يضاف إليها تنفيذ برامج ومشروعات قومية لتطوير الـرى وترشـيد استهلاك المياه وذلك فى حدود ١,٥ مليار متر مكعب. (٩) وتنقسم اراضـى المنطقـة مـن حيـث الاستزراع إلى.

١ – أراضى صالحه جداً لاستزراع:

وتعتبر أراضى ذات الدرجة السادسة أحسن أنواع الأراضى الموجودة بالمنطقة حيث تتمـيز باستواء السطح ذات انحدار ضعيف والتربة عميقة ذات قوام متوسط يتراوح من الطمييـة الرمليـة والطميية الطينية الرملية. محتواها من الحصى والأحجار قليل نسبة كربونات الكالسيوم تقـل غالبـاً عن ١٠% وقد تصل إلى ١٥% فى وحدة التربة، وجميع أراضى هذه الدرجة يقـل محتواهـا مـن الجبس عن ١٥% ودرجة نفاذية التربة جيدة وقدرتها على الاحتفاظ بالماء متوسطة والتربة ملوحتـها تعتبر إما متوسطة أو مرتفعة نسبياً وهذه الأملاح يسهل التخلص منها بالغسيل لجودة نفاذيتها للمـاء. وأراضى هذه الدرجة تجود بجميع المحاصيل الزراعية المناسبة لمناخ المنطقة. (١٠)

٢ – أراضى صالحة للاستزراع:

وهذه الأراضى تعتبر جيدة الصلاحية للاستزراع حيث تتميز باستواء السطح. والتربة عميقـة طينية القوام أو طميية طينية إلى طميية رملية. غالبيتها غير حصوية وقد تكون حصوية فى وحدتـى التربة حيث تصل نسبته إلى ١٥%. فيما عدا وحدتى التربة يوجد بها أفق كلى تزيد نسبة كربونـات الكالسيوم على ١٥%. وهذه الأراضى يوجد بها بعض المحددات البسيطة أدت فى مجموعـها إلـى التأثير فى درجة صلاحيتها خاصة فيما يتعلق بقوام التربة الطينـى وتـأثيره علـى نفاذيـة التربـة بالإضافة إلى زيادة محتواها من الحصى وارتفاع نسبة الأملاح الذاتيـة وهـذه الأراضـى تصلـح

لزراعة غالبية المحاصيل الزراعية التـــي تناسب الظروف البيئية لهذه المنطقة وتضم عشر وحـــدات تربة وتبلغ مساحتهـــا ٣٨٣١٤٤ فداناً منها ١٤١٥٠٠ فداناً تقع فـــوق كنتـــور ٢٠٠ مـــتر ونـــتركز غالبيتها فى الجزء الأوسط والجزء الغربى من المنطقة. (١١)

٣ - أراضى متوسطة الصلاحية للاستزراع:

وأراضى هذه الدرجة تعتبر متوسطة الصلاحية للاستزراع وأقل صلاحيـــة مـــن الدرجتيـــن السابقتين. وتتميز هذه الأراضى بأن غالبيتها ذات أسطح شبه مستوية فيما عـــدا وحـــدة التربـــة ذات طبوغرافية متوسطة التموج والانحدار وتحتاج إلى تسوية وقوام التربة إما طميية ملية حيـــث تزيـــد نسبة الحصى على ٣٥% أو ذات قوام إما رملية أو رملية جيرية أو طميية رملية جيرية حيث يوجـــد بها أفق كلسى تزيدبة كربونات الكالسيوم على ١٥% والطبقات التحتية صلبة. وأراضى هذه الدرجـــة به محددات مختلفة أدت فى مجموعها إلى التأثير فى خفض درجة صلاحيتها خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بطبوغرافية السطح وعدم استوائه وقوام التربة الرملى وارتفاع نسبة الحصى وهذه الأراضى تصلـــح لزراعة المحاصيل التى تجود فى الأراضى الرملية والرملية الجيرية تحت الظروف البيئية للمنطقـــة وتضم خمس وحدات تربة وتبلغ مساحتها ١,٢٤٩,٤٠٥ فداناً منها مساحة ٥٥٨٣٤٨ فداناً تقع فـــوق كنتور ٢٠٠ متر. (١٢)

٤ - أراضى محدودية الصلاحية للإستزراع:

وأراضى هذه الدرجة إما رملية حصوية متوسطة العمق حيث يقل عمق التربة عن ١٠٠ ســـم من السطح فى وحدات التربة. أو تكون طميية رملية جبسية ترتفع بها نسبة الجبس إلى أكـــثر مـــن ٢٥% وقد تصل فى بعض المواقع إلى ٤٠% وهى أراضى منخفضة نســـبياً ملحيـــة. ونظـــراً لأن التربة رملية غير عميقة فإنها لا تصلح إلا لعدد محدود جداً من المحاصيل الســـطحية الجـــذور. ولا تمكن من بناء أى أعمال إنشائية عليها خوفاً من انهيارها بسبب ذوبان الجبس وانخفـــاض الأراضـــى تحتها وتبلغ مساحتها ١٧٢,٤١١ فداناً منها ٨٣٠٠ فدان تقع فوق كنتور ٢٠٠ متر وتتركز غالبيتـــها فى الجزء الأوسط من المنطقة. (١٣)

٥ - أراضى غير صالحة للاستزراع:

وهذه الأراضى لا تصلح فى الوقت الحالى للزراعة بسبب الارتفاع الشديد فى الملوحة التـــى تزيد كثيراً على ٢% لأنها تعتبر بقعاً منخفضة عن الأراضى المجاورة وتعتبر مسبخات تظهر علـــى سطحها قشرة من الأملاح المتزهرة وهذه الأراضى يمكن استزراعها فى المستقبل فى حالـــة عمـــل شبكة صرف مناسبة لها ثم إجراء الغسيل للأملاح مع الصرف الجيد وتضم وحـــدة التربـــة، وتبلـــغ مساحتها ١٠٥,٨١٥ فداناً تتركز فى الجزء الأوسط من المنطقة. (١٤)

٦ - أراضى غير صالحة نهائياً للاستزراع:

وتضم هذه الأراضى جميع الوحدات التى تقع تحت الأراضى المختلطة من أنواع مختلفة وغـــير صالحة للزراعة وتشمل الأراضى الشديدة التموج التى يصعب تسويتها أو التى يسود بها الـــبروزات الصخرية أو الجبسية المتحجرة كما تشمل الكثبان الرملية المرتفعة والمتحركة والمرتفعات الصخريـــة

بالإضافة إلى المساحات المنخفضة المغمورة بالمياه وتبلغ إجمالى مساحتها ٣,٩٤٣,٧٨ فـــدان (١٥).
هذا بالنسبة للتربة وطبيعتها ومدى استعدادها للتنمية خاصة التنمية الزراعية حيث يتبعها بعـــد ذلـــك كافة أنواع التنمية والاستثمار. ويدل هذا الواقع الجيولوجى من ناحية فحص تربة المنطقة وتنويعـــها، إلى وجود دور هام للتربية ومؤسساتها مستقبليا تتمثل فى أن توجد مؤسسات للتعليـــم الزراعـــى ذات تخصصات وثيقة فى أنواع التربة، كذلك الاهتمام بتكنولوجيـــا التربـــة، والزراعـــة فـــى المنـــاطق الصحراوية والمناطق ذات المناخ الجاف.

ب – المياه والثروة المائية فى المنطقة

تمثل مياه النيل المصدر الرئيسى للموارد المائية السطحية على المستوى القومـــى. ويقـــدر مـــا يستغل منه حالياً لأغراض الرى بجنوب مصر حوالى ١٢ مليار متر مكعب ســـنويا – كمـــا يمكـــن استغلال ما بين ٣٠٠ – ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه السيول فى العام. أما عن ميـــاه الصـــرف الزراعى والصحى فإن ما يستغل من الخزانات الجوفية العميقة حالياً بالصحراء الغربية حوالى مليـــار متر مكعب. كما يمكن أن تزداد فى المستقبل كى تصل إلى خمسة مليارات متر مكعب ســـنويا وفـــى حدود السحب الآمن . كما يمكن استغلال المياه قليلة الملوحة بوادى النيل والصحراء الشرقية والتـــى تقدر بحوالى ١,٦ مليار متر مكعب (١٦).

ويمكن التعامل مع مخزون المياه الجوفى بالصحراء الغربية على أنه مخزون غير متجـــدد وأن سياسة السحب منه يجب أن تؤسس على ذلك مع ملاحظة أن سمك الخزان الجوفى يصل إلـــى ١٥٠ و ٢٥٠ و ٣٠٠ و ٤٥٠ و ٦٠٠ متر مناطق منخفض توشكى وشرق العوينات ثـــم يـــزداد الســـمك شمالا ليصل إلى ٩٠٠ متر فى واحة باريس و ١٢٠٠ متر فى الخارجة وحوالى ١٥٠٠ مـــتر فـــى الداخلة وحوالى ١٨٠٠ متر فى البحرية ويصل إلى ٣٠٠٠ متر فى سيوه (١٧) .

كل هذا يساعد على دعم مشروعات عديدة يأتى على رأسها زراعة مساحات تزيد على نصـــف مليون فدان فى المرحلة الأولى مما يساعد على بعث الحياة فى هذه المجتمعات الناشئة والتى تـــؤدى فى النهاية إلى تخفيف الضغط على وادى ودلتا نهر النيل مما يؤدى إلى ايجاد فرص عمل جديـــدة ، وهذه تتطلب بالتالى نهضة تعليمية وتربوية للمجتمعات الجديدة هنا فى هذه المنطقة .

وبالنسبة للمياه الجوفية كأحد العناصر الأساسية فى جيولوجية منطقة جنـــوب الـــوادى ، فمـــن المعروف أن الصحراء الغربية المصرية تضم تحتها أضخم خزانات المياه الجوفية فى مصر وفـــى شمال شرق أفريقيا ممثلة فى خزانات الحجر الرملى النوبى ذى الإمتداد الهائل أفقياً ورأسياً. وتوجـــد المياه الجوفية فى أربعة مستويات حاملة للمياه جنوباً تصل إلى ستة مستويات شمالاً، ويزداد ســـمك الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ما بين ٦٠٠ إلى ٩٠٠ متر كما يتراوح عمـــق الميـــاه الجوفيـــة فـــى منطقة مشروع توشكى بين ٧٥٠ متراً جنوباً وثلاثين متراً شمالاً، ويعنى ذلـــك أن الميـــاه الجوفيـــة تتحرك من الجنوب إلى الشمال وتزداد كمياتها كلما اتجهنا شمالاً. (١٨)

والتفسير العلمى لما حدث من ظواهر هيدروجيولوجية بالصحراء الغربية والمبنى على القـــراءة المائية للظواهر الجيولوجية وعوامل المناخ القديم توضح أن: (١٩)

- وجود إمكانات ضخمة من المخزون الجوفى للمياه.
- سوء توزيع الآبار وتقارب المسافات بينهما.

وهناك إقتراح بإمكانية زيادة الموارد المائية من خلال تغيير التراكيب المحصولى للزراعات المصرية وإعادة معالجة مياه الصرف الزراعى، وتقليل حجم الفاقد من المياه خلال عملية النقل وتغيير نمط التعامل البشرى مع المياه، وتغيير أسلوب الرى، والحد من الزيادة السكانية التى تمثل قنبلة موقوتة أمام محدودية المياه. (٢٠)

وهذا يلزم بالتالى الاهتمام بالدراسات المائية وهندسة الرى مما يوضح التخصصات المستقبلية للمؤسسات التربوية من مدارس ومعاهد فى هذه المنطقة.

وتفيد العديد من الدراسات المتخصصة فى مجال المياه الجوفية أن الصحراء الغربية المصرية تضم تحتها أضخم خزانات المياه الجوفية فى مصر بل فى شمال شرق أفريقيا ممثلة فى خزانات الحجر الرملى النوبى ذو الإمتداد الهائل أفقياً ورأسياً. وتتواجد المياه الجوفية فى هذا الخزان تحت ضغط ارتوازى فى نطاقات تتصل أو تنفصل طبقاً للظروف الجيولوجية تحت الأرض. ويزداد سمك الطبقات الحاملة للمياه شمالاً ويقل هذا السمك جنوباً، ففى منطقة جنوب شرق مصر (منطقة المشروع) يصل سمك الطبقات الحاملة للمياه الجوفية بين ١٥٠ ، ٢٥٠ متر نصفها مشبع بالمياه وفى الشمال (واحة باريس والخارجة) يصل سمك الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ما بين ٦٠٠ إلى ٩٠٠ متر نصفها مشبع بالمياه ويزداد السمك المشبع بالمياه كلما اتجهنا شمالاً فى الداخلة والفرافرة والبحيرة، ويتراوح عمق المياه الجوفية فى منطقة المشروع ما بين ٧٥٠ متراً وثلاثين متراً شمالاً. (٢١) وسيتم توفير المياه المطلوبة للمشروع من المصادر الآتية. (٢٢)

١ - استغلال المياه الجوفية بالدلتا والوادى التى تبلغ ٧,٥ مليار ولا يتم استخدام سوى ٤ مليار وبالتالى يمكن توفير ٣ مليار متر مكعب سنويا يتم استخدامها نظير توفيرها من مياه النيل.

٢ - استغلال مياه الصرف الصناعى أو الصحى المعالج والآمن وتبلغ الكمية المتاحة أيضاً ٣,٥ مليار متر مكعب سنوياً.

٣ - المضى قدماً فى تنفيذ المشروع القومى لتطوير الرى فى الأراضى القديمة والمقدر أن يوفر مياه قدرها ٥ مليا متر مكعب بعد انتهاء كافة أنواع التطوير عام ٢٠١٧-.

٤ - تطوير التركيب المحصولى بالأراضى القديمة والحد من زراعة المحاصيل ذات الشراهة فى الاحتياجات المائية وزراعة محاصيل مشابهة ذات استهلاك مائى أقل ويمكن توفير حوالى ٥ مليارات أخرى من هذا التطور.

٥ - ترشيد وتحديث طرق الرى لتوفير واستقطاب الفواقد المائية. ويعتبر مشروع تنمية جنوب مصر وشق ترعة الوادى الجديد تنمية متكاملة غير تقليدية ويعكس أيضاً تحسين الوضع البيئى ويخفف من الآثار السلبية على الوادى القديم، ويعظم أيضاً الاستفادة من الطاقة العلمية والفنية الهائلة الموجودة فى الجامعات ومراكز البحث العلمى.

ويتكون خزان المياه الجوفية (خزان الحجر الرملى النوبى) من حوضين متميزين وهما : حوض الكفرة ويشمل ليبيا وتشاد وشمال السودان، وحوض الداخلة فى مصر، وتنقسم الطبقات الحاملة للمياه الجوفية إلى عدة نطاقات نتيجة تواجد طبقات طينية، وتأخذ حركة المياه الجوفية الإقليمية إتجاه جنوب غرب /شمال شرق بعد ٢٠ م/السنة. (٢٣)

وقد أثبتت التحاليل باستخدام الكربون المشع أن عمر المياه الجوفية يتراوح بين ٢٠٠٠٠ سنة إلى ٣٠٠٠٠ سنة مما يؤكد أنها تقريباً غير متجددة إلا بقدر يسير قد يصل إلى حوالى ٨ مليون م٣/السنة من الجنوب وحوالى ٤٠ مليون م٣/السنة من الغرب (ليبيا). وتم تقدير حجم المخزون من المياه الجوفية فى نطاق الواحات الأربعة (الخارجة ، الداخلة ، الفرافرة ، البحرية) بحوالى ٢٠٠ ألف مليار م٣. (٢٤)

وتعتبر المياه الجوفية فى محور شرق العوينات مصدراً هاماً للحياة حيث يمكن التوسع عليها بما يعادل ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً. وتعتبر نوعية المياه الجوفية صالحة لجميع الأغراض على وجه الإطلاق. (٢٥)

أما فيما يخص محور توشكى وجنوب الخارجة فرغم أنه يقع ضمن حوض الحجر الرملى الإقليمى إلا أن إمكانيات المياه الجوفية بها محدودة نظراً لوضع المحور على حافة حوض الخارجة. (٢٦)

وتتوقف الاقتصاديات الحالية لاستخدامات المياه الجوفية على عدة عوامل أهمها: (٢٧)

١ – تكلفة إنشاء الآبار والتى تعتمد بدورها على النطاق الذى يتم السحب منه.

٢ – طبيعة المياه الجوفية أى متدفقة أو بالضخ مما يتطلب مهمات بميكانيكية وكهربائية.

٣ – نوعية المياه الجوفية والتى يتوقف عليها مواصفات وتكلفة البئر وعمره الافتراضي وإمكانية الاستفادة من هذه المياه.

٤ – تكاليف التشغيل والصيانة.

٥ – عمود السحب والذى يعتمد على خصائص المياه الجوفية.

٦ – نوع الاستخدام والعائد الاقتصادى.

ونظراً لندرة الأمطار بمنطقة المشروع فإنه يمكن توصيف النظام الزراعى بأنه نظام خالص للزراعة المرورية ولذا فإن تصميم المشروع سيعتمد فى إدارته وتشغيله على عدد من المكونات الأساسية هى: (٢٨)

أ – القناة النافلة من محطة الطلمبات شمال خور توشكى وحتى باريس بواحة الخارجة بتصرف أقصى ٢٥ مليون م٣/يوم فى الصيف وتصرف أدنى ٨ مليون م٣/يوم فى الشتاء.

ب – للتحكم فى التصرفات على طول القناة النافلة سيتم استخدام النظام المزدوج للتحكم فى المناسيب (من الأمام ومن الخلف) بالإضافة إلى التحكم الأوتوماتيكى المركزى.

جـ - مآخذ الفروع سيتم تصميمها على أساس السريان الحر للمناطق المنخفضة ومحطات لرفع المياه للمناطق العالية وذلك بعد التعرف على الزمامات الزراعية ومساحتها وأية استخدامات أخرى مطلوبة كالشرب والصناعة وأماكن طلبها.

ء - نظم نقل المياه من الفروع وحتى الحقول ستكون عن طريق المواسير فى حالة استخدام طرق رى بالرش أو بالتنقيط وعن طريق القنوات المبطنة المكشوفة فى حالة تصميم طرق رى سطحية متطورة كالخطوط الطويلة أو الحقول الطويلة وبعد عمل التسويات اللازمة للتربة.

جـ - الثروات المعدنية

إن الجنوب هو بوابة مصر لإفريقيا والمناخ الذى يجب أن تتواكب معه خطة التنمية سواء الأسلوب المعماري أو مشروعات الانتاج والموارد والثروات الطبيعية التى يجب أن توضع خطة شاملة لاستغلالها، ويجب الاعتماد على المميزات النسبية لكل إقليم فى عملية التنمية، وأن يتم توجيه التعليم الفنى والعالى إلى أولويات التنمية مثل تقنيات وصناعة نقل المياه وإزالة ملوحتها وإعادة استخدامها وتنمية الثروة المعدنية وصناعات الطاقة والتنمية الزراعية الصحراوية وتقنيات النقل النهرى، وأن تنشأ المعاهد المتخصصة والكليات بما يتواءم مع التوجهات التنموية المستقبلية بهذه المنطقة.

ومن أهم الثروات المعدنية المستقبلية أنه توجد احتمالات طموحة للغاز الطبيعى بمناطق كوم أمبو وجنوب الصحراء. (٢٩)

ومما يدل على تواجد الثروات المعدنية أن من جملة الاستثمارات الخاصة بالمشروع القومى لتنمية جنوب مصر والتى تبلغ ٣٠٥ مليارات جنيه حتى عام ٢٠١٧ فإن منها ٨٣ مليار جنيه بنسبة ٢٧% لقطاع الصناعة والتعدين بما فى ذلك البترول. (٣٠)

وقد أجريت أبحاث ودراسات فى جامعة القاهرة لتقدير كميات بعض الموارد فى أرض جنوب الوادى وموضع المشروع وهى الكاولين والطفلات والفوسفات والشبه والدولوميت وتحديد أحسن أماكن لمحاجر أحجار البناء المتواجدة وهى الحجر الرملى والجيرى والجرانيت والبازلت. ويوجد حزام من البازلت يمتد فى اتجاه شمال غرب - جنوب شرق وهو يملأ حزاماً فالقياً ضخماً يمتد من الصحراء الشرقية حتى حدود تشاد وماراً بالسودان هذا الحزام البازلتى يشير إلى احتمالات تواجد خامات معدنية مصاحبة له كما يشير إلى احتمال نشاطه الزلزالى. (٣١)

وتحتاج الصناعة المزمع قياسها بالمنطقة إلى خامات ويمكن إجراء بحوث للإشارة إلى مناطق استخراج الخامات الداخلة فى صناعة الأسمدة - المخصبات الفوسفاتية - المواد الداخلة فى حفظ الخضروات. (٣٢)

وفى مجالات البحوث أيضاً توجد بحوث تهدف إلى استخلاص الشب الألومنيومى من الكاولين حيث يستعمل الناتج فى ترشيح الماء فى مصر حالياً، ويستهدف أيضاً تركيز بعض العناصر

الأرضية النادرة واليورانيوم من الفوسفات الموجود بجبل (سن لكراب) وكذلك استخلاص عناصر الجاليوم والفاناديومو من المولين والحديد على الترتيب. (٣٣)

وهناك مشروعات تعتمد على الموارد التعدينية بالمنطقة وهى: (٣٤)

- مجمع الفوسفات بأبو طرطور وتقدر التكاليف الإضافية المستقبلية بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه.
- مصانع أسمنت صغيرة يتكون كل منها من خط إنتاجي واحد أو خطين على الاكثر بطاقة ٤٤ ألف طن سنوياً للخط الواحد وبتكاليف استثمارية شاملة حوالى ١٤ مليون جنيه، وذلك للاستفادة من تجربة الصين بانشاء عدد من مصانع الأسمنت الصغيرة.
- مصانع بشرق البدارى لتغذية شرق محافظة أسيوط. وفى منطقة الكوله بسوهاج لتغذية مناطق شرق سوهاج. ومصنع فى نجع حمادى لتوفير احتياجات غرب نجع حمادى ومصنع بالغردقة لاحتياجات البحر الأحمر.
- نشر مبدأ العمل فى المنجم الصغير ويمكن لهذه المناجم أن تقوم بإنتاج العديد من المعادن وغيرها مثل إنشاء مشروع إنتاج التصدير والذى يتكون من مراحل الاستخراج للمعدن الحاوى على القصدير ثم التركيز الأولى والتركيز نصف الصناعى ثم استخلاص القصدير بالصهر ثم التنقية على غراء وحدة التركيز نصف الصناعية التى تعمل حالياً فى مرسى علم على شاطئ البحر الأحمر.
- صناعات مواد البناء من طوب وبلاط ورخام وجير.
- صناعات تعتمد على الخامات الرسوبية.
- صناعة العازلات الكهربائية باستخدام الأنواع الجيدة من الكاولين.
- صناعة استخراج الجبس واستخدامه فى نظام البناء الحديث.

ويهدف مشروع تنمية جنوب الوادى ضمن ما يهدف إلى الاستفادة من الثروة التعدينية الموجودة فى المنطقة، حيث يهدف إلى تشجيع عقد مزيد من الإتفاقات البترولية مع الشركات العالمية والقطاع الخاص. وتركيز العمل فى مجال النشاط الاستكشافى وخاصة فى مناطق الإتفاقات السارية وتلك الجارى التفاوض بشأنها، واستمرار العمل فى أنشطة الإحلال والتجديد والإضافة والتوسع فى معمل تكرير أسيوط وذلك باستكمال مشروع وحده الإصلاح بشركة أسيوط لتكرير البترول. والعمل على مد خطوط الأنابيب للنقل والتوزيع لباقى أو معظم محافظات جنوب مصر. بالإضافة إلى إنشاء مزيد من محطات خدمة السيارات ومراكز تعبئة وتوزيع البوتاجازات فى جميع المحافظات ويضاف إلى ذلك مشروعات البنية الأساسية التى يجب أن تصاحب إنشاء هذه المشروعات. (٣٥)

وهناك دراسات تمت فى قطاع البترول عن أهمية مد خط أنابيب للغاز الطبيعى يتصل بالشبكة الموحدة عن الصف ويتجه جنوباً حتى أسوان بطول ٨٦٠ كم. وتقدر سعة هذا الخط بـ ٢٤٠ مليون قدم مكعب يومياً وتأتى فى مقدمة الوحدات الصناعية التى تستفيد من هذا الخط شركات السكر والأسمنت ومجمع الألومنيوم بنجع حمادى وشركات الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) التى

يمكنها بالإضافة إلى الاستخدامات الحرارية للغاز الطبيعى استخدامه كمادة خام فى صناعة الأسـمدة الأزوتية. (٣٦)

وقد وضعت وزارة الصناعة خريطة صناعية متكاملة عن المشروعات الصناعيـة والتعدينيـة المزمع اقامتها بجنوب الوادى، وقد بلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقـة عليـها ٧٥ مشـروعاً للصناعات الثقيلة والمتوسطة منها مشروعات للأسمنت والألومنيوم والفوسفات والجـرانيت والرخـام (الذى تم اكتشاف كميات كبيرة منه أثناء حفر المرحلة التمهيديـة للترعـة) هـذا بالإضافـة إلـى مشروعات المنجنيز والنحاس والجبس وملح الطعام والكروم ومـواد البنـاء، والحراريـات، وتـم التخطيط لإقامة ٢٥ منطقة صناعية للصناعات الثقيلة. (٣٧)

الانعكاسات السياسية لمشروع تنمية جنوب الوادى

إن إطلاق إشارة البدء فى تنفيذ مشروع تنمية جنوب مصـر يعـبر عـن حلـم طالمـا راود المصريين منذ زمن بعيد، فقد ضاق الوادى ذرعاً بأهله وتعالت الصيحـات تنـادى بـالخروج مـن الوادى الضيق والاستفادة من أرض مصر الواسعة والتى تفيض بالخير والعطاء كلما وطأتها قـدم أو عانقها فأس أو جرت بين أوصالها قطرة من نيلها المبارك. ويعبر مشروع تنمية جنوب مصر عـن هذا المعنى برؤية متكاملة تتسع لتشمل العديد من مجالات التنمية شاملة أنشطة الزراعـة والصناعـة والنقل والمواصلات والطرق بالإضافة إلى العديد من الجوانـب الاجتماعيـة والخدميـة كالصحـة والتعليم ليعبر عن رؤية تنموية متكاملة سوف تعبر بمصرنا الحبيبـة إلـى آفـاق القـرن الحـادى والعشرين.

وفى ترجمة منها لما عـبرت عنه القـوى الاقتصادية الفاعلة على الساحة الدولية أبـدت كـل من " التايمز، الإيكرونومست البريطانيتين. والفلننشيال ايكونوميك البلجيكية، يو. إيس. نيوز، الـوول ستريت جورنال الأميريكيتين، والميساجيرو الإيطالية، لوفيجارو الفرنسية، والرومانيـة، الشـعب / الصينية ومجلة النيوزويك/ الأمريكية وقناة اس. فى. جى الإيطالية، وشبكة سـى.إن.إن الأمريكيـة. ووكالات أ. ف. ب ورويتر. أ. ب " إضافة إلى المصادر العربية فـى الخليـج وسـوريا والأردن ولبنان وتونس والمغرب، اهتمـاماً " ملحوظاً وضح من النقاط الآتية: (٣٨)

١ - الرئيس مبارك وحكومته أتخذاً القرار الصائب فى تنفيذ مشروع جنوب الوادى خاصـة وأن المصريين قاموا بالدراسات الدقيقة فى مجال تعمير الصحراء وحققـوا إنجـازات جذبـت انتباه العالم.

٢ - الرئيس مبارك يبرز دوماً التزامه السياسى أزاء زراعة الصحراء وخلق وظـائف جديـدة للمصريين خارج حدود الدلتا القديمة، من خلال تكرار زياراته لمشروع توشكى.

٣ - مشروع توشكى يّعد بجميع مقاييس التخطيط والتشييد أضخم مشروع قومى يشهده العصـر ليس فى مصر فقط ولكن فى العالم كله.

٤ - المشاريع الحضارية تسعى لتأمين مستقبل الأجيال القادمة، وهو خير رد على التحديات الصعبة التى تواجه مصر.

٥ - تهدف الحكومة المصرية من تعمير جنوب الوادى والصحراء الغربية زيادة مساحة الأراضى الخصبة من ٥.٥% إلى ٣٠% فى ربع قرن.

٦ - تقدم الحكومة المصرية تيسيرات تستهدف جذب الاستثمار للمشاريع الحضارية بإصدار قانون إعفاء الاستثمارات، وتقديم الإمكانية للأجانب لشراء أو بيع الأراضى.

٧ - مشروع " توشكى" هو أكبر مشروع هندسى مائى على مر العصور وهو انجاز عملاق يتم بناؤه بالتكنولوجيا على أيدى أبناء مصر.

٨ - الرئيس مبارك يبنى هرماً جديداً بتوأمه النيل القديم والجديد من أجل مستقبل أفضل يغير الحياة والجغرافيا.

٩ - المصريون عاديون فى الظروف العادية، أما فى التحدى فهم جبابرة لا تقف أمامهم عقبة. ولديهم إرادة من الفولاذ ورثوها عن أجدادهم الفراعنة العظام.

١٠ - الحقبة المعاصرة تهدف ظهور قناة السويس والسد العالى الذى يمكن أن يوضعا فى مقام الأهرامات. ويتوازى معهم المشروع الطموح الذى ينفذ فى جنوب الوادى.

١١ - جهود الدولة المصرية التنموية والحضارية تعكس المقولة بأن أحلام وطموحات الإنسان لا حدود لها ولابد أن يوفر حياة أفضل للأجيال القادمة.

فقد أصبحت تنمية جنوب الوادى حقيقة واضحة فى هذا الوقت الذى أصبح لزاماً أن تتضافر الجهود وأن تلتقى النظرات من أجل المزيد من الانفتاح لعبور القصور فى مجال خدمات هذا الجنوب. وقضية الساعة هى التنمية بما تشكله من أبعاد ترسم صوراً متعدده لآمال متجددة، ولقد شهد جنوب الوادى نظرات جديدة من أجل تنمية شاملة تكون ركيزة لمستقبله فى حياة أكثر أمناً وإشراقاً. ولقد جاءت هذه النظرات من خلال وعى كامل بمتطلبات هذا الجنوب الذى يحتاج إلى الكثير. ولم تأت النظرات ارتجالية وانما جاءت من خلال استشراق مستقبل يحتاج إلى سلام اجتماعي وأمان نفسى ووجدانى وإذا كان هذا الجنوب قد عاش فترات على هامش التنمية كان لها أثارها السلبية فإن هذه التنمية التى بدأت تشهدها محافظاته ستكون تصحيحاً لمساره ومن ثم دفعاً لانطلاقه. ولاشك أن مشروع جنوب الوادى سيكون بداية هذه التنمية وذلك بمشروعاته المتعدده وجوانبه الآملة. (٣٩)

وإن مصائر الشعوب وضمان استمرارية الحياة الكريمة بالنسبة لها وضمان عدم تعرضها إلى مجاعات أو جفاف أو كوارث لا يمكن أن تعتمد على اللغة السياسية أو المتغيرات السياسية فى العلاقات بين الدول وبعضها والتى تحكمها فى المقام الأول المصالح وخاصة مصالح الدول الكبرى وعليه فلا يمكن تعليق مصير الحياة فى مصر على العلاقة السياسية بينها وبين الدول المصدرة للغذاء فالتحسن فى العلاقات يترتب عليها موافقة الدول المالكة للغذاء والكساء بتصديرها لمصر مع دفع الثمن .. ولكن هذه العلاقات واللغة السياسية غير مضمونة بالنسبة للأجيال القادمة فقد تسوء

العلاقة لسبب أو لآخر فترفض الدول المصدرة للغذاء والكساء بيعها لمصر رغم عرض الثمن المطلوب مهما كان مبالغاً فيه وهنا سيكون الهلاك لشعب مصر . (٤٠)

ولقد كان لمصر تجربة مريرة خلال الستينات والسبعينات عندما حوصرت صرف اقتصادياً وبالتالي منع عنها الغذاء والكساء واضطرت الدولة للعمل بنظام بطاقات التموين وحدثت اختناقات عديدة في معظم المواد الغذائية وعانت مصر الكثير في هذه الفترة (بالرغم من أن تعدادها كان حوالي نصف التعداد الحالي) ولذا برز شعار " من لا يملك غذاءه لا يملك حريته " وعليه فإن مشروعات استصلاح أراض جديدة لزيادة الرقعة الزراعية وبالتالي محاولة الوصول لأقرب نقطة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء مهما تكلفت فهي ضرورة حتمية وقومية وتمس الأمن القومي بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن دراسات الجدوى بالنسبة لها تأتي في مرتبة ثانوية إذا أخذ في الاعتبار العوامل القومية المذكورة وبالرغم من هذا فهي على المدى البعيد مجدية تماماً. (٤١)

رؤية السياسة المصرية حول مشروع توشكى

يعتبر مشروع توشكى - من وجهة نظر الخطاب السياسى المصرى - مدخلاً صحيحاً إلى القرن الحادى والعشرين، وسنده القوى لمواجهة تحديات عصر قادم، والجسر الذى يمكن أن تعبره مصر إلى مستقبل زاهر، تنتشر فيه الحياة والعمران خارج حدود وادى النيل تستثمر امكانيات مصر كلها، وتخلق مجتمعاً جديداً أكثر تقدماً، يوفر لملايين المصريين حياة أفضل.

ولقد أملت ضرورات المستقبل البدء فى تنفيذ هذا المشروع العملاق بعد أن أصبح أمراً حتمياً لازماً أن نطلق خارج حدود الوادى الضيق الذى عشنا فيه قروناً طويلة لا نفكر فى الخروج منه حتى ضاق بكثافته السكانية العالية، ولم يعد فى إمكانه أن يستوعب طموحات مصر فى غدٍ أفضل.

وفى كلمة رئيس الدولة (٤٢) بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد (٩يناير ١٩٩٧)، إن إشارة البدء فى حفر هذا الشريان المائى الذى يحمل مياه النيل إلى أرض الوادى الجديد، فإننا نستجيب لمتطلبات مرحلة جديدة من العمل الوطنى تفرض رؤية مغايرة لما كان سائداً ومألوفاً حيث أصبح الانشغال بقضية المستقبل ضرورة يستحيل تجاوزها أو تجنبها، يكفى أن نشير إلى أن تعداد الشعب المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر فى عهد محمد على لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة بينما بلغت مساحة الأرض المزروعة أنذاك ثلاثة ملايين فدان وفى الوقت الذى يتجاوز فيه الآن عدد سكان مصر ستين مليون نسمة، لم يعد من الممكن أبداً أن تتجاوز مساحة الأرض المنتجة ثمانية مليون فدان. ولو أن الأمور مضت على هذا النحو دون رؤية جديدة شجاعة توسع رحاب التنمية، وتزيد رقعة العمران على أرض مصر وتخفف من الاكتظاظ السكانى للمدن والقرى، فإن النتيجة سوف تكون مزيداً من التكدس السكانى الذى يأكل ما يتبقى من أرض الوادى القديم التى تعانى من زحف عمرانى خطير أكل أجود أراضيها.

إننا إزاء مشروع قومى عملاق تفرض ضرورات المستقبل تكاتف جهود كل المصريين من أجل إنجاحه، لأن نجاح المشروع يعنى تغيير وجه الحياة على أرض مصر، ويعنى امتداد العمران إلى مراكز جديدة تخفف من أعباء الوادى القديم، وتصلح من بيئته وظروفه.

لقد كان من المتعين علينا، ونحن نضطلع بمشروع بهذا الحجم غير المسبوق أن تخضعه للدراسة المدققة المتأنية التى تبحث كل جوانب المشروع وتأخذ فى اعتبارها كل الفروض والاحتمالات، وتعطى الفرصة كاملة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من علماء مصر وخبرائها لا تضيق بنقد أو ملاحظة، وتهتدى بدراسات متعمقة، فالتقييم الاقتصادى الدقيق هو العامل الحاسم فى حساب جدوى المشروع وفائدته، بما يضمن تقليل الفاقد وتعظيم العائد وإنجاز الهدف بأقل تكاليف ممكنة.

وهكذا أكدت وثيقة " مصر والقرن الحادى والعشرون " (٤٣) أنه على كثرة التحولات العظمى فى تاريخ مصر يوشك أن يكون الخروج من الوادى القديم فى مقدمتها. فإذا كانت مصر قد استنفذت القرن العشرين فى عملية ترتيب الأوضاع فى الوادى القديم وعلى تخومه، فإنها تبدأ القرن الحادى والعشرين، وقد شرعت بالفعل فى إقامة نواة مجتمع متكامل فى الدلتا الجديدة فى قلب الصحراء، وليس هذا بالتحول اليسير فى حياة مصر والمصريين الذى تعاقبت عليهم الدهور وهم راسخون فى واديهم لا يبتعدون عنه إلا بالكاد .. ومن ثم فإنه خروج المصريين إلى دلتا جديدة تكون نواة بدورها لواد مواز للوادى القديم، هو تحول هائل فى حياة مصر يفتح آفاقاً رحيبة لإبداع شامل فى الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات، ويتيح فرصة نادرة لتنظيم مجتمع جديد مقيم وعادات الرواد الأشداء، وهو فى الوقت ذاته تجديد لشباب الوادى القديم بخلخلته سكانياً، وإتاحة متنفس لزيادة الخضره وإصحاح البيئة، وإعطاء حضارة مصر بعداً جديداً يضيف الصحراء إلى الوادى والجبل إلى السهل لرسم خريطة جديدة يتوازن فيها استخدام الموارد والطاقات وتعطى مصر ثقلاً فى العصر الجديد يكافئ ماضيها الحضارى التليد.

هوامش الفصل الثانى

(١) جريدة الاهرام، "توشكى .. بوابة مصر إلى القرن ٢١،" فى الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام، دلتا جنوب الوادى، مشروع القرن القادم، ١٩٩٧، ص ٧٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٣) جريدة الأهرام، "دراسة خبراء مركز الصحراء ومعهد بحوث الاراضى - خريطة محصولية لدلتا جنوب الوادى تراعى الخصائص الجغرافية والمناخية للمنطقة،" ١٩٩٧/٣/١٥.

(٤) جريدة الوفد، "لهذه الاسباب.. الوفد يرفض مشروع الحكومة لتنمية جنوب الوادى،" ١٩٩٧/٣/٢٠، فى هيئة الاستعلامات، دلتا جنوب الوادى، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

(٥) مغاورى شحاته دياب، "تحديات التنمية والمياه الجوفية فى مشروع توشكى،" الاهرام الاقتصادى، ١٩٩٧/٤/٢٨.

(٦) وزارة الاشغال العامة والموارد المائية، مصر تدخل القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص٤.

(٧) المرجع السابق، ص ١١.

(٨) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٩) خميس البكرى ونهال شكري، " بعد زيارة مبارك التاريخية لمنطقة توشكى ومتابعته الميدانية للأعمال الجارية " جريدة الأهرام فى ١٩٩٧/٣/٨، فى وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص ٦٠.

(١٠) جريدة الأهرام، " دراسة مهمة أمام الرئيس مبارك أثناء زيارته لتوشكى عن صلاحية أراضى جنوب الوادى للاستزراع فى الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص ٦٠،

(١١) المرجع السابق، ص ٦١.

(١٢) جريدة الأهرام، دراسة مهمة أمام الرئيس مبارك أثناء زيارته لتوشكى عن صلاحية أراضى جنوب الوادى للاستزراع، مرجع سابق، ص ٦٢.

(١٣) المرجع السابق، ص ٦٢.

(١٤) المرجع السابق، ص ٦٣.

(١٥) المرجع السابق، ص ٦٣.

(١٦) جريدة الأهرام، "توشكى بوابة مصر إلى القرن ٢١،" مرجع سابق، ص ٧٧.

(١٧) جريدة الأهرام، " فى دراسة لخبراء مركز الصحراء ومعهد بحوث الأراضى: مرجـــع سابق، ص ٨٨.

(١٨) جريدة الأهرام، "فى الحوار حول مشروع دلتا الوادى الجديـــد،" فـــى وزارة الإعـــلام، والهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(١٩) المرجع السابق ص ١٢٣.

(٢٠) المرجع السابق ص ١٢٣.

(٢١) د. مغاورى شحا ته دياب، "تحديات التنمية والمياه الجوفية فى مشروع توشكى،" مرجـع سابق، ص ٣٦٣.

(٢٢) الأهـــرام الاقتصـــادى، " جمعية التخطيط العمرانى تناقش مشروع جنـــوب الـــوادى " فى ١٩٩٧/٧/٧، فى وزارة الإعـــلام. الهيئة العامة للاستعلامات " ، مرجع ســـابق، ص ٣٨٥.

(٢٣) وزارة الاشغال العامة والموارد المائية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢٩) جريدة الأهرام، "خبراء وعلماء بحوث المياه والأراضى: " مشروع تنمية جنوب الـوادى يستوعب نصف مليون فدان درجة أولى و ٣٨٣ فداناً درجة ثانية " فى وزارة الإعـلام، الهيئة العامة للاستعلامات "، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣٠) محمد رجائى الطحلاوى "السلام الاجتماعى وتنمية جنوب الوادى"، جنوب الأهرام فـــى ١٩٩٧/٣/٢٦ .

(٣١) محمد حسين أمين، " هذه مشروعات جامعة جنوب الوادى لتطوير توشـــكى"، جريـــدة الجمهورية فى ١٩٩٧/٧/٢١، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٣٤) سهير حسن عبد العال، " المقومات الاقتصادية لتنمية جنوب الوادى، مجلة النيـــل، فـــى وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٤٦٣.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٤٦٤.

(٣٧) أسامة عبد الحكيم: "دلتا الوادى الجديد"، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣٨) وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، "دلتا جنوب الوادى - مشروع القرن القادم" ، ١٩٩٧، مقدمة تحليلية، ص ١٢.

(٣٩) محمد رجائى الطحلاوى، "السلام الاجتماعى وتنمية جنوب الوادى"، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٤٠) الأهرام، " توشكى بوابة مصر إلى القرن ال ٢١ - توشكى تدافع عن نفسها " ١٩٩٧/٥/١٧، فى وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ١٩٩٧، ص ١٦٢.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٦٢.

الفصـــل الثالث

تنمـــية جنـــوب مصـــر

الجذور التاريخية والأبعاد الاستراتيجية للتنمية

- مقدمة.
- الجذور التاريخية للمشروع.
- أهداف المشروع.
- تكاليف المشروع.
- برامج التنفيذ.
- دراسات الجدوى.
- الأبعاد الاستراتيجية لتنمية جنوب الوادى.

الفصـــل الثالث

تنمـــية جنـــوب مصـــر

الجذور التاريخية والأبعاد الاستراتيجية للتنمية

مقدمـــة

تدخل مصر القرن الحادى والعشرين وقد انخفض نصيب الفرد فيها من المياه إلى ما يقل عـــن ألف متر مكعب سنوياً، وتضاءل نصيبه من الأراضى المنزرعة ليصل نحو (١/١٠) فـدان. يقـــابل هذا النصيب المائى ما يزيد عنه بثلاثة أضعاف فى البلاد المتقدمة، كما يبلـــغ نصيـب الفـرد مـــن الأراضى الزراعية فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى (١٤) فدان، وفى أوروبـــا يـــتراوح هـذا النصيب بين (٣) و (٤) أفدنة.

ومع ثبات الإيراد المائى للبلاد، والزيادة المضطردة فى السكان، فإنه من المتوقـــع أن يســتمر الانخفاض فى حصة الفرد من المياه، ونصيبه من الأراضى الزراعية ما لم يتم تدارك هذا الأمر مـــن خلال التنمية المتواصلة والمستمرة للمصادر المائية والأرضية، وتعظيم الاستفادة والناتج منها.

والأرض والماء هما أهم متطلبات توفير الغذاء والكساء، فإذا لم تكفى رقعـــة الأرض وكميـــة المياه لانتاج هذا الغذاء وذلك الكساء، فإن الاستيراد يصبح هو الحل البديل، والاستيراد بطبيعة الحـــال ليس بالأمر اليسير لأنه يحتاج إلى تدبير العملات الصعبة التى قد تكون القطاعات الإنتاجية الأخـــرى أشد احتياجاً لها. وهكذا تدخل البلاد فى دوائر متداخلة من المشكلات التى قد يصعب حلها. (١)

لهذا السبب دأبت الحكومات المتعاقبة فى مصر على التوسع الرأسى فى مجال الزراعة وذلـــك بتحسين الرى، واختيار السلالات، ورفع كفاءة العمليات الزراعية المختلفة مثل التحميـــل، والشـــتل، والتسميد، والميكنة، وادخال الصرف، وتعديل مواعيد زراعة وحصاد المحاصيل، وجميعها عوامـــل تؤدى إلى رفع الانتاجية المحصولية.

كذلك كان الاهتمام بتدبير موارد مائية جديدة، وترشيد استخدام المـــوارد المتاحـــة، وتطويـــر تقنيات الاستفادة بالموارد غير التقليدية (مياه الصرف الزراعى - مياه الصرف الصحى والصنـــاعى المعالجة - اعذاب مياه البحر) وكذلك الاهتمام بالموارد المائية غير النيلية والتى تشمل مياه الأمطـــار والمياه الجوفية.

يلى ذلك توجيه هذه المياه إلى توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح الاراضى والتـــى ركـــزت برامجها خلال ما يقارب الخمسون عاماً على الأراضى الملحية الغدقة فى شـــمال الدلتـــا، وتجفيـــف البحيرات الساحلية المتاخمة لها، وتحسين خواص الأراضى الصحراوية فـــى المســـاحات الملاحقـــة للوادى الضيق أصلاً، وعلى جانبى دلتا نهر النيل التى قاربت أن تأخذ شكل المستطيل عـــن الشـــكل المثلثى الذى يعبر عنه لفظ دلتا فى منظومة الحروف اللاتينية.

إلا أن الرقعة المستغلة للاستثمار والتعمير من الأراضى المصرية التى تبلغ مساحتها (٢٣٨) مليون فدان لا تزيد فى الوقت الحاضر عن (١٠) مليون فدان أو ما يقل عن (٤ %) من كامل مساحة البلاد، لذلك كان على صانع القرار أن يتجهوا بفكرهم نحو قابلية مصر للنمو الجغرافى، وإلى تغيير الصورة التقليدية للرقعة المأهولة كونها واحة صارمة داخل اطار من الصحراء إلى رحاب واسعة متعددة الموارد.

والملاحظ فى خطط التوسع السابقة أنها أخذت بنظام التوسع الزاحف يميناً ويساراً، شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، وهو وان كان مطلوباً ومجدياً واقتصادياً وسليماً من الناحية التخطيطية، إلا أننا نحتاج الآن أن نقفز فوق حدود الوادى والدلتا ونتجه نحو أى رقعة فى أى مكان تصلح للاستغلال والاستثمار والاستزراع، فهذا هو البديل المناسب لنا الآن لنحقق الانطلاق فى شتى المجالات. (٢)

ويعتبر مشروع تنمية جنوب مصر، والتوسع الافقى باستصلاح بعض أراضيه، أحد أحلام الاجيال المتعاقبة، لأن هذه المنطقة كانت تاريخياً من الأراضى المنزرعة والتى كانت تصدر الغذاء إلى المناطق المجاورة. ثم أن أراضيه تمتاز بانخفاض مناسيبها وجودة نوعيتها، كما أن مصدر المياه اللازم للرى لجانب منها متاح ومتوفر ويتمثل فى مخزون جوفى اختلفت الاراء فى مصدره واستدامته، ولكنها اتفقت على ضخامته وسهولة الحصول عليه فى بعض المواقع.

وتعود تلك السهولة إلى أن الماء الجوفى - خاصة فى المنخفضات الشمالية التى تبدأ من الجنوب بالواحات الداخلة وأبو منقار وغرب الموهوب والفرافرة والبحرية وسيوة - يتحرك من باطن التربة رأسيا إلى أعلى بفعل ضغوط بيزو مترية تعمل على انسيابه تلقائياً بدون الحاجة إلى معدات الرفع والضخ.

فإذا ما وجدت المياه، والاراضى المتسعة والمترامية، فإن التنمية الزراعية تصبح الملاذ المناسب والحقيقى، خاصة وأن الكثافة السكانية فى واحات الوادى الجديد على درجة من الانخفاض لا يمكن بأى حال من الأحوال مقارنتها بمثيلتها من الكثافات فى مدن وقرى وادى ودلتا النيل، التى وصلت إلى حدود تهدد بالانفجار من شدة الاكتظاظ وازدياد عدد السكان فى وحدة المساحة بها، (٣) حيث تبلغ مساحة الوادى الجديد حوالى ٣٧,٧% من مساحة مصر وكثافة ٠,٧٣ نسمة لكل كم٢ بينما فى القاهرة (٣٢) ألف نسمة لكل كم٢ و (١٠٠) ألف نسمة لكل كم٢ فى بعض المناطق الحضرية بمحافظات الدلتا القديمة. (٤)

بدأت الدولة تجربة الاستصلاح الزراعى بالوادى الجديد على مستوى المساحات الكبيرة فى نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن، وكانت التجربة ضمن خطة طموحة لاستصلاح كل ما يمكن استصلاحه من الاراضى على المياه التى وفرها انشاء السد العالى، إلا أن هذه التجربة لم تكلل بالنجاح المطلوب والمأمول. ولم يكن ذلك عائداً إلى نقص فى المياه، أو عيب فى الأراضى، أو ضعف الكوارد البشرية، وإنما كان عائداً فى المقام الأول إلى الإدارة اللازمة لتعبئة كل هذه المصادر والتنسيق بينهما لتحقيق الاستفادة المثلى من إمكانيات كل منها.

وبصدور القرارات والقوانين التى أصبحت بموجبها وزارة الأشغال العامة والمـوارد المائيـة مسئولة عن إدارة جميع مصادر المياه فى البلاد سواء كانت هذه المصادر نيلية أو غير نيلية، تقليديـة أو غير تقليدية، بدأ المسئولون فى الوزارة فى القيام بالمهام المنوطة بهم، وكان أحد أهم وأخطر هـذه المهام هو تحقيق الحلم المصرى القديم بتنمية جنوب مصر. (٥) هناك حيث الـوادى الجديـد، وادى الخير والرخاء والنماء بإذن الله.

أصل كلمة توشكا أو توشكى

ترجع أصل التسمية إلى اللغة النوبية التى هى لغة الجزء العزيز والغالى فى جنـوب مصـر. وقد لوحظ كثيراً فى كلمات أهل النوبة وفى لغتهم تكرار مقطع كا أو كى وكلاهمـا صحيـح مثـل كلمات: دورنكا أو درونكى، وكذلك جزيرة ايلجيكا أو ايلجيكى، وأيضاً وكا أو وكى وكلها بلاد نوبيـة قديمة.

ويعنى المقطع كا أو كى كلمة البيت أو الوطن أو المكان ويعنى المقطع الأول توشى اسم قبيلـة أو عائلة كانت تسكن هذا المكان أو القرية، وبالتالى فإن كلمة توشكا أو توشكى تعنى موطـن قبيلـة توش النوبية التى كانت تعيش فى هذا المكان. (٦)

وهناك منخفض توشكا، ومفيض توشكا، وخور توشكا، وقناة توشكا، ومدار توشكا، وفيما يلـى حديث سريع عنها:

مفيض توشكى:

نظراً لضخامة السد وخزانه الضخم المتمثل فى بحيرة ناصر كـان ولا بـد أن يراعـى فـى تصميماته الأعمال الوقائية له، وكذا وقاية المنشأت المقامة على النهر خلف السـد، مـن تصريـف الفائض من المياه الناتجة عن حدوث فيضانات عالية، وإن كان هناك مفيض الطوارئ، إلا أنه تقـرر البدء فى تنفيذ مشروع مفيض توشكا للتصرفات الآمنة التى توفر أقصى عوامـل الوقايـة لأجـزاء المشروع الضخم ويتلخص فى حفر قناة تصل بين بحيرة نـاصر ومنخفـض توشـكى بـالصحراء الغربية تخترق خور توشكى الواقع على بعد ٢٥٠ كم جنوبى السد العالى ليستقبل التصرفات الزائـدة فى حالة ورود فيضان مرتفع يصادف وروده امتلاء بحيرة ناصر وحتى لا نضطـر إلـى صـرف تصرفات عالية من أسوان تتجاوز الاحتياجات المائية الفعلية خصوصاً وأن النحر يزيد باطلاق مثـل هذه التصرفات العالية ولفترات طويلة.

وعلى هذا تم التفكير فى إطلاق المياه الزائدة عن الاحتياجات الفعلية إلى أحـد المنخفضـات القريبة من السد العالى أو من بحيرة ناصر وحتى لا تشكل تلك الميـاه الزائـدة أى خطـورة علـى مجرى النهر خلف السد العالى أو المنشأت المقامة عليه من قناطر وجسـور وأعمـال صناعيـة أخرى. (٧)

منخفض توشكى:

يقع منخفض توشكى إلى جنوب السد العالى بمسافة (٢٥٠) كم وعلى مسافة (٥٦) كم غـرب بحيرة ناصر، وهو عبـارة عن حـوض كبير تتـراوح مناسيبه وارتفاعاته مـا بين (١٢١) مـتراً

و (١٨٠) متراً فوق سطح البحر وتبلغ مساحته نحو (٦٠٠٠) كم٢، كما تبلغ سعته على نفس المنسوب (١٨٠) متراً نحو (١٢٠) مليار متر مكعب من المياه.

وتحد المنخفض حواف جبلية ويشتمل على عدة منخفضات من داخله تتفاوت مناسيبها. ويتصل المنخفض عند مدخله الجنوبي بخور توشكى، وعند مدخله الشمالي يتصل بالوادي الجديد، وتوجد للمنخفض عدة فتحات تتراوح مناسيبها بين (١٥٠) متراً و (١٧٥) متراً وينقسم المنخفض إلى قسمين:

الأول تبلغ سعته (٨٣) مليار متر مكعب ويتصل بالثاني الذي تبلغ سعته (٣٧) مليار متر مكعب من خلال عدة فتحات تتراوح مناسيبها بين (١٥٥) و (١٧٨) متراً. (٨)

خور توشكى:

هو عبارة عن مجرى مائي قديم يصب في النيل ويبلغ طوله بدءاً من مدخله على النيل حتى مدخل المنخفض حوالي ٧٢كم، وتقسمه السنمة الموجودة عند الكيلو ٤٢ - ٤٣ من مدخل الخور على النيل إلى قسمين : الأول ممتد من مجرى النيل حتى أعلى جزء من الخور جهة الغرب ويبلغ طوله حوالي ٤٢كم ويأخذ انحداراً من الغرب للشرق وتتراوح مناسيبه بين (١٤٥) ، (١٨٤) متراً.

ويبلغ طول القسم الثاني حوالي (٣٠)كم ويمتد من أعلى جزء من الخور عن الكيلو ٤٢ حتى مدخل المنخفض الذي يأخذ انحداراً من الشرق للغرب حتى يصب في المنخفض على منسوب (١٧٤) متراً.

وطبيعة التربة في خور توشكى في غالبيتها رملية طبيعية جافة تتحلل عند غمرها بالماء، ويحد مدخل الخور من الجهة الشمالية جبل السد الذي يرتفع إلى منسوب (٣٠٠) متراً ، ومن الناحية الجنوبية يحده تلان منسوب أعلاهما (١٨٨) متراً، والثاني فيصل أعلى منسوب له (٣١٢) متراً. (٩)

ويسمح الخور في المسافة من النيل وحتى حوالي (٣٢)كم بامرار التصرفات المطلوبة بدون إجراء عمليات توسيع أو تعميق، أما بقية الخور حتى المنخفض وهو حوالي (٤٠)كم فإنه يتطلب تعميق وتوسيع قطاع الخور إلى جانب انشاء قناة جديدة في أجزاء أخرى بطول (٢٢)كم وبما يسمح بامرار التصرفات المطلوبة بكفاءة، وعلى أن تلحق هذه القناة بمدار ينظم مرور المياه بدون أي خسائر على جانبيه أو أمامه، وكانت هذه **قناة توشكى** التي يبلغ طولها من مدخلها وحتى المنخفض حوالي (٢٢)كم وتتكون من رمل ناعم وطفلة متحجرة تفقد خواصها عند وضعها في الماء، وهناك جزء من القناة يتميز بطبيعته الفحرية، وتم افتتاحها عام ١٩٨٢، ثم ألحق بها المدار الجديد **(مدار توشكى)** الذي أكد أن رجال الري أو مدرستها الوطنية في مصر لا يتركون شيئاً للصدفة، ولذا كان هذا المفيض الطبيعي الذي عجز مصمموا وخبراء السد العالي من الأجانب أن يتوصلوا إليه وكانت هذه الفكرة مصرية (١٠٠%) . (١٠)

الجذور التاريخية للمشروع

أعتاد المراقبون السياسيون إبراز معالم ومنجزات كل عصر من العصور والمنشآت والمشروعات القومية الضخمة التى تمت خلاله، وهم يعتبرون أن:

- مشروع القناطر الخيرية هو مشروع القرن التاسع عشر.
- مشروع السد العالى هو مشروع القرن العشرين.
- مشروع دلتا الوادى الجديد سيكون مشروع القرن الحادى والعشرين.

ولا شك أن هذا المشروع سيدخل مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادى القديم الضيق إلى رحاب مصر كلها سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على كل المصريين. وهذا المشروع ليس مجرد أراضى زراعية جديدة تضاف إلى خريطة مصر الزراعية، وليس مجرد توسعات صناعية وسياحية وتعدينية، وليس مجرد مشروع لخفض الكثافة السكانية بالوادى القديم، وليس مشروعاً لإيجاد فرص عمل حقيقية للملايين من شباب مصر فحسب، بل هو أيضاً - وبدرجة لا تقل أهمية - مشروعاً لتحقيق العمق الإستراتيجي لمصر جنوباً، وتحقيق الربط الحقيقى بين شمال الوادى وجنوبه فى بداية الألفية الثالثة من الميلاد. (١١)

ويعود التفكر فى هذا المشروع منذ تقرير إنشاء السد العالى ومشروعات التنمية الزراعية الأفقية والرأسية عليها فى إطار المسوحات والحصر الاستكشافى الذى تم بمعاونة أجهزة أميريكية ودولية ومحلية منها الهيئة العامة لتعمير الصحارى، والأجهزة المعنية بالتنمية الزراعية، بالإضافة إلى ما قام به بعض الخبراء والهيئات من دراسات ومقترحات ووسائل لبدائل التنمية نذكر منها: (١٢)

١ - دراسة الأستاذ الدكتور / محمد محمود إبراهيم أستاذ الجيولوجيا بكلية الهندسة والتى ألقاها فى محاضرة فى جمعية التعدين والبترول عام ١٩٦٢ عن بحيرة ناصر فى الماضي والحاضر، وامكانية استخدام مياه البحيرة فى زراعة وديان وواحات الصحراء والمسطحات المطلة على شواطئ البحيرة، وامكانية تغذية خزان الحجر الرملى النوبى الذى يمتد شمالاً وغرباً ليغذى الواحات وخاصة الواحات الخارجة.

٢ - البحث الذى قدمه المهندس حسين إدريس الرئيس الأسبق لمجلس إدارة الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية فى مؤتمر تنمية بحيرة ناصر وذلك عام ١٩٦٤ وكان البحث عن إمكانيات منطقة بحيرة ناصر، وأشار فيه إلى الإمكانيات التالية:

- وجود ٧٧٦٠٠٠ فدان يجدر دراسة إمكانية زراعتها بنظام مماثل لرى الحياض.
- استغلال المياه الجوفية المحتمل تكوينها بناء على نشر مياه السد العالى على المساحات السابق ذكرها.
- إمكانية الاستفادة من ارتفاع ضغط مياه الحجر الرملى النوبى نتيجة غمر مياه السد العالى لمساحات جديدة.

- إمكانية استخدام مياه السد العالى الفائضة خصوصاً فى السنين ذات المناسيب العالية كرى إضافى للمناطق الجنوبية للوادى الجديد.
- إمكانية الانتفاع بمياه السد العالى فى إنتاج محاصيل المناطق الحارة بمنطقة جنوب الوادى القديم باعتبارها من المناطق الواقعة جنوب مدار السرطان. وشمل البحث كذلك برنامجاً تنفيذياً شمل تصنيف التربة والمساحة الطبوغرافية والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية.

٣ - البحث الذى قدمه المهندس عبد العال المدنى مفتش الخزانات والقناطر الكبرى فى نفس المؤتمر السابق، والذى قدم فيه مشروعاً لتوصيل المياه من أمام السد العالى إلى وادى خريط وذلك للاستفادة منها فى رى أراضى وادى خريط فى محاولة للخروج خارج الوادى الضيق. ولم يوافق عليه للمحافظة على مرور كل مياه السد العالى فى توربينات توليد الكهرباء.

٤ - فى عام ١٩٦٩ أتمت هيئة تعمير الصحارى المصرية تصنيف التربة ووضعت عدة مسارات وحلول لمد ترعة من خور توشكا إلى الوادى الجديد لاستصلاح بعض الأراضى امتدت من جنوب الوادى إلى قرب مدينة الخارجة إلا أن المسئولين عن التحكم فى مياه النهر لم يوافقوا على هذا المشروع لتعارضه مع مبدأ أهم آنذ والقاضى بصرف كل مياه الخزان خلال توربينات السد العالى للحصول على أكبر قدر من الكهرباء.

٥ - فى عام ١٩٧٢ ، وفى مؤتمر اللجنة الدولية للرى والصرف والذى عقد بمدينة فارنا ببلغاريا، تقدم الباحثان المهندس فريد نقولا وكيل وزارة الرى والأستاذ الدكتور مصطفى أستاذ الرى والهيدروليكا بجامعة عين شمس ببحث للمؤتمر عن مشروع تنمية واستخدام المياه للتنمية الأفقية فى مساحة مليون فدان بمناطق جنوب الخارجة عن طريق الاستخدام المشترك للمياه السطحية عن طريق قناة مكشوفة تأخذ من بحيرة السد العالى من خور توشكا والخزانات الجوفية المتاحة بالمنطقة.

٦ - خلال الفترة من ٧٣ - ١٩٧٥ قام المهندس عبد العظيم أبو العطا وبعض معاونيه خلال عمله مساعداً لرئيس هيئة التعمير للشئون الهندسية بوزارة استصلاح الأراضى بدراسة مشروع مشابه وقد أجل البت فيه، وبعد توليه وزارة الرى، قام سيادته والمجلس الاستشارى الأعلى للسد العالى بتقدير انشاء قناة مفيض توشكا للعمل على درء اخطار الفيضانات العالية بعيداً عن مجرى النهر وتحويلها إلى منخفضات الصحراء الغربية.

٧ - أعاد د. محمد على عزت وكيل الوزارة لرى الصحارى بوزارة الرى وخبير المياه الجوفية عام ١٩٧٥ طرح المشروع فى صورة مخطط لتنمية الصحراء الغربية من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٢٥، وقد حدد بالمخطط مسارات عدة للترعة أوضحت أنه يعتمد على الرفع الآلي لتوصيل المياه عبر المرتفع المحدد لجنوب الوادى الجديد فى حين أن مساراً واحداً يمر خلال نفق للاستغناء عن الرفع الآلى.

٨ - فى عام ١٩٧٥ شكلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية فريقاً لدراسة جدوى تنمية منطقة بحيرة ناصر بجمهورية مصر العربية واشترك فيه العديد من خيار الباحثين فى مجالات الزراعة والمياه والاقتصاد الزراعى والغابات برئاسة المهندس حسين إدريس.

٩ - فى نهاية عام ١٩٧٥ تقدم الدكتور / إبراهيم كامل بمشروع اسماه: " مصر سنة ٢٠٠٠ - إمكانيات مستقبلية " وتلخصت فكرته فى مد أنابيب ضخمة من أمام السد العالى ومن خلفه إلى الصحراء الغربية والشرقية وسيناء والدلتا.

١٠ - فى عام ١٩٧٨، صدر عن وزارة الرى واستصلاح الأراضى للدكتور عبد العظيم أبو العطا " مصر والنيل بعد السد العالى " وذكر فى الفصل العاشر منه تفصيلات عن منخفض توشكا ووادي توشكا وقناة توشكا وعن برامج تفصيلية للقناة وعما تم من بحوث ميدانية.

١١ - فى عام ١٩٨٠، أصدر الأستاذ الدكتور أحمد أمين مختار رئيس جمعية المخططين المصرية نشرة عن مشروع وادى السادات الجديد وهو يبدأ من توشكا ماراً بجنوب الوادى الجديد ثم الواحات الخارجة فالواحات الداخلة فواحة فرافرة والواحات البحرية وينتهى فى منخفض القطارة - وتجدر الاشارة إلى أن الدكتور أحمد أمين مختار كان مديراً للتخطيط والإسكان بهيئة تعمير الصحارى التى درست مشروع توصيل المياه من توشكا إلى الوادى الجديد وعملت تصنيفات التربة للمشروع عام ١٩٦٩.

١٢ - قامت وزارة الزراعة المصرية فى الفترة من ٨٣ - ١٩٨٦ بإعداد الخرائط اللازمة عن تلك المناطق من خلال منحة هولندية وأوضحت الخرائط وجود ٣.٣ مليون فدان صالحة للزراعة من أصل الثمانية ملايين فدان الموجودة فى جنوب الوادى.

١٣ - قامت أجهزة وزارة الاشغال منذ عام ١٩٨٠ بعدة دراسات ميدانية لتقييم الخزانات الجوفية ومحددات ومتطلبات التنمية بمعاونة أجهزة الأمم المتحدة وجامعة برلين وهيئة البترول والتى تبلورت أخيراً إلى فكرة ترعة الوادى الجديد ومحطة الرفع الرئيسية على بحيرة ناصر للبدء بمشروع استصلاح مساحة ٥٠٠ ألف فدان كمرحلة أولى بالإضافة إلى أعمال التوسع والتنمية فى باقي الواحات من شرق العوينات جنوباً حتى واحة سيوة شمالاً على خزانات المياه الجوفية والتى يمكن أن تصل فى مراحل لاحقة إلى حوالى ٢ مليون فدان.

١٤ - بعد عام ١٩٨٦ نشرت مجلة المهندسين للمهندس سعيد إبراهيم عبد النبي " مشروع جنوب الوادى (توشكا) " وقد ورد به كثير من التفاصيل حول المشروع وما تم به من دراسات وتقديرات لتكلفته.

١٥ - قامت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عام ١٩٨٩ بالاشتراك مع معهد بحوث الصحراء باعداد موسوعة الصحراء الغربية تناولت فى أجزائها الأربعة شتى المعلومات والدراسات المتوفرة من موارد مائية وأرضية وسياحية ومصادر نباتية وحيوانية وتعدينية وأنشطة السكان منذ الفراعنة وحتى الآن.

ويتضح من هذا السرد التاريخي المختصر أن فكرة توصيل مياه النيل إلى جنوب مصر والوادى الجديد كان حلم الأجيال، وقد تعاقبت الأفكار والدراسات التى نشرت فى موسوعات مسجلة ومعبرة عن كم هائل من الفكر والابداع العلمى بدأ واستمر منذ الخمسينات وحتى الآن موضحاً الإمكانيات غير المحدودة للتنمية بالمناطق المختلفة للصحراء الغربية المصرية، ولم ينقص تنفيذ هذه المقترحات سوى القرار الاقتصادى والقرار السياسى.

ونود أن نشير هنا إلى تأخر خروج هذه القرارات للنور كان مرجعه لعدة أسباب أولها الاستعداد للحرب بعد نكسة عام ١٩٦٧ وتحقيق النصر وهو الأمر الذى تحقق فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ثم انصب الاهتمام الأكبر بعد ذلك على بدء عمليات الاستصلاح فى مناطق شمال وشرق وغرب الدلتا وحواف الوادى بالصعيد بجنوب مصر، وبعض المساحات فى الوادى الجديد بالصحراء الغربية مقارنة بمساحات استصلاح الأراضى بالمناطق الأخرى كمشروع تنمية جنوب مصر.

كما أن الحكومة المصرية لم تترك هذا الاتجاه كلية، حيث كانت مشروعات البنية الأساسية من طرق ومجتمعات تنموية محلية فى بعض واحات محافظة الوادى الجديد يتم تنفيذها.

وقد آن الأوان الآن، أكثر من أى وقت مضى، لوضع تنمية جنوب مصر على قائمة الأولويات للمجتمع بعد أن ضاق الوادى القديم ودلتاه بسكانه الحاليين، ولمواجهة متطلبات الأجيال القادمة وسد احتياجاتهم المعيشية الأساسية.

ويتفق معظم الباحثون على أن دلتا الوادى الجديد ستكون جسر التواصل بين الوادى القديم والوادى الجديد، وهو جسر يمكن الاعتماد عليه فى انقاذ الأول من محنته واخراج الثانى من عزلته.

وتعتبر أهم النتائج التى تستخلص من هذه الدراسات التى قامت بها الهيئة المصرية العامة لتعمير الصحارى هى أن مشروعات المستقبل للتوسع الأفقى لاستصلاح الأراضى لابد وأن تكون فى هذه المنطقة كحقيقة تفرض نفسها، وكضرورة لا مناص منها، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها: (١٣)

١ - بعد أن تم استيعاب برنامج التوسع على مياه السد العالى فى كل الأراضى الصالحة للزراعة فى الوادى القديم ومشارفه أيضاً، وبرفع يصل فى كثير من الأحيان إلى أكثر من (٦٠) متراً، فإن وجود مساحة مليون فدان على الأقل من الأراضى الصالحة للزراعة فى هذه المنطقة بعضها يروى بالراحة، سوف يحيى الأمل أمام إمكانية الاستمرار فى مشروعات التوسع الأفقى وبالحدود الاقتصادية والحدية الانتاجية الملائمتين.

٢ - أن هذه المنطقة يمكن أن تستوعب كل زيادة مستقبلية فى المياه تــأتى مــن مشــروعات أعالى النيل بعد استئنافها بانتهاء الحرب فى جنوب السودان وخاصــة فــى الأراضــى الواقعة بين كنتورى ١٨٠ - ٢٠٠ متراً ، أى برفع إضافى (٢٠) متراً فقط.

٣ - ثبت أن مناخ هذه المنطقة سوف يتيح إنتاج حاصلات جديدة تزيد مــن شــمول الإنتــاج الزراعى المصرى لسد كافة الاحتياجات سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير للخارج.

٤ - أن تعمير هذه الأراضى فى قلب الصحراء الغربية المصرية سوف يزيد العمق العمرانــى لشريط وادى النيل الأخضر الضيق فى مصر العليا.

٥ - أن تعمير هذه الأراضى فى قلب الصحراء الغربية المصرية سوف يؤدى إلى ربط مصــر بالسودان عمرانياً وبما يتيح إنشاء شبكات جديدة للطرق والمواصلات.

٦ - هذه الأراضى سوف تخفف الكثافة السكانية الكبيرة فى الصعيد وذلك بتــهجير وتوطيــن أكثر من ثلاثة ملايين مواطن.

٧ - سوف يتيح تنفيذ مشروعات أعالى النيل فى القريــب العــاجل إعــداد الأرض اللازمــة لاستقبال المياه الجديدة.

كانت هذه النقاط السبع من أهم الأهداف التى حددتها الدراسة التــى انتــهت مــع منتصــف الستينات للهيئة المصرية العامة لتعمير الصحارى والتى دعمتها بدراســات طبوغرافيــة وتصنيفيــة وجيولوجية وجيوفيزيقية، بل ووضعت مشروعاً قومياً كبيراً لمساحة (٨) مليون فدان جنوب الــوادى باستخدام الصور الجوية والفحص الميدانى والتحليلات المعلمية ووضعــت لــه إجمــالى التكــاليف الإنشائية التقديرية.

كما وضعت ملامح السياسة الزراعية، وشكل المجتمع الجديد ومناخه الذى حــدد بأنــه شــبه استوائى لما به من حرارة ورطوبة ليلاً ونهاراً كالتالى:

١ - **الحاصلات شبه الاستوائية:-**

ولعل أهمها الشاي والبن والنباتات الطبيعية والعطرية والمحــاصيل الزيتيــة والكاكــاو والتوابل.

٢ - **الاشجار الخشبية والتمور واشجار الفاكهة:**

والتى تنتج فى مثل هذه المناطق مثل الدهــاجون ونخيــل الزيــت والتمــور والفواكــه الاستوائية.

كما نصحت هذه الدراسات وهذا المشروع الذى أخرجته الهيئة بأن يبــدأ التنفيــذ لــهذه الدراسات باستغلال المياه الجوفية حتى يتم تيسير المياه السطحية. بالإضافة لوضعــها دورات للاستصلاح مثل تحديد المحاصيل التى تزرع خلال فترة الاستزراع مع وضع الاعتبــار فــى غسيل الأراضى على الغمر الجديد والصرف الجيد لإزالة أكبر قدر ممكن من الأملاح، وحتــى لا تؤثر مستقبلاً ملوحته تحت التربة، ومثل النصح بزراعة أشجار الفاكهة كأســيجة للحدائــق،

كما يمكن تشجير الطرق بالنخيل وأشجار المانجو، وزراعة مناطق بأكمالها بغابـــات الأشـــجار الثمينة والسريعة النمو كمأوى للحيوانات بدلاً من بناء حظائر. (١٤)

أهـــداف المشـــروع (١٥)

١ - إقامة مجتمعات زراعية صناعية متكاملة ومستقرة للتنميـــة المتواصلـــة، قاعدتـــها الاستخدام الأمثل للأراضى والمياه.

٢ - إقامة مشروعات للثروة الحيوانية لسد احتياجات السوق المحلية والتصدير.

٣ - انشاء وتطوير شبكات البنية الأساسية الخاصة بالنقل والانتقالات والطاقة.

٤ - تنمية الأنشطة السياحية والترفيهية والرحلات على الآثار والطبيعة المتمـيزة بـهذه المناطق.

٥ - إقامة مجتمعات عمرانية مستقرة على الزراعة والصناعـــة والتعديـن والأنشـطة الأخرى، تكون قاعدة لجذب الأيدى العاملة والاستقرار البشرى والذى يخفف عـبء التكدس بالوادى القديم والدلتا، ومجابهة تطلعات الأجيال القادمة.

٦ - يعتبر المشروع نواه أساسية لتنمية وتعمير الصحارى وربطها بوادى ودلتـا النيـل وباقى مناطق الجمهورية، وخلق تجمعات بشرية وسكانية مجاورة للدول المتاخمـــة لمصر.

٧ - بعث وإحياء الحضارة والتنمية والانتاج التى تميزت به هذه المنـــاطق قديمـــاً فـــى العصر الرومانى والاغريقى، حيث كانت هذه الاراضى صومعة الغلال والحبـــوب للدولة المصرية والجزيرة العربية وجنوب أوروبا.

٨ - تحسين وتنمية استخدامات الأراضى والمياه وتعظيم الاســـتفادة منـــها فـــى كافـــة الواحات والوديان والمنخفضات.

٩ - تشجيع مشروعات التنمية حول بحيرة ناصر والقطارة والساحل الشمالى.

تكاليف المشروع (١٦)

قدرت تكاليف المشروع بحوالى ٥.٥ مليار جنيه منها ١,٥ مليار جنيه لمحطـــة الرفـــع وأعمال الكهرباء اللازمة للتشغيل والمنشآت الأخرى اللازمـــة لـــها والبـــاقى لأعمـــال القنـــاة والمنشآت المدنية اللازمة حتى باريس، بالاضافة إلى منشـــآت الادارة والتشـــغيل والصيانـــة والرقابة والمتابعة.

بـــرامج التنفـــيذ

يقترح برنامج تنفيذ المشروع أن يتم التنفيذ على مرحلتين:

الأولى: مد الترعة بطول حوالى ٦٧ كم حتى بداية المنطقة الأولى للاستزراع وتستغرق حوالى عامين.

والثانية: حتى باريس وتستغرق حوالى ثلاث سنوات لاستصلاح واستزراع باقى المساحة المستهدفة والمكملة للمرحلة الأولى.

وسوف يتم تنفيذ وتركيب وحدات طلمبات محطة الرفع على مراحل تتناسق وتتواءم مع أعمال الترعة وأعمال الاستزراع فتتم المرحلة الأولى عام ٢٠٠٠، والمرحلة الثانية ٢٠٠٢. ولتأمين احتياجات العمل وتوفير لوازم انشاء المحطة سيتم إنشاء ورش مركزية للخراطة واللحام وتصنيع قطع الغيار بالاضافة إلى معمل هندسي يوفر أجهزة القياس والمعايرة واكتشاف الأعطال موضعيا وعمل الصيانة الوقائية.

دراسات الجدوى

تشير دراسات الجدوى الاقتصادية التى قامت بها إدارة دراسات الجدوى بقطاع التخطيط إلى ان نسبة العائد إلى التكاليف (B/C) ستكون حوالى ١,٧ ومعدل العائد الداخلي IBR حوالى ١٤%.

الأبعاد الاستراتيجية لتنمية جنوب الوادى

إن التنمية ليست مجموعة من الغايات والأهداف المادية التى يمكن التعبير عنها بأرقام صماء، ولكنها عملية اجتماعية تمكن الإنسان من تنمية قدراته، واطلاق طاقاته لتحقيق مستويات مادية أفضل مع الارتقاء بجوانب حياته الاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن التنمية بهذا المضمون تتعدى مفهوم التنمية الاقتصادية الذى يمكن حسابها من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية، أما التنمية بمفهومها الشامل فتتطلب أبعاد قد تفوق فى أهميتها وآثارها دراسات الجدوى المطلقة. (١٧)

وإذا كانت دراسات الجدوى قد أوضحت مميزات المشروع الاقتصادية، إلا أن المميزات الاجتماعية والإنسانية والجغرافية والسياسية تتعدى أى حسابات التعبير عنها من خلال أرقام، ولكن يمكن التنبؤ بجدواها فى التطور الحضاري للشعوب، وعليه فهى أبعاد إستراتيجية طويلة المدي، ويمكن أن تتمثل هذه الأبعاد فيما يلى: (١٨)

١ - ان الكثافة السكانية العالية فى وادى ودلتا نهر النيل وانتشار العشوائيات التى تهدد الأمن والسلام الاجتماعى، جعل من مسألة التوسع وإعادة توزيع المجتمعات المصرية ضرورة لا اختياراً. كما أن التأخير فى خلخلة هذه الكثافة قد يؤدى إلى كوارث قومية فى المستقبل، علماً بأن الحاضر هو المنفذ الوحيد لآمال المستقبل فعلينا اذن أن نبدأ الآن.

٢ - ان هذا الاقليم المنسى والذى يبعد عن مركز صناعة القرار، قد تخلفت برامج التنمية فيه وأثرت بشكل مباشر على حجم وخصائص الموارد البشرية، وقد آن الأوان لهذه الموارد أن تنمى من خلال تنمية مستدامة يكون الانسان فى الجنوب هو فاعلها وهدفها، وذلك هام

جداً فى خلق التوازن الاقليمى الذى يعتبر من دواعى الأمـن والسـلام الاجتمـاعى فـى المستقبل.

٣ - إن للجنوب بعداً استراتيجياً يجب العمل على تنميته، وتلك قضيـة ترتبـط بمسـتقبل الأمن القومى المصرى، لا سيما وأن جنوب الوادى يحتوى على ثروات طبيعية فى بـاطن الأرض لا يجب اهمالها، كذلك فإن مستقبل أمن السد العالى والمـوارد المائيـة يرتبـط بأمن الجنوب.

إن المجتمعات الجديدة المأمول قيامها فى جنوب الوادى لن تكون فقط مجتمعات زراعيـة وصناعية، ولكن سوف تقوم عليه مجتمعات عمرانية تنشط قطاع الأعمال المدنية، وكلـها مشروعات سوف تمتص جزءاً من العمالة الزائدة، وتساعد على حل مشكلة البطالـة بيـن الشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

٤ - ان الخزان الجوفى الموجود فى الصحراء الغربية خزان كبير ويقدر بـأكثر مـن (٢٠٠) ألف مليار متر مكعب، وقد بدأت ليبيا بالفعل فى اسـتغلاله ويجـب علينـا أن نبـدأ فـى استخدامه نحن أيضاً.

٥ - ان تنمية الجنوب يمكن أن تكون ذريعة هامة تلقى قبولاً دولياً لإمكانية تغيير اتفاقية الميـاه التى تم توقيعها عام ١٩٥٩، والتى يجب إعادة النظر فيها بأسلوب حضارى مـع أشـقائنا العرب والأفارقة.

٦ - ان تنمية جنوب الوادى واعادة صياغة مناخ الاقليم مـن الناحيـة الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسية سوف يجعل الاقليم غير طارد للثروات البشرية والمادية، وذلـك يسـاهم فـى تخفيف الضغط على المدن التى وصل تعدادها إلـى مرحلـة الانفجـار، مثـل القـاهرة والإسكندرية وبعض مدن القناة.

٧ - إذا كان المتاح حالياً من الاراضى حوالى ١٢ مليون فدان، منهم ٤ مليون فدان على الأقـل مساحات عمرانية، وحسب الزيادة المنتظرة فى السكان والتى تزيد عن ١,٢ مليون نسـمة سنوياً، فإن مصر تحتاج فى عام ٢٠١٧ إلى حوالى خمسة أضعاف المساحة المتاحة حاليـاً أى حوالى ٦٠ مليون فدان، وبالطبع لا يمكن أن يجئ ذلك دفعة واحدة ولا أن يتم بطريقـة الانتشار أو الزحف التدريجى من الوادى الضيق، ولكن يأتى بطريقة التنميـة الضفدعيـة، من خلال القفز فى صحراء مصر، وليس هناك أنسـب مـن الجـزء الجنوبـى الغربـى لصحراء مصر والذى يمثل أكثر من ٤٥% من مساحة الجمهورية، حيث تبلـغ مسـاحته ١١٢ مليون فدان ومساحة الجمهورية ٢٣٨ مليون فدان.

إن القفز إلى هذه الصحراء سوف يؤدى إلى تأمين حدود مصر الجنوبية والغربية، وذلـك يعتبر أحد دواعى الأمن القومى والتوازن الغربى والأفريقى.

٨ - إن الدراسات المتاحة تفيد بأن جنوب الوادى ومنطقة المشروع تعتبر من أنسب المنتجعات الشتوية فى العالم، بالاضافة إلى وجود العديد من الآثار الفرعونية والرومانية والقبطية والاسلامية، الامر الذى يجعل من المشروع منطقة جذب سياحى فى المستقبل.

٩ - ان هذه المنطقة كانت تاريخياً من الاراضى الزراعية المصدرة للغذاء، ويكفى أن نذكر أن محافظة الوادى الجديد وجنوب الوادى بها اكثر من ١١ مليون فدان قابلة للزراعة وبدرجات مختلفة فى الانتاجية يجب استغلالها، لا سيما وأن المستقبل قد يجعل استيراد الغذاء - وخاصة الحبوب - صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

١٠ - بالاضافة إلى استصلاح أراضى زراعية تقدر بحوالى نصف مليون فدان فى المرحلة الأولى لمشروع قناة الوادى الجديد، فإن هذا المشروع الضخم سوف يتطلب مجتمعات عمرانية وبنية أساسية تخلق مجالاً خصباً لقطاع الأعمال المدنية، التى تساعد فى استيعاب أعداد كبيرة من العمالة المعطلة.

١١ - إن هجرة الثقافات لها من السلبيات والايجابيات، ولعل أخطر هذه السلبيات هى إهمال قيمة الانتماء القومى. وحيث أن الانتماء قيمة تزداد أهميتها فى البلاد النامية، فإن هذه البلاد تحتاج بين الوقت والآخر لمشروعات قومية تنمى هذه القيمة، والاعتقاد السائد هو أن مشروع جنوب الوادى سوف ينمى هذه القيمة، وهذا بُعد لا يمكن قياسه بطريقة مباشرة.

التنمية الثقافية والتعليمية لجنوب الوادى

التنمية الثقافية هى المدخل الرئيسى لمجمل العملية التنموية المستهدفة فى جنوب مصر، وهى الشرط الأساسى المطلوب توفيره حتى يتم تمهيد الطريق أمام كافة أشكال التنمية النوعية الأخرى. فالتنمية الثقافية هى القادرة على إحداث تغييرات إيجابية فى مجموعة القيم والاتجاهات التى تميل إلى التقليد، وتكريس القديم على حساب التجديد، واستكشاف آفاق جديدة، فهى التى تساعد على ابقاء القيم الإيجابية النافعة فى موروثنا الثقافى والحضارى وتطوير هذه القيم بما يجعلها أكثر تجديداً وأكثر انسجاماً مع مقتضيات التقدم.

ان التنمية الثقافية هى المؤهلة لانجاز المتطلبات التى من شأنها أن تجعل الانسان أكثر قدرة على الاستجابة الهادفة لمتطلبات المرحلة الراهنة من العمل الوطنى، وأول متطلبات هذه المرحلة، ضرورة ادراك المواطن أنه ينبغى أن يكون صانعاً للتنمية وليس مجرد متلق لها. إن على التنمية الثقافية أن تهيئ الناس لما تعنيه سياسات الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، فقد يرى البعض أن تلك الساسيات هى مجرد فتح للأبواب أمام تعدد الاحزاب فى السياسة وأمام القطاع الخاص فى الاقتصاد، ولكن المسالة من الناحية الثقافية تعد أعمق واعقد من ذلك بكثير.

ان التنمية الثقافية في الأساس عملية ثقافية ونفسية ليست هينة ولا يسيرة، كما أنها حق الفرد فى المشاركة فى اتخاذ قرار التنمية، وأن تكون إرادة الفرد عنصراً جوهرياً فى إحداث التغيير

المنشود، وليس خافياً، أهمية الدور المستهدف من التنمية الثقافية فى جنـــوب مصـــر، إزاء ظـــهور العنف. فما الارهاب المسلح فى جانب كبير منه إلا بؤر تشذ عن البناء الثقافى المصرى إلى حد فتـــح الرصاص عليه. فعنف الأفكار يسبق عنف السلاح، ورصاص القلم يسبق رصاص البندقية. (١٩)

وعندما نتحدث عن جنوب مصر، فنحن إزاء مجتمع له تاريخ قديم، وشديد التمسك بالعديد مـــن القيم الموروثة، يختلط فيهـــا الإيجـــابى بالسلبى. إن هذه القيـــم الثقافية (إيجابية وســـلبية) تســـكن أعماق الانسان الذى هو غاية التنمية ووسليتها، ولذلك فلابد من إعادة فرز هذه القيـــم مـــن منظـــور تنموي بهدف تعظيم، هو إيجابي منها، وتقليص ما هو سلبى.

وإذا كانت التنمية الثقافية تعنى تغييراً ثقافياً مقصوداً ومستهدفاً، فلابد أن يتم ذلك فى أجواء مـــن الحرية والانفتاح، وأن يحمل معنى المبادرة من طرف التنمية الثقافية والسياسية المسئولة التى تحتـــاج إلى مشاركة فعالة من الجمهور المستهدف فى جنوب مصر. وكلما أمكن أن تـــدار عمليـــة التنميـــة الثقافية ذاتها بالاقتناع الحر من المواطن المصرى فى جنـــوب مصـــر، زاد الأمـــل فـــى نجاحـــها وفاعليتها.

وتهدف التنمية الثقافية إلى تمكين الانسان من طاقات عقلية ونفسية، تجعله قادراً على صياغـــة طريقة أفضل للتفكير، وتجعله قادراً على التجديد الدائم لنظرته إلى دوره فى الحياة. ويعنـــى هـــذا أن يكون الفرد مسئولاً عن فرز مجموعات القيم التى يصدر عنـــها فـــى فكـــره وســـلوكه، لا يخضـــع للموروث منها تلقائياً، ولا يرتبك أمام الوافد منها، وانما يوقن بأنه الفـــاعل الأساســـى القـــادر علـــى الاختيار. (٢٠)

فالثقافة ترتبط بالخصوصية التى يتسم بها كل مجتمع، وهى أيضاً حصيلة عناصر أربعة:

التراث الحضارى بسلبياته وايجابياته، والمؤثرات الداخلية من سياسية واقتصادية واجتماعيـــة، والاتصال بالعالم الخارجى، ثم النظرة المستقبلية التى توجه المجتمع إلى غد أفضـــل، عـــن طريـــق سياسة ثقافية تكون ركناً أساسياً فى التنمية الشاملة. وشخصية الانسان المصرى فى جنـــوب مصـــر هى جزء من شخصية الانسان المصرى بصفة عامة، اذ تتسم الروح المصرية العامة منـــذ التـــاريخ القديم بطابع محافظ قليل التبدل، هادئ التطور، يتجاوز فيه القديم والجديد، كما عرف عن المصرييـــن منذ القدم ارتباطهم الروحى والنفسى بالدين.

ومن هنا نجد أننا أمام هدفين اساسيين للتنمية الثقافية هما:

الهدف الأول:

هو إعداد شخصية الانسان لتقبل التغيير بمعدلات أسرع نحو الأهداف العامة لخطـــط التنميـــة فى البلاد، ودفعه للاستفادة من معدلات التطور المتسارعة التى تتحرك بها طـــرق التفكـــير وأنمـــاط الانتاج فى العالم المتقدم، دون إرباك، ومع مراعاة ما يرافق ذلك من آثار نفسية واجتماعيـــة، ولـــهذا فإننا نركز على كون الثقافة هى المحرك الذاتى والمرشد الداخلى لطاقات الانسان العقلية والنفسية.

الهدف الثانى:

هو تنقية الثقافة الدينية مما يكون قد أدخل عليها من أمور غريبة عن الديـــن، لكـــى تظـــل أداة لهداية الانسان نحو مزيد من الرشد ولدفعه نحو الفاعلية والابداع.

ولذلك يجب مراعاة ما يلى:

أولاً : ان التنمية الثقافية لجنوب مصر، ركن اساسى فى التنمية الشاملة، وأن التنمية الثقافيـــة تدور حول الارتقاء بالانسان. ولما كان المدخل الصحيح إلى التنمية هو الانسان، يصبح ضروريـــا أن نعطى الثقافة نصيبها فى خطط التنمية، وأن ينظر اليها على أنها اســـتثمار لـــه عـــائده الاقتصـــادى والاجتماعى.

ثانياً : ان التنمية الثقافية لجنوب مصر تحقق مبدأ ديمقراطية الثقافة، إذ تعطى الأولوية للفئـــات المحرومة منها.

ثالثاً : ان التنمية الثقافية سواء فى جنوب مصر أو غيره، تهيئ الوعى العـــام وتعـــده لتقبـــل مفاهيم التنمية ومتطلباتها.

وفى إطـــار كل ذلك فإن لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشورى (٢١) قد أوصـــت بما يلى:

١ - التوسع فى قوافل الثقافة ونشر بيوت وقصور الثقافة، وتطوير العمل بها بما يبعدها عـــن البيروقراطية ويمكنها من جذب المواطنين، خاصة من الشباب مع ضـــرورة أن يعتمـــد النشاط فى هذه البيوت والقصور على مبادرات المواطنين أنفسهم، وذلك لتشجيع الحركـــة الثقافية فى جنوب مصر وأعطائهم الفرصة للابداع والظهور.

٢ - الاهتمام باعداد الدعاة الدينيين فى اطار سياسة شاملة، رفعاً لمستواهم ورقياً بأدائهم، بمـــا يتيح لهم تأدية رسالتهم فى مواجهة الاتجاهات المتطرفة المختلفة.

٣ - أن تكون أدوات الإعلام الجماهيرى، خاصة الإذاعة والتليفزيون، وسائل أساسية لرســـالة التطور الثقافى.

٤ - تطوير الجامعات فى جنوب مصر، ودعمها، بما يمكنها وأن تلعـــب دوراً إيجابيـــاً فـــى التنمية الثقافية للمجتمع الذى توجد فيه.

٥ - انشاء المسارح ودور السينما فى كافة المحافظات، سواء ببناء دور جديدة أو بالاســـتفادة من منشآت قائمة يمكن إعدادها لذلك الغرض، مع تقديم كافة الحوافز للقطـــاع الخـــاص للإسهام فى ذلك المجال.

٦ - دعم الجمعيات والمنظمات الأهلية الجادة، التى تلعب دوراً ملموساً فى التطـــور الثقـــافى والاجتماعى فى جنوب مصر، وإزالة كافة العقبات من أمامها.

٧ - توجيه الأنشطة الثقافية على شرائح المرأة والطفولة والشباب.

٨ - الاحتفال الدورى والمنظم بقيادات التطوير الثقافى التى نشأت فى جنـــوب مصـــر قبـــل رفاعة الطهطاوى وطه حسين وعباس العقاد وغيرهم، وتعريف الأجيال الجديدة بهم.

٩ - تنظيم المعارض الثقافية المحلية والدولية (مثل معارض الكتب) فـــى المـــدن الكـــبرى بجنوب مصر.

١٠ - العمل على انشاء معاهد عليا فنية في جنوب مصر مثل معهد للفنون المسرحية ومعـــهد للموسيقى الخ.

١١ - العمل على تنمية وتطوير الفنون الشعبية فى جنوب مصر.

١٢ - تنظيم قوافل ثقافية خاصة، تتجه - بشكل دورى - إلى المناطق النائية، بما فـــى ذلـــك احياء وتطوير المسارح والسينما المتنقلة التى تذهب لتلك الأماكن النائية، أو البعيدة عـــن المراكز التى يتوافر فيها هذه الخدمات، بشكل دورى ومنتظم، مع حسن اختيـــار المـــواد المعروضة، بما يتلاءم مع الجمهور المتلقى، وبما يساعد على تطويره ثقافياً وحضارياً.

وبالنسبة للتعليم توصى لجنة التعليم والبحث العلمى والشباب بما يلى: (٢٢)

١ - التركيز على **التعليم** الأساسى فى اطار تكامل التربية والتعليم واعتباره مرحلة منفصلـــة تساعده على العمل والانتاج مع امكانية استكمال تعليمه فـــى المراحـــل الأعلـــى، مـــع تصويب واستكمال كل احتياجاته وتجهيزاته وإعداد معلميه وتعديل مناهجه بمـــا يتـــواءم والتوجهات التنموية التى أشارت إليها المميزات النسبية فيما سبق. ودعوة الجهود الأهليـــة للمشاركة فى توفير احتياجاتها.

٢ - توجيه التعليم الفنى ليحتل الصدارة فى الأولويات، وذلك لاعداد الكوادر المتوســـطة المؤهلة لتقنية زراعة الصحراء وتنمية ثرواتها والثروة المعدنية، وإعـــداد الفنييـــن للصناعات التى تقوم عليها، وتوجيه التعليم العالى والبحث العلمـــى إلـــى أولويـــات الاحتياجات التنموية التالية:

أ - تقنيات وصناعة نقل المياه وإزالة ملوحتها، وإعادة استخدامها.

ب - تنمية الثروة المعدنية والصناعات البترولية.

حـ - التنمية السياحية.

ء - تنمية الأماكن الأثرية بالبحث والتنقيب والعمل على صيانتها.

هـ - تنمية تقنية صناعات الطاقة، حيث توجد ميزة نسبية لتوفر الطاقة الشمســـية والرياح بجنوب الوادى، فإن تنمية هذه المصادر سيحقق الأهداف التالية:

الأول : توطين هذه التقنية.

الثانى : الدخول فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وما يتبع ذلك مـــن إعـــداد الكـــوادر البشرية على جميع المستويات الفنية اللازمة لذلك.

و - التنمية الزراعية الصحراوية (زراعة / ثروة حيوانية / صناعات غذائية).

ى - تقنيات النقل النهرى والبحرى.

ز - تنمية الثروة السمكية وصناعاتها.

ح - تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ك – توجيه البحث العلمى إلى الآثار الجانبية للسد العالى والثروة المعدنية والطاقة الشمسية.

ل – التقنيات الحديثة فى الخدمات المالية والإدارية والتسويقية المتطورة.

م – التدريب التكنولوجى والتعليم المفتوح فى المجالات التى سبق الاشارة إليها.

٣ – توصى اللجنة بالتوسع فى انشاء المعاهد المتخصصة والكليات الجامعية بما يتواءم مع التوجهات التنموية المستقبلية، وخاصة معاهد الآثار وصيانتها، ومعاهد صناعات السياحة، ... الخ، ودعوة الجهود الأهلية للمشاركة فيها.

٤ – انشاء مدينة للعلوم والتكنولوجيا باسم القارة الأفريقية فى أسوان لتكون مركز إشعاع للتنمية البشرية تطل على القارة الأفريقية، لتفتح أبوابها للأفارقة والعرب، وتدعوا العلماء المغتربين من القارة، ومن مصر، ومن الدول العربية للمشاركة فى تنمية أفريقيا.

الأنشطة الاجتماعية: (٢٣)

١ – دعم وتطوير معاهد اعداد الدعاة والتوسع فيها لاعداد دعاة قادرين على نشر صحيح الدين ومواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمحلية والإقليمية والعالمية.

٢ – دعم الأنشطة الثقافية والتدريب المهنى والتكنولوجى والأنشطة الاجتماعية (كالجمعيات الأهلية ودور العبادة).

٣ – انشاء المكتبات العامة فى القرى، والمدارس، ودور العبادة، ومراكز الشباب، والجمعيات الأهلية، والدعوة إلى مساندة هذه المشروعات والإسهام فيها.

مشروعات مشابهة

مشروع أريزونا المركزى

نظراً لاتساع دائرة التنمية بولاية اريزونا الأمريكية واعتمادها أساساً على المياه الجوفية، وحدوث مشاكل خطيرة، ولأجل حماية الخزان الجوفى من السحب الزائد وافق الكونجرس الاميريكى فى عام ١٩٦٨ على مد قناة بطول ٥٤٠ كم خلال صحراء أريزونا بشق ترعة مبطنة مكشوفة تأخذ مياهها من نهر كولوراد ومن بحيرة هافسو إلى مدينة فينكس عاصمة الولاية.

ومقام على هذه الترعة العديد من الأعمال الصناعية من سيفونات مقلوبة، وانفاق، ومحطات رفع، ومواسير، ويتم رفع المياه على مسار الترعة ٨٨٤ متر، وقدرت تكاليف المشروع بجميع الأعمال الصناعية بحوالى ٤,١ مليار دولار آنذاك، وتم وضع عدداً من القواعد لتشغيل الترعة ومحطات الطلمبات للحفاظ على المنشآت المائية.

ويتم التحكم فى جميع الأعمال الصناعية المختلفة فى المشروع مركزياً عن طريق الكمبيوتر فى مركز تحكم رئيسى فى مدينة فينكس انشئ عام ١٩٨٥ وتكلف ١٦ مليون دولار، ويعمل المركز على مدار ٢٤

ساعة يومياً حيث يتم نقل الأوامر من مركز التحكم الرئيسى إلى الأعمال الصناعية المختلفة عن طريق كابلات وعبر الهواء بموجات ميكروويف.

ينقل المشروع حوالى ١٨٥٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً من نهر كولورادو إلى جنوب ووسط ولاية أريزونا عن طريق الترعة الرئيسية.

ويتم استخدام المياه فى الزراعة والصناعة وتغذية المدن والمجتمعات العمرانية منها ٧٩٠ مليون متر مكعب تستخدم سنوياً لتغذية ٧١ مدينة ومجتمع عمرانى، ١٤ مصنع، و ٣٨٢ مليون متر مكعب تستخدم سنوياً لتغذية مجتمعات عمرانية لقبائل هندية، و ٦٧٨ مليون متر نكعب تستخدم سنوياً فى الزراعة.(٢٤)

هوامش الفصل الثالث

(١) وزارة الاشغال العامة والموارد المائية: مصر تدخل القرن الواحد والعشرين، تنمية جنوب مصر، مشروع ترعة الوادى الجديد، القاهرة، يناير ١٩٩٧، ص٧.

(٢) المرجع السابق، ص٨ – ٩ .

(٣) المرجع السابق، ص٩ .

(٤) أسامه عبد الحكيم: " دلتا الوادى الجديد، المشروع الحضارى الإنمائي لمصر المستقبل،" مجلة النيل، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٩٧، ص٦٨.

(٥) وزارة الاشغال العامة والموارد المائية: مصر تدخل القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٩ – ١٠.

(٦) أحمد نصر الدين: "توشكى.. الأصول والجذور والمستقبل،" مجلة النيل، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٢٠ – ٢١.

(٧) المرجع السابق، ص ص ٢١ – ٢٢.

(٨) المرجع السابق، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(٩) المرجع السابق، ص ٢٣.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٣.

(١١) المرجع السابق، ص ص ١٦ – ١٨.

(١٢) استندنا فى حصر تلك الدراسات إلى:

أ – حسين إدريس: "الجذور التاريخية لفكرة التوسع العمرانى فى الوادى الجديد"، مجلة النيل، العدد ٦٨، ١٩٩٧، ص ص ١٦ – ١٨.

ب – عبد الرحمن شلبى: "الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئية لمشروعات التنمية فى الوادى الجديد"، مجلة النيل، العدد ٦٨، ١٩٩٧، ص ص ٤٩ – ٥٠.

(١٣) أحمد نصر الدين: "توشكى.. الأصول والجذور والمستقبل"، مرجع سابق، ص ٢٥.

(١٤) المرجع السابق، ص ٢٦.

(١٥) عبد الرحمن شلبى: "الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئية لمشروعات التنمية فى الوادى الجديد"، مرجع سابق، ص ص ٥٠ – ٥١.

(١٦) انظر فى ذلك.

أ – عبد الرحمن شلبى، المرجع السابق، ص ٥٣.

ب – وزارة الاشغال العامة والموارد المائية، مصر تدخل القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٤٢ – ٤٤.

(١٧) يحيى عبد الحميد إبراهيم: "الأبعاد الاستراتيجية لتنمية جنوب الوادى"، مجلة النيل، العدد (٦٨)، ١٩٩٧، ص ٨٥.

(١٨) المرجع السابق: ص ص ٨٧ – ٨٩.

(١٩) مجلس الشورى: حول مشروع للتنمية المتواصلة لجنوب مصر، التقرير النهائى، مجلس الشورى، دورة الانعقاد العادى السادس عشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٩ – ٢٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢١) المرجع السابق، ص ص ٢١ – ٢٤.

(٢٢) المرجع السابق، ص ص ٤٤ – ٤٦.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢٤) محمود ابو زيد: "لماذا مشروع تنمية جنوب مصر وترعة الوادى الجديد"، مجلة النيل، العدد ٦٨، ١٩٩٧، ص ١٣.

الفصـــل الرابع

الأساليب التخطيطية للمناطق العمرانية الجديدة في المجال التربوى

- مقدمة.
- تعريف الإقليم.
- مبررات الأخذ بمنهجية التخطيط الإقليمى.
- أساليب التخطيط فى المجال التربوى.
- البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط التربوى.

الفصـــل الرابع
الأساليب التخطيطية للمناطق العمرانية الجديدة
فى المجال التربوى

مقدمـــة

لاشك أن الفجوة فى الرفاهية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية كانت حافزا للـدول النامية للعمل على الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادى وصولا إلى التضييق المستطرد لهذه الفجوة.

ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من الاعتماد على النمو المدروس، لهذا ظهر أسلوب التخطيـــط القومى الشامل لتعبئة الموارد القومية (البشرية والطبيعية والمالية) وتوظيفها بكفاءة اقتصادية مناسـبة نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادى والاجتماعى الشامل.

وعلى الرغم من أن فكرة التخطيط قديمة قدم الحضارة البشرية، فإن مفهوم التخطيط بـالمعنى العلمى حديث النشأة، إذ يرجع إلى أوائل الربع الثانى من القرن العشــرين عندمـا خـرج الاتحـاد السوفيتي على العالم بأول خطة خمسية للتنمية (١٩٢٨ - ١٩٣٣) وبعد الحـــرب العالميـــة الثانيـــة انتشرت فكرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى المنشود وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وقد عقدت هذه الدول آمالا كبيرة جدا على هذه الأنظمة كوسـيلة فعالـة للإسـراع بتنميتـها الاقتصادية والاجتماعية وفى مقدمتها التعليم. فقد شهد التعليم فى هذه الـدول فـى فـترة السـتينات والسبعينات من هذا القرن نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيـث نمـو أعـداد التلاميـذ أو نمـو الميزانيات المخصصة للتعليم. وقد ساعد على الاهتمام بالتعليم تأثير نظريتين سادتا فى هـذه الفـترة وكان مهما تأثير قوى على كل الشعوب. النظرية الأولى هى "نظرية الحداثة" Modernistion Theary التى أكدت على أهمية التعليم فى بناء الدولة العصرية. والنظرية الثانية هـى نظريـة رأس المـال البشرى Human Capital Theory التى أكدت على أهمية العنصر البشرى لإحـداث التنميـة واعتبـار رأس المال البشرى استثمارا فى الموارد البشرية لا يقل أهمية عن رأس المال المادي.

لكن النتائج جاءت مخيبة للآمال نظرا للعديد من القيود التى رافقت عمليات التخطيط الشـامل، حيث أن معظم ممارسات التخطيط التربوى بقيت مركزية تستلهم أهدافا عامة من النمـو ولا تعـير عملية التنفيذ والمتابعة القدر الكافي من الاهتمام، وليس أدل على ذلك من أن القيود المادية لم تؤخـذ أصلا فى الاعتبار فجاءت فى كثير من الأحيان لتقف حجر عثرة فى تنفيذ الكثير من برامج الخطـط التربوية ومشاريعها كتلك التى لها علاقة مثلا بالأبنية والتجهيزات المدرسية واعداد المعلمين.

هذه القيود التى عرفها التخطيط الشامل على المستوى المركزى فـى مفهومـه وممارسـاته بالإضافة إلى عدد من المبررات الأخرى حملت الكثيرين على التفكير بضـرورة اعتمـاد منهجيـة جديدة للتخطيط أطلق عليها تسمية التخطيط التربوى على المستوى المحلى أو الإقليمى.

تعريف الإقليم (١)

الإقليم عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزه عمـــا يجـــاوزه مـــن أقاليم أخرى، كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة ســـواء مـــن حيـــث عددهـــم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافى أو عاداتهم وتقاليدهم وتاريخـــهم أو نشـــاطهم الاقتصـــادى ومستواهم الحضارى إلى غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية.

ويمكن تصنيف الأقاليم إلى ستة أنواع هى:

١ - الإقليم الطبيعى: Physical Region

ويعتمد في هذه الحالة على عنصر من عناصر البيئة الطبيعية كأن يكون الإقليم سلسلة جبليـــة، نطاق سهمى، إقليم هضبى، أو نطاق مناخى ... إلخ.

٢ - الإقليم البشرى: Human Region

ويعتمد على أية خاصية بشرية كتوزيع السكان وكثافاتهم أو حرفهم أو مستواهم الاقتصـــــادى والاجتماعى.

٣ - الإقليم المترو بوليتان: Metropolitan Region

تصنيف الأقاليم وتحديد أبعادها وخصائصها مثال: دراسة إقليم القاهرة الكبرى.

٤ - إقليم أو أقاليم يعتمد فى تحديدها على التماثل فى مجموعة مـــن الخصـــائص العامـــة لتحديـــد محافظات الوجه البحرى مثلا.

٥ - إقليم أو أقاليم يعتمد فى تقسيمها على أساس إدارى أو تنظيمى خاص كأن نحدد إقليم غرب دلتـــا النيل.

٦ - إقليم أو أقاليم لا يمكن تحديد حدودها بسهولة ألا أنها تضم سمات حضارية خاصة كرقعة مـــن الأرض فى دولة ما تتسم مبانيها بتصميم هندسى خاص أو يستغل فى بنائها مادة معينة.

مبررات الأخذ بمنهجية التخطيط الإقليمى (١)

- إهمال البعد المكانى للتخطيط عند اتباع أسلوب التخطيـــط الشـــامل والاهتمـــام بـــالبعد القطاعى والزمنى فقط.
- اختلاف المستويات المعيشية وازدياد حدتها فى المناطق المكونة للحيز الاقتصادى نتيجـة الأسلوب المتبع فى التنمية.
- تواجد الفروق الكبيرة فى توزيع الموارد الطبيعية وتنوعها بيـــن مختلـــف أنحـــاء البلـــد الواحد.
- الندرة النسبية للأماكن المتاحة للاستخدام الاجتماعى فى بعض البـــلاد. (وعلـــى ســـبيل المثال نجد أن المســـاحة المأهولة بالسكان فى مصر لا تزيد عن ٤,٦% مـــن المســـاحة الكلية(٢)).

- ولا يعنى ذلك أن الخطة الإقليمية Regional Plan بديلة للخطة القومية الشاملة ولكنها تمثل عنصرا من عناصرها. إذا لا يوجد إقليم واحد في الدولة يمكن أن يعمل بمفرده كاقتصاد مستقل بذاته.

تعريف التخطيط الإقليمى:

التخطيط الإقليمى هو مجموعة من التنظيمات والسياسات والترتيبات السابقة على التنفيذ التى تم تحديدها والاتفاق عليها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرسومة مستقبلا بطريقة مثلى طبقا لقدرات وإمكانيات واحتياجات كل إقليم من أقاليم الدولة فى فترة زمنية معينة أى فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة واستخدام التخطيط الإقليمى أى النمو على المستوى التفصيلى (Micro) كجزء لا يتجزأ من التخطيط على المستوى الإجمالى (Micro) يساهم بصورة فعالة فى رفع كفاءة الاقتصاد القومى حيث يساعد على تحقيق ما يلى: (١)

- اتساق اتجاهات التنمية مع أهدافها لكل وحده إقليمية وللمجتمع ككل.
- التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية فى مختلف أقاليم المجتمع.
- العمل على تضييق الهوة فى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم.
- المحافظة على البيئة.

التخطيط الإقليمى للتعليم :(٢)

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بحركة المجتمع واحتياجاته بل يعد أحد عوامل هذه الحركة، لذلك فهو يتحدد بمواقع جغرافية متباينة لها خصائصها ومتطلباتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية يصعب توصيف علاقاتها المكانية على المستوى المركزى بالدولة، ويقتضى ذلك الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى للتعليم.

وقد تأكد ذلك عند تقويم بعض الخطط المركزية للتعليم فى بعض الدول حيث تبين أن الفروق بين المناطق قد ازدادت حدتها بدلا من تضييق الفجوة بينها. كما ازدادت الفروق بين فئات مستهدفة من السكان بسبب افتقار الرؤية لمشكلات تلك المناطق (١).

والتخطيط الإقليمى للتعليم يهدف إلى : (٢)

١ - تحقيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية (٣) من خلال إنشاء شبكة من المدارس فى ضوء الطلب على التعليم وطبيعة العوامل المحددة لهذا الطلب فى إطار السياق الاجتماعى والاقتصادى للبيئة التى يعمل بها.

٢ - تكوين المجتمع المتعلم وذلك من خلال إتاحة المشاركة الجماهيرية في التعبير عن أهدافه وتطلعاته وتعبئة الموارد لتنمية التعليم إقليميا.

٣ – مواءمة التعليم لمتطلبات البيئة المحلية وتحقيق ذاتها، ويتحقق ذلك من خلال أخذ البعـــد المكانى فى الاعتبار عند التخطيط الإقليمى للتعليم من خلال تطوير المحتوى التعليمـــــى في ضوء خصائص البيئة المحلية وإمكانات الحاضر واحتياجات المستقبل بمــــا يحقـــق مجتمع أفضل.

٤ – إسهام التخطيط الإقليمى للتعليم فى تنمية الموارد البشرية المحلية وذلك لتحقيـــق التنميـــة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلى حيث أنه يتم على أرض الواقع، وفـــى ضـــوء احتياجات المجتمع من القوى العاملة. وبالتالى يصبح التعليم مرتبطا ارتباطـــا عضويـــا بحركة المجتمع ومتطلباته.

وللتخطيط التعليمى، شأنه فى ذلك شأن غيره من الميادين، إستراتيجية معينة تســتند إلــى أسس علمية واعتبارات نظرية هى : (١)

١ – تحديد الأهداف بوضوح لكى تبنى على أساسها الخطة.

٢ – ترتيب الأولويات أى اختيار القطاعات والعمليات التى تعطى أولوية على غيرهـــا فـــى الخطة. ويتحكم فى ذلك بالدرجة الأولى الإمكانيات المادية.

٣ – التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة التى ستعمل فيها الخطة واحتمالات التغيير في الظروف والشروط والإمكانيات.

٤ – "الشمول" أى تقدير الجوانب المختلفة من حساب الإمكانيات المادية والبشرية والظـــروف الاجتماعية.

٥ – "الواقعية" أى أن تكون تقديرات وحسابات الخطة مراعية لظروف الواقع.

٦ – "المرونة" بمعنى وجود قدر يسمح بالحركة ومواجهة التغيرات غير المتوقعة التى يمكـــن أن تحدث للخطة.

٧ – المتابعة والتقويم وذلك للتغلب على ما يواجه الخطة من مشاكل والاستفادة مـــن الخـــبرة الماضية فى المستقبل (التغذية المرتجعة).

أساليب التخطيط فى المجال التربوى: (٢)

١ – أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية Manpower Approach

٢ – أسلوب التكلفة والعائد Cost – Benefit Approach

٣ – أسلوب الطلب الاجتماعى Social Demand Approach

ويقوم أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية كما هو واضح من اسمه على التنبؤ بالطلب مـــن القـــوى البشرية المتعلمة للعمل فى المستقبل.

وهذا يعنى أن القوى البشرية المتعلمة أو المدربة عنصر هام فى النمو الاقتصادى لأى دولة. حيث أنه أصبح من المسلم به بين رجال الاقتصاد والتربية على السواء أن رأس المال البشرى والمتمثل فى القوى البشرية لا يقل أهمية عن رأس المال المادي إن لم يزد عليه.

البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط التربوى.

وهنا لابد من تحديد البيانات والمعلومات التى يحتاجها المخطط التربوى عند تحديد الاحتياجات التربوية وكذلك مصادر هذه البيانات لتوفيرها وتقديمها بالصورة المناسبة والتوقيت المناسب وبالدقة المناسبة وسواء كانت هذه البيانات والمعلومات تتعلق بـ:-

١ - أهداف السياسة العامة للدولة، وأهداف خطط التنمية.

٢ - السكان وتوزيعهم الديموجرافى بصفة عامة على المستوى القومى، بصفة خاصة فى الإقليم المستهدف التخطيط له - توشكى - ومتطلبات السكان وكذلك الخطط التنموية المستقبلية من الاحتياجات التربوية.

٣ - القوى العاملة المستهدفة فى هذا الإقليم طبقا للأنشطة المختلفة والمستويات التعليمية التى يتطلبها كل نشاط من هذه الأنشطة - متطلبات سوق العمل.

٤ - الدخل القومى والموازنة العامة للدول بغرض تحديد الموارد حتى تكون الخطة أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ.

٥ - التشريعات المتعلقة بالنظام التعليمى.

٦ - الأبنية التعليمية (المدارس والأقسام والفصول) من حيث المواصفات والمستلزمات الواقع منها والمستهدف.

٧ - الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة موزعين حسب النوع وتبعية التعليم حكومى (رسمى ورسمى لغات وخاص معان وخاص لغات).

٨ - هيئات التدريس موزعة تبعا للمواد الدراسية ومستويات الكفاية، والقوى البشرية اللازمة لتنفيذ السياسة التعليمية على المستوى القومى، وذلك للاستفادة من الزيادة منها فى توفير الموارد البشرية للخطة التربوية والبحث عن السبل المختلفة لسد العجز.

٩ - المناهج والخطط الدراسية والتعديلات والتطورات فى المناهج، وكذلك الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تطوير المناهج، فضلا عن نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بتقويم المناهج الحالية وتوصياتها من أجل التطوير والتجديد.

١٠ - نتائج الامتحانات.

١١ - الدراسات والبحوث التربوية ونتائجها ومقترحاتها.

١٢ - الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط التعليمية، ومصادرها.

١٣ - التعليم غير النظامى سواء كان تدريب لزيادة الكفاءة الحالية للقوى البشرية أو تدريبا تحويليا للاستفادة من الطاقة العاطلة بسوق العمل وتلبية احتياجات المهن المستحدثة والغير تقليدية التى قد تنشأ فى المجتمعات الجديدة.

ومما سبق نجد أن المخطط التربوى بمستوياته المختلفة يحتاج إلى بيانات ومعلومات من خارج النظام التعليمى (بيانات سكانية، وبيانات عن القوى العاملة وبيانات اقتصادية) وبيانات من داخل النظام التعليمى (أهداف الخطط، وبيانات عن المؤسسات التعليمية، وبيانات عن الطلاب، وهيئات التدريس وبيانات عن المناهج، وبيانات التقويم التربوى والامتحانات، وبيانات الدراسات والبحوث التربوية، وبيانات عن التعليم غير النظامى) وهذه البيانات سوف يتم تناولها بشىء من التفصيل موضحين أهميتها فى عملية التخطيط التربوى لتحديد الاحتياجات التربوية وكذلك مصادر الحصول عليها.

١ - بيانات من خارج النظام التعليمى:

وتتكون هذه البيانات من

أ - البيانات السكانية:

في هذه المرحلة من الدراسة سوف يتم تحديد المعلومات السكانية التى يحتاجها المخطط التربوى، وأهمية هذه المعلومات بالنسبة له، وطرق الحصول على هذه البيانات "لكل إقليم خصائصه السكانية المميزة، ولهذه الخصائص أثر كبير على التخطيط الاجتماعى والاقتصادى وأيضا التعليمي" (٤). ولكون السكان هم وعاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للدولة، وهذا الوعاء هو الذي يساعد فى رسم الصورة الواضحة عن شكل تلك الحياة وأهم معالمها.ونظرا لأن الهدف الأساسى للتخطيط بصفة عامة والتخطيط التعليمى بصفة خاصة هو التنمية البشرية لجميع أفراد المجتمع، وهذه التنمية تكون للبشر وبالبشر ومن البشر، الذى تنعكس نتائجه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فعلى المخطط التربوى قبل الانطلاق فى وضع الخطة التربوية أن يقوم جمع المعلومات التى يبنى عليها تخطيطه، ويقيم على أساسها تنبؤاته وأهدافه، وعلى رأس هذه المعلومات السكانية. وتشتمل المعلومات السكانية على العدد الإجمالى للسكان ومعدلات المواليد والوفيات (٥). حيث تعتبر هذه المعلومات نقطة الانطلاق لمعرفة كافة المعلومات المتصلة بالسكان، وكذلك نقطة الانطلاق لأى تخطيط اقتصادى أو اجتماعى أو تربوى، فمن العدد الإجمالى للسكان يمكن للمخطط التعليمى توظيف هذه البيانات فى إعداد مشروع الخطة التربوية، فبها يتم تحديد الزيادة المتوقعة فى عدد السكان خلال سنوات الخطة. والتى على أساسها يتم تحديد الملزمين، ونسب الاستيعاب التى تتفق وأهداف الخطة التربوية، وبما يمكنه من تقدير أعداد الفصول، والمدارس المطلوب إضافتها إلى البيانات الحالية، وكذلك تحديد كثافات الفصول، وأعداد المعلمين ومستويات الكفاية المطلوبة

لتحقيق أهداف الخطة التربوية، وكذلك تحديد الموارد المالية اللازمة لهذه التوقعات، ومصادرها (٦).

وإذا تمكن المخطط التربوى من الحصول على العدد الإجمالى للسكان موزعا حسب فئات السن (الشرائح العمرية) يمكن حساب نسبة المقيدين فى أى مرحلة تعليمية من السكان فى الشريحة العمرية المناظرة من السكان، وكذلك مقارنة المسجلين بنظائرهم من الشرائح العمرية لاستخراج العديد من المؤشرات عن واقع العملية التعليمية. كما توظف هذه البيانات في تحديد قدرة النظام التعليمى على تحقيق المتطلبات الاجتماعية والثقافية من التعليم، وفى توافر السلاسل الزمنية السكانية التى تساعد فى استخراج معدلات النمو السكانى وتحديد السكان فى سن الإلزام خلال سنوات الخطة حتى يستطيع كل من المخطط وصانع القرار التعليمى إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمتطلبات الخطة التعليمية.

كما تساعد هذه النوعية من البيانات المخطط التربوى على توزيع الخدمة التربوية توزيعا متوازنا وفقا لمعايير ومؤشرات دقيقة مثل الكثافة السكانية واحتياجات هؤلاء السكان من الخدمات التربوية. كما يساعد فى التعرف بالطبع على ارتفاع أو انخفاض كل من معدل مواليد ومعدل وفيات الأطفال على حجم الأفواج الجديدة التى ستلتحق بالسلم التعليمى ويعد كل من معدل المواليد والوفيات أكثر دقة من العدد الإجمالى للسكان فى تحديد حجم هذه الأفواج (٧).

وبالإضافة إلى البيانات السابقة يحتاج المخطط التعليمى إلى معدل الخصوبة (العام / المستهدف)، ومعدل النمو، ومعدلات المواليد الخام، ومعدلات الوفيات، والعمر الوسيط ومعدلات الهجرة الداخلية والخارجية. ويوظف المخطط هذه البيانات كمدخلات لبرامج ونماذج التخطيط التى يتسخدمها عند إعداد الخطة التعليمية وكذلك فى الدراسات المستقبلية (٨).

مصادر هذه البيانات:

يمكن للمخطط التربوى الحصول على البيانات والمعلومات السكانية من التعدد العام للسكان، وكذلك من النشرات والمطبوعات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك من الدراسات الديموجرافية، التى يقوم بها كل من وزارة السكان، والمركز الديموجرافى للسكان، بعد إجراء بعض المعالجات الرياضية عليها مثل تقسيم الشرائح العمرية من فئات خمسية، إلى فئات أحادى السن، كما يمكن للمخطط التربوى الاستعانة بالإحصاءات الحيوية مثل التى يجمعها السجل المدنى ووزارة الصحة عن المواليد والوفيات لتحديد عدد الملزمين فى الصف الأول الابتدائى.

أ - ١ - معدل الخصوبة (العام / المستهدف):

يقصد بالخصوبة السلوك الإنجابى للأزواج فى أى مجتمع. وبالتالى يصبح (المعدل العام / المستهدف للخصوبة) عبارة عن عدد المواليد الأحياء / المستهدف لكل ألف من النساء اللائى تتراوح أعمارهن بين ١٨:٤٥ سنة.

أ – ٢ – معدل النمو السكانى:

وهو المعدل الذى يزيد أو ينقص به السكان فى سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعيـــة وصــافى الهجرة، ويعبر عنه كنسبة من العدد الأساسي للسكان.

أ – ٣ – معدل المواليد الخام.

هو عدد المواليد الأحياء لكل ألف نسمة من السكان فى سنة معينة.

أ – ٤ – معدل الوفيات.

عدد الوفيات فى كل ألف من السكان فى سنة معينة.

أ – ٥ – العمر الوسيط.

هو العمر الذى يكون عنده نصف عدد السكان أكبر منه ونصفهم أصغر منه سنا (٩).

أ – ٦ – معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

كما يحتاج المخطط إلى معلومات عن عدد السكان المنتظر خلال ســـنوات الخطــة ونسـبة النوع، ومعدلات الهجرة الخارجية من والى البلد ومعدلات الهجرة الداخلية داخل المناطق المختلفـــة (١٠).وهذه المعلومات يستطيع المخطط التعليمى حسابها باستخدام المعادلات الرياضية والإحصـــاء السكانية مثل برنامج مصفوفة اسبراج، والتى تكون ضمن برمجيـــات الحاســب الآلـــى (الجـــداول الإلكترونية) أو بالاستفادة من الدراسات والبحوث المستقبلية فى مجال التعليم وتخطيطه واقتصادياتـــه والتى تعد أحد محتويات قواعد بيانات نظام المعلومات المقترح.

ب – بيانات عن القوى العاملة.

تأتى البيانات المتصلة بالقوى العاملة على قمة البيانات التى يستند إليها المخطط التربوى عنـــد إعداده للخطة التربوية، حيث توجد صلة عضوية بين حجم متطلبات خطـــط التنميـــة مـــن القـــوى العاملة، وبين ما تقدمه التربية من الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة لاستثمار هـــذه الطاقـــات فـــى خطط التنمية.

وذلك لضرورة استناده فى تخطيطه إلى معرفة دقيقة بما تحتاج إليه السوق الاقتصاديـــة مـــن كوادر، وتخصصات سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، وكذلك على احتياجاتهم التعليمية والتدريبيـــة، والمهارات التربوية والعلمية، التى تؤهلهم لتحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة، بالإضافة إلى التنبـــؤ بالبنية المهنية لقطاعات النشاط، ومسايرة لما يتسم به العصر الحالي من تغير سريع فى المهن النـــاتج عن التطور العلمى والتكنولوجى، وتوظيف هذه التكنولوجيا فى وسائل الإنتاج، وما أدى إليـــه مـــن تغير في المهن "مثل ظهور مهن جديدة وانقراض أو قلة الطلب على مهن قديمة قائمة والتغـــير فـــي مستويات المهارة المطلوبة، لكثير من المهن القائمة نتيجة لتطور وسائل الإنتـــاج وأســـاليب العمـــل (١١) وهذه التغيرات المتسارعة فى النشاط الاقتصادى والتكنولوجى وما يتبعها مـــن تغـــيرات فـــى متطلبات السوق من العمالة "تلقى على المخطط التربوى وصانع القرار تحديات منها متابعـــة هـــذه التغيرات ومتطلباتها التربوية" (١٢). واتخاذ ما يلزم لإعداد مواطنين قادرين على التعامل مـــع تلـــك

المتغيرات واستيعاب التكنولوجيا السائدة، جنبا إلى جنب مع إشباع حاجات الفرد من التربية وتكوين شخصيته. وهذه التحديات والمتطلبات تساعد المخطط التربوى فى تحديد العدد المستهدف من الطلاب فى كل مرحلة تعليمية، خلال سنوات الخطة، وكذلك مقدار حاجة المجتمع إلى هذه الأعداد ومؤهلاتهم وتخصصاتهم الدقيقة.

ومن البيانات التى يحتاجها المخطط التربوى والمتصلة بالقوى العاملة:

الحجم الكلى للقوى العاملة حيث يعتبر هذا الحجم هو أساس التنبؤ بمقدار الحاجة من القوى العاملة في قطاعات النشاط المختلفة.وتوزيع الحجم الكلى للقوى العاملة فى قطاعات النشاط المختلفة حسب المؤهل والتدريب والنوع والسن (١٣). والتوزيع الجغرافى للعمالة، ومعلومات عن مستويات الأجور مرتبطة بالمؤهل، وبيانات عن حجم البطالة بين المتعلمين (١٤).وكذلك توزيع السكان حسب الحالة العملية من هو "داخل قوة العمل أو من هم خارج قوة العمل" (١٥).

مصادر هذه البيانات:

يمكن الحصول على هذه البيانات من معلومات التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أو من وزارة القوى العاملة والتدريب، أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء، أو عن طريق العينات، أو عن طريق نتائج الدراسات والبحوث التى تهتم بالقوى العاملة والتى تربط بين التربية والقوى العاملة، أو التربية وسوق العمل.

ج – بيانات اقتصادية.

تمثل البيانات الاقتصادية ركنا أساسيا فى عملية التخطيط التربوى وخاصة بالنسبة للمجتمعات العمرانية الجديدة مثل توشكى التى ينفق على تعميرها ومدها بالبنية الأساسية المياه والطرق المبانى والكهرباء والموصلات – الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، ويترتب على ذلك أن يقوم المخطط التربوى بوضع تصور لخطته التربوية اللازمة لتعمير هذا الإقليم فى ضوء هذه الموارد والنفقات التى تنفقها الدولة. وعلى المخطط التربوى أيضا عند إعداده للخطة التعليمية التى تكون الخريطة التربوية أحد أساليب تنفيذها، أن يكون على علم بالموارد المتاحة لتنفيذ الخطة التعليمية ومصادر التمويل المختلفة، حتى يتمكن من اقتراح بدائل ممكنة التنفيذ تكون أقرب للواقع الاقتصادى.

وبما أنه "لا سبيل إلى ضبط التخطيط التربوى وإقامته على أسس صحيحة إلا إذا دخل كجزء لا يتجزأ في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالرقى الاقتصادى والاجتماعى والتنمية التربوية أمران متلازمان، وان نفقات التربية تعد تمويلا منتجا إذا حدث إحكام وتنسيق بين الجهود المبذولة فى الميدان التربوى وبين مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (١٦).

لذا اصبح لزاما على المخطط التربوى أن يلم بمجموعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والتى تعتبر من أهم المدخلات المتعلقة بالاستعداد لوضع الخطة التربوية (١٧) مثل:

الدخل القومى الخام.

١ - الدخل القومى هو مقدار ما ينتجه بلد من البلدان من ثروة قومية خلال عام ومنه نستنتج معدل النمو فى الدخل القومى، الذى يستخدم كأساس لمعدل النمو فى الخطة القادمة، إذا ما افترض أن معدل النمو ثابت خلال سنوات الخطة، أما فى حالة افتراض عدم ثبات متوسط معدل النمو نأخذ متوسط النمو فى خلال سنوات الخطة السابقة بالإضافة إلى (+ أو -) معدل التغير المتوقع خلال سنوات الخطة التالية والذى يتم تحديده فى ضوء المؤشرات الاقتصادية والتى يتم الحصول عليها من الدراسات والبحوث المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد.

٢ - الدخل والمنصرف موزعا على مصادر الدخل ونواحى الإنفاق.

٣ - النسبة المئوية لمجموع نفقات الدولة إلى الدخل القومى.

٤ - النسبة المئوية لنفقات التعليم إلى الدخل القومى.

٥ - النسبة المئوية لمجموع نفقات التربية إلى مجموع نفقات الدولة العامة.

٦ - نسبة نفقات التربية بصفة عامة ونسبة النفقات الجارية إلى الدخل القومي.

٧ - معدلات التغير فى الأسعار.

٨ - مصادر تمويل الخطة (١٨).

- التمويل المحلى المركزى ممثلا فى الاستثمارات المتاحة لقطاع التعليم من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة.

- التمويل المحلى والذاتى وهو ما يتمثل فيما تقدمه المحليات والهيئات والمنظمات والشركات والجمهور سواء تبرعات أو هبات فى شكل نقدى أو فى شكل عينى سواء بالأراضى اللازمة لبناء المدارس أو بالتجهيزات اللازمة لبعض المدارس.

- إيرادات الصناديق الخاصة مثل صندوق تمويل الأبنية التعليمية.

- التمويل الدولى وهو ما يتمثل فى مجموعة الاتفاقيات الخاصة ببعض المعونات والتسهيلات والقروض الميسرة من بعض الهيئات والدول الأجنبية لتمويل المشروعات التعليمية.

النفقات الجارية أو الدورية والتى تشمل نفقات الإدارة ونفقات التعليم من مرتبات وتعويضات الموظفين الإداريين، ومرتبات وتعويضات هيئات التفتيش - تنقلات -، الكتب المدرسية، المستلزمات المدرسية، الرحلات الملاعب ونفقات الصيانة وإدارتها: مثل نفقات عمال الصيانة ونفقات الاستهلاك (كهرباء - ماء - هاتف - فاكس - حاسب - إلى - صيانة المدارس، المساحات المنزرعة والحدائق وأعمال الصيانة الأخرى)

٢ - بيانات من داخل النظام التعليمى

يحتاج المخطط التربوى إلى بيانات معلومات عن البيئة التعليمية وتشمل هذه البيانات والمعلومات الأهداف التعليمية، ومعلومات عن الأبنية التعليمية، والطلاب، وهيئات التدريس، والمناهج وأساليب التقويم، والدراسات التربوية، ومعلومات عن التعليم غير وكذلك بيانات عن

مساهمات الجمعيات الخاصة أو الجمعيات الغير حكومية فى العملية التعليمية وهذه البيانات سوف تتناولها الدراسة بالتفصيل فيما يلى.

أ - بيانات عن الأهداف العامة للتعليم:

يرتبط التخطيط بالأهداف، باعتبارها الغاية التى يسعى النظام التعليمى إلى تحقيقها، من ذلك يعد التحديد الدقيق للأهداف التعليمية بداية التخطيط السليم، ومعرفة الأهداف لأفراد النظام التعليمى بصفة عامة وللمخطط التعليمى بصفة خاصة تساعد على استثارة الدافع للإنجاز وتوجيه الجهود واستثمار الفرص المتاحة لتحقيق أهداف النظام، وكذلك دروها فى تحقيق الأهداف العامة للدولة. حتى يمكن تحديد أهداف المراحل التعليمية المختلفة متطلباتها من المناهج وأنواعها ومحتواها، وسياسات القبول بكل مرحلة تعليمية كذلك الاحتياجات من الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف الخطة التربوية (١٩). وخاصة عند إعداد الخريطة التربوية.

ب - بيانات عن المؤسسات التعليمية:

وتتضمن هذه البيانات بيانات عن الأبنية التعليمية (٢٠) - الفصول الدراسية موزعة حسب الصف الدراسي والنوع وعدد حجرات الإدارة والخدمات المعاونة وأماكن الأنشطة والورش والمعامل، والأفنية والملاعب وبيانات عن معايير ومواصفات المبنى المدرسى - والإدارة والأنشطة حسب التبعية والمرحلة التعليمية والموقع الجغرافى لكل هذه البيانات فى الإقليم المراد التخطيط له بصفة خاصة، المقيدين بالمدرسة حسب الصف الدراسى والنوع والجنسية والديانة والتخصص والسن والشريحة العمرية، والمناطق السكنية التى تقدم لها المدرسة الخدمات التعليمية، وأطول مسافة يقطعها الطلاب للذهاب إلى المدرسة، والمسافة بين المدرسة وأقرب مدرسة لها، من نفس المرحلة والنوع، والمدارس التى تقبل طلابها بالمدرسة والتى تقبل طلاب هذه المدرسة. توزيع هيئات التدريس بالمدرسة حسب المؤهل والخبرة والتخصص والنصاب والنوع فى إطار واقع هذه البيانات بالنسبة للدولة بصفة عامة حتى يتمكن المخطط التربوي من توفير الاحتياجات والموارد البشرية والمادية للخريطة التربوية والاستفادة من الفائض فى باق أقاليم الدولة.

ج - بيانات عن الطلاب:

الطالب أهم عنصر من عناصر البيانات التى يحتاجها المخطط التعليمى، حيث يحتاج إلى معلومات عن جملة الطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة موزعة حسب: المرحلة والنوع والسن والصف الدراسى والفصل (٢١).

كما يحتاج المخطط التربوى إلى معلومات عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للطالب، كما يحتاج المخطط التعليمى إلى معلومات عن: الخدمات التى تقدم للطلاب مثل الخدمات الصحية والتغذية والمواصلات والإسكان والمنح الدراسية والإعارات.

كما أن البيانات الخاصة بتطور أعداد الطلاب مثل معدلات التسجيل ومعدلات المشاركة (القيد)، وعادلات التدفق (معدل الترقيع والإعادة والرسوب والتسرب والاستبقاء والإهدار) (٢٢) تفيد المخطط التعليمى فى الدراسات التشخيصية والمستقبلية مثل وضع الخريطة التربوية، وهى فى ذلك مثل البيانات الخاصة بمعدل المشاركة.

وفيما يلى تعريف لهذه المصطلحات:

معدل القيد:

هو نسبة المسجلين فى مرحلة تعليمية بالنسبة إلى الشريحة العمرية المقابلة لها من السكان.

ومنها:

معدل المشاركة الظاهرى:

معدل المشاركة الظاهرى هو (جملة المقيدين فى مرحلة تعليمية ÷ الشريحة العمرية من السكان المقابلة لها) × ١٠٠

معدل المشاركة الحقيقى:

هو (جملة المقيدين فى مرحلة تعليمية أو صف دراسي من نفس الشريحة العمرية فى نفس العام ÷ الشريحة العمرية المقابلة لها فى نفس العام) × ١٠٠

فمثلا معدل القيد الظاهرى فى الحلقة الابتدائية = جملة المقيدين فى الحلقة الابتدائية ÷ الشريحة العمرية ٦-١٠) × ١٠٠

أما **معدل القيد الحقيقى** بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى =

(جملة التلاميذ ممن تتراوح أعمارهم من ٦-١٠ ÷ الشريحة العمرية ٦ - ١٠) × ١٠٠

معدل الترفيع:

(عدد الطلاب المترفعين أو المنقولين إلى صف أعلى فى بداية العام الدراسى ÷ جملة عدد المقيدين فى الصف الأدنى مباشرة فى العام الدراسى السابق) × ١٠٠

معدل الإعادة:

(عدد التلاميذ الباقين للإعادة فى صف دراسى ÷ على جملة المقيدين فى نفس الصف خلال العام الدراسى السابق) × ١٠٠

معدل التسرب:

(عدد التلاميذ المتسربين من صف دراسى خلال عام دراسى معين ÷ المقيدين فى نفس الصف فى العام السابق) × ١٠٠

عدد المتسربين:

عدد المتسربين من صف ص فى العام س = جملة المقيدين فى الصف ص فى العام س - جملة المستجدين فى الصف (ص + ١) فى العام (س + ١) - عدد الباقين للإعادة فى الصف الدراسى ص فى العام الدراسى (س + ١)

معدل الاستبقاء:

(عبارة عن عدد التلاميذ الذين يكملون فى مرحلة تعليمية معينة ÷ عدد التلاميذ المقبولين عند بداية المرحلة) × ١٠٠

معدل الانتقال:

(عدد التلاميذ الجدد المقبولين بالصف الأول من مرحلة تعليمية ÷ عدد الطلاب المقيدين فى الصف الأخير من المرحلة التعليمية السابقة خلال العام الدراسى السابق) × ١٠٠

معدل الإهدار:

هو عبارة عن عدد التلاميذ الذين يعيدون صفهم أو يتسربون منه خلال العام الدراسى بالنسبة إلى جملة المسجلين فى ذلك الصف فى العام السابق.

د - بيانات عن هيئات التدريس والقوى البشرية:

يتطلب إعداد الخريطة التربوية توفير بيانات عن هيئة التدريس ومعاونيهم والموظفين الأخرين من أجل تحقيق أهداف الخطة واعتماد الموازنة وهذه المعلومات تشمل: عدد المدرسيين حسب المؤهل والخبرة والتخصص والدرجة المالية.

وفيما يلى المعلومات التى يجب أن تتوفر لدى المخطط التعليمى عن هيئة التدريس والموظفين الآخرين:

بالنسبة للهيئة الإشرافية والإدارية ممثلة فى الجهاز التخطيطى والإدارى من ديوان الوزارة إلى الإدارات التعليمية:

١ - توزيع الهيئة الإشرافية والإدراية حسب النوع والمؤهل والخبرة فى التعليم والخبرة فى الوظيفة الحالية والسن والمهام الإدارية أو الإشرافية الأخرى التى قام بها خلال مدة خدمته بالتعليم.

٢ - المدرسون حسب النوع والسن والمؤهل ومواد التخصص والمادة التى يدرسها والدرجة المالية ومعدلات الانتقال بين المدرسين وعدد المدرسين الجدد وعدد المدرسين التاركين للخدمة وسبب تركهم للخدمة، وتوزيع المدرسين حسب العمل (أصلى، منتدب، بجدول) وحسب النصاب.

٣ - عدد المدرسين حسب التدريب أثناء الخدمة.

٤ - مدة عمل المدرس بالمدرسة الحالية والخبرة فى الوظيفة الحالية والتدرج الوظيفى للمدرس.

هـ - بيانات عن المناهج:

تشمل معلومات عن أهداف المناهج التعليمية لكل مرحلة دراسية وكل صف دراسى ومحتوى هذه المناهج، والكتب والأنشطة المصاحبة لها، وطرق التدريس المستخدمة والمراجع التى يمكن الرجوع إليها، وشروط تأليف الكتب الدراسية وتكلفتها، واحتياجات المناهج من الوسائل والأدوات

المعينة، واستراتيجيات التدريس ومدى ملاءمتها للإقليم المراد إعداد الخريطة التربوية لــه. وكذلــك مدى توظيفها لمتطلبات البيئة المحيطة بالنظام التعليمى.

ز – بيانات عن البحوث والدراسات:

تمثل البحوث والدراسات التربوية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ذات الصلة بالإقليم عقــل عملية التخطيط التربوى حيث تعد أحد المصادر الهامة فى تقويم وإصلاح وتطوير النظام التعليمـــى بصفة عامة وإعداد الخريطة التربوية بصفة خاصة.

ح – بيانات عن التعليم غير النظامى (٢٣)

تساعد هذه البيانات التى يجب أن يحتويها نظام المعلومات عن التعليم غير النظامى أو علـــى وضع الاستراتيجيات المناسبة للتكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى كما تســـاعد فـــى إعـــداد التوجيهات وتبادل الخبرات. ومن هذه المعلومات: المؤسسات والجهات التى تنفق وتمـــول التعليـــم غير النظامى، بعد أن تناولت الدراسة البيانات والمعلومات التى يحتاجها المخطط التعليمـــى بكافـــة مستوياته ومصادرها وطرق الحصول والتى سوف يقدمها له نظـــام المعلومـــات المقـــترح، ســـوف تتناول الدراسة فى الجزء عملية إعداد الخطة التربوية، وكذلك بعـــض نمـــاذج التخطيـــط الـــتربوى لإبراز دور نظام المعلومات فى وضع الخريطة التربوية لتوشكى.

إعداد الخطة التربوية

التخطيط التربوى هو "عملية منظمة تتضمن تطبيق طرق البحث الاجتماعى وتنسيقها ومبـــادئ وطرق التربية والإدارة والاقتصاد والمالية مع مشاركة الجمهور فـــى مجـــالات النشـــاط الخاصـــة والحكومية وغايته أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذى أهداف واضحة فى مراحل محددة تحديـــدا تاما وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمى بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكـــل مـــا يستطيع فى تنميته العلمية والمهنية والاقتصادية التى تساهم فى تقدم البلاد فى النواحـــى الاجتماعيـــة والثقافية والاقتصادية (٢٤).

فالتخطيط التربوى وفق هذا المفهوم عملية تحتوى عدداً من الأنشطة والخطوات المنظمة التـــى تستخدم أدوات وأساليب البحث الاجتماعى كما يتطلب التنسيق بين هـــذه الأنشـــطة وتحديـــد هـــدف واضح لهذا التخطيط، غايته أن يسهم الفرد إسهاما فعالا فى تقدم البلاد.

ولكون الخطة "مجموعة من التدابير المحددة التى تتخذ من أجل تحقيق هـــدف معيـــن" (٢٥)، فإنه من هذا المفهوم نجد أن الخطة تتحدد بعنصرين أولاهما وجود هدف أو غاية يرجـــى الوصـــول إليها. وثانيهما ضرورة وضع التدابير والإجراءات والوسائل التى تحقق هذا الهدف، كما أن الخطـــة وفق هذا المفهوم تعنى أن الإجراءات، والوسائل المكونة للخطة قد تشمل مخططات مختلفة تتجمـــع كلها فى النهاية لتشكل الإطار العام للخطة، مثل خطة الأبنية التعليمية، وخطة الاســـتيعاب، وخطـــة

تطوير المناهج، وخطط إعداد المعلم. وتتكامل جميع هذه الخطط فيما بينها لتكون الخطة العامة للتعليم فى فترة معينة. كما تحدد الخطة مسئولية كل وحدة وقطاع فى النظام التعليمى فى تنفيذ هذه الخطة.

ولكون الخريطة التربوية أحد أساليب تنفيذ الخطة التربوية وهى نتاج لعملية التخطيط. وعملية التخطيط كأى عملية أخرى لها مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، حيث تتمثل مدخلاتها فى مجموعة البيانات والمعلومات والنماذج التخطيطية المتاحة، بينما تتمثل مخرجاتها في تحقيق أهداف، والتى تطرح أمام متخذ القرار التعليمى لاتخاذ البديل المناسب، ومن الضرورى أن تكون البيانات والمعلومات التى أعدت أساسها للخريطة التربوية، معبرة أصدق تعبير عن الواقع التعليمى والخبرات والموارد المتاحة لدى النظام التعليمى، ولكون عملية إعداد الخريطة التربوية تتضمن العديد من المراحل منها:

١ - مرحلة ما قبل وضع الخطة - أى الخطوات التمهيدية لوضع الخطة التربوية.

٢ - مرحلة إعداد الخطة والتى تتضمن الخطوات التالية:

أ - إعداد مشروع الخطة.

ب - الاستشارات وتبنى الخطة.

جـ - وضع البدائل المختلفة للخطة.

د - اختيار البديل المناسب.

٣ - مرحلة تنفيذ ومتابعة الخطة.

وفيها يتم وضع البديل النهائى المتفق عليه موضع التنفيذ، ثم تبدأ عملية متابعة وتقييم الخطة ولنظام المعلومات التربوية دور هام وأساسى فى مرحلة من مراحل تخطيط منطقة توشكى.

١ - مرحلة ما قبل وضع الخطة:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة علامات على طريق التخطيط، حيث تستند على ماضى وحاضر ومستقبل التخطيط، وتعنى هذه المرحلة بتحديد أهداف مشرع الخطة و ا يتم تحديد الأهداف، ومراجعتها فى ضوء الأهداف القومية والتربوية العامة، وتحديد المستوى المطلوب الوصول إليه فى ضوء ما يجب أن يكون وفى ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، بالإضافة إلى تقدير الموقف الراهن وذلك عن طريق جمع ودراسة البيانات والتقارير عن الموقف الحالى للنظام التعليمى فى الإقليم المستهدف - توشكى - لمحاولة استكشاف المشكلات التى تعوق تنفيذ الخطط السابقة، وتنظيم بنية جهاز التخطيط، وتحديد الفريق المسئول عن إعداد الخطة، وإشراك الرأى العام بالتمهيد للخطة المستهدفة (٢٦).

٢ - إعداد مشروع الخطة:

في هذه المرحلة يتم وضع هيكل الخطة، أى وضع الأهداف والغايات التعليمية فى صورة خطوات تنفيذه، وفيها يتم وضع بدائل متعددة للتنفيذ مع مراعاة أولويات التنفيذ، وتحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة والمتاحة لتنفيذ الخطة مثل التنبؤ بأعداد السكان فى سن التعليم، والتنبؤ بأعداد المقبولين بكل صف وكل مرحلة تعليمية، والتنبؤ بالاحتياجات من المدرسين والفصول والتكاليف والمناهج وتدريبات المدرسين.

٣ - مرحلة تنفيذ ومتابعة الخطة:

الخطة التعليمية بعد إعدادها واعتمادها من متخذ القرار، تكون شاملة لكل عناصر النظام التعليمى، وفى مرحلة تنفيذ الخطة يكون من المهم متابعة ومراقبة خطوات التنفيذ، لتصحيح أوضاع التنفيذ واقتراح التعديلات الضرورية على الخطة الأصلية، لذا تتطلب مرحلة التنفيذ والمتابعة توفير معلومات عن أهداف الخطة وبرامج التنفيذ والاعتماد المالى مقرونا بخطوات ومراحل التنفيذ، وكذلك البدائل المختلفة للخطة وبرامجها، واستطلاع رأى المنفذين واتجاهات الرأى العام نحو الخطة ونتائجها، ومعدلات أداء الخطة (٢٨)، وفى هذه المرحلة يتم إعداد نماذج المتابعة لجميع مراحل تنفيذ الخطة، وتحليل محتوى هذه النماذج لتحديد الصعوبات التى تواجه تنفيذ الخطة. ومواقع الاختناقات فى التنفيذ واقتراح وسائل معالجتها، وذلك بتوظيف نتائج تحليل هذه التقارير، هذا بالإضافة إلى تقديم نتائج هذه التقارير إلى المخطط وصانع القرار للاستفادة بها فى تصحيح مسار الخطة والاستعانة بها فى الإعداد للخطط التالية وهذا ما يسمى بالتغذية الراجعة للنظام.

أما فى مرحلة تقويم الخطة.

لما كانت أى خطة تربوية تهدف إلى الوصول إلى أهداف معينة فى فترة زمنية محددة فإن أول ما يتوارد إلى الذهن من مفهوم التقويم هو إصدار حكم بشأن مدى تحقيق أهداف هذه الخطة فى ضوء ما وصلت إليه من أهداف، وعادة ما نجد أن محاولات تقويم التربوية تقف عند هذا الحد وتعتمد فقط على المقارنة بين أهداف الخطة المطلوب الوصول إليها فى فترة زمنية معينة (يصطلح على تسميته الوضع المستهدف) وبين ما تم الوصول إليه فعلا (وقد اصطلح على تسميته التنفيذ الفعلى) ويمكن أن نطلق على مثل هذا التقويم النهائى نتائج الخطة، وهو ما يمثل جانبا أساسيا وهاما فى عملية التقويم، إلا أنه لا يمثل جميع جوانب عملية التقويم، فهو يعطى حكما على مدى تحقيق الخطة لأهدافها ورغم أهمية هذا الجانب إلا أنه يبين ما وراء ذلك من أسباب فقد يكون عدم الوصول إلى هذا الهدف أو ذاك راجعا إلى قصور فى الهدف ذاته - كأن يكون طموحا بدرجة لا تتناسب مع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للوصول إليه فى الوقت المحدد، وقد يكون عدم الوصول إلى الهدف راجعا إلى طريقة التنفيذ لوجود بعض المعوقات الاجتماعية وغير ذلك، أو يكون راجعا إلى قصور فى المعلومات (٢٩).

تقويم أى خطة تربوية هو إصدار حكم على مدى تحقيق أهداف الخطة على أساس:

- دراسة أهدافها ومدى صلاحيتها.
- دراسة القرارات والإجراءات الخاصة بتنفيذ هذه الأهداف ومدى كفايتها.
- دراسة لما يتحقق من هذه الأهداف وما يعترض تنفيذها من عقبات (٣٠).

وذلك لأن تقويم الخطة عملية مستمرة تبدأ مع بداية الخطة وتستمر معها فى كل مراحلها.

النماذج الرياضية فى التخطيط التربوى.

نتناول فيما يلى دور نظام المعلومات في تطبيق النماذج الرياضية فى عملية التخطيط التربوى، لكونها من أكثر الأدوات التى يستخدمها المخطط فى التخطيط التربوى، وتقويم أداء النظام التعليمى وسوف نقتصر فى هذا الشأن على أحد النماذج التى قدمتها اليونسكو للمحاكاة. ومن المشاهد حاليا زيادة الاهتمام باستخدام النماذج الرياضية فى التخطيط التربوى، ونظرا لتعدد هذه النماذج ومع هذا التعدد يمكن أن تصنف هذه النماذج إلى نوعين أساسيين هما نماذج التنبؤ، ونماذج المحاكاة Prediction and Simulation Models

حيث تهدف نماذج التنبؤ إلى إيجاد مجموعة من التقديرات (التنبؤات) لما سيكون عليه النظام التربوي أو ما يجب أن يكون عليه فى المستقبل. بينما تهدف نماذج المحاكاة إلى تحديد نتائج التغيرات فى الأوضاع المعينة التى تؤثر على سلوك النظام (معدلات الزيادة السكانية ومعدلات المواليد، والافتراضات البديلة الخاصة بالترفيع والرسوب، والتغيرات فى البنية التربوية، وتعديل السلم التعليمى، بدائل كثافات الفصول، وبدائل المؤشر تلميذ / معلم ...) كما تستخدم نماذج المحاكاة فى اختبار البدائل المختلفة.

وبداية يجب التأكيد على أن أى نمط (نموذج) لا يعتبر غاية في حد ذاته وإنما هو أداة فى يد المخطط التربوى وكذلك صانع القرار التربوى، لجعل عملية التخطيط أكثر عقلانية وتماسكا، كما تساعد نظم المعلومات المتطورة فى التغلب على التحديات والتعقيدات التى تفرضها العمليات الرياضية والتى كانت تستغرق وقتا طويلا فى عمليات التحليل، وهذا يساعد المخطط التربوى على تركيز جهوده فى تحليل النتائج التى يتوصل إليها، وكذلك التفكير الناقد لهذه النتائج.

وسوف نتناول في هذه المرحلة من الدراسة نموذج اليونسكو للمحاكاة (٣٢) UNESCO Educational Simulation Model "ESM" حيث يستخدم هذا النموذج فى البحث فى المضمون الكمى فى المدى الطويل للافتراضات والاستراتيجيات التربوية البديلة التى عادة ما يأخذها المخطط التربوى فى الاعتبار ، وعليه فهذا النموذج يسهم فى تقديم صورة أفضل للعلاقات داخل النظام التربوى ، كما يساعد على التحديد الواضح لما ستكون عليه الصورة المستقبلية للنظام . هذا بالإضافة إلى استخدامه لاختبار مدى حساسية النتائج - المخرجات - للشكوك الممكنة فى البيانات المستخدمة (مدخلات النموذج). وهذا النمط يمكن تطبيقه بسهولة على الحاسب الآلى وهذا يساعد فى إمكانية تطبيقه بسهولة على نطاق واسع من الأوضاع المختلفة والمتطلبات التخطيطية .

والمفهوم المنهجى لهذا النموذج هو اعتبار التعليم كنظام مستقل تتدفق فيه التلاميذ ، وتحديد العوامل التى تؤثر على هذا التدفق . وهذا النموذج متوال بمعنى أنه يتكون من ثلاثة أجزاء واضحة هى التلاميذ المقيدون ، والمعلمون ، والتكاليف . ويمكن إلى حد ما أن تستعمل مستقلة عن بعضها البعض.

١ – التلاميذ المقيدون:

يعتبر سن الإلزام هو الحلقة التى تربط بين النظام التربوى والسكان ، وتحديد سن الإلزام يكون نقطة البدء فى تطبيق هذا النموذج ، كما أن الالتحاق بالنظام التربوى يتم مرة واحدة فقط ، ويتم بالطبع فى الصف الأول من المرحلة الإلزامية – الصف الأول الابتدائى–، ويشكل حجم الاستيعاب الممكن قبوله فى النظام التربوى من الشريحة العمرية أحد المعالم الرئيسية للسياسة التعليمية .

ويتكون المقيدون فى الصف الأول الابتدائى من :

المستجدون – الذين يلتحقون بالنظام التعليمى لأول مرة بالإضافة إلى الذين يعيدون بالصف الأول من المقيدون فى العام السابق، زائد الذين يدخلون إليه من خارج النظام (المهاجرين). جملة المقيدين فى الصف الأول عام ١٩٩٨ = عدد السكان فى سن الإلزام × نسب الاستيعاب فى عام ١٩٩٨ + المقيدون فى الصف الأول عام ١٩٩٧ × نسبة الرسوب (١–نسب الوفاة) + (المهاجرين)

$$E(y,c) = e(y,c)\ p(y,c) + E(y-1)\ s(y-1,c)\ r(y-1,c) + M(y,c)$$

E = جملة المقيدون.

c = نسب الاستيعاب.

P = السكان فى سن الإلزام.

S = معدل البقاء السكانى (١– نسب الوفيات)

E = نسب الرسوب.

m = المهاجرون .

y = العام الدراسى.

c = الصف الدراسى.

ويمكن تحديد تدفق التلاميذ خلال النظام التربوى من خلال المعلومات التالية : التلميذ الذي يعيد فى نفس الصف فى السنة التالية ، وينقل إلى الصف التالى (منقول بحكم القانون) أو يترك التعليم ومن الذين يتسربون من النظام التعليمى؛ كما يمكن تحديد عدد الذين ينهون المرحلة التعليمية بنجاح من المعادلة التالية:

$$L(y,c) = I(y,c) = E(y,c) [1-(p,c) + r(y,c) + w(y,c)]$$

L = (طلاب الذين ينهون النظام) المرحلة التعليمية بنجاح.

I = نسبة النجاح

W = التسرب.

كما يمكن حساب المردود من النظام التربوى من المعادلة التالية:

$$O(y,c) = L(y,c) + W(y,c).$$

O = مجموع المردود من النظام التربوى.

٢ - تحديد عدد المعلمين

يمكن باستخدام هذا النموذج حساب عدد المعلمين بربط ذلك بعدد المقيدين:

T = عدد المعلمين اللازمين.

F = نسبة التلاميذ للمعلم الواحد.

وفى مثل هذا النموذج لعدد المعلمين من الممكن للمخطط التربوى استخدام البدائل المختلفة لعدد التلاميذ للمعلم الواحد ليحصل على بدائل موازية لعدد المعلمين .

مع ملاحظة أننا فى هذا النموذج نستخدم عدد المقيدين ، والمعلمين على أساس أن المعلم يعمل كل الوقت.

٣-التكاليف:

تستخدم كلفة التلميذ الواحد كأساس لحساب التكاليف الجارية والرأسمالية بالنسبة لتدفقات الطلاب . والتكلفة الجارية للتلميذ الواحد هى مجموع المتغيرات التالية:

- متوسط راتب المعلم.
- الكلفة الشخصية للتلميذ الواحد ، غير الكلفة الناتجة عن راتب المعلم.
- كلفة التلميذ الواحد من الإدارة العامة.
- كلفة التلميذ الواحد من الصيانة.
- كلفة التلميذ الواحد من الكتب.
- كلفة التلميذ الواحد من الخدمات (المكتبات، التغذية، التأمين الصحى)...
- التكليف الإضافية للتلميذ الواحد (النقل) ...
- التكلفة التلميذ من المنح والمصروفات.
- كلفة التلميذ من الأدوات والمستلزمات التعليمية غير الكتب.

أما عن متغيرات التكلفة الرأسمالية فهى:

- كلفة وحدة المساحة للتلميذ.
- كلفة وحدة المساحة لبناء المرافق العامة والمخصصة للتعليم.
- كلفة وحدة المساحة المخصصة للتلميذ من المعامل والورش.
- كلفة المساحة المخصصة للتلميذ الواحد من التجهيزات والأثاث.

هـوامش الفصـل الرابـع

(١) محمد خميس الزوكه: التخطيط الإقليمى وابعاده الإمكانية، دار الجامعات المصريـة ، ١٩٨٤ ، ص١٩ - ٢١ .

(٢) سلوى احمد طايع: استخدام أسلوب الخريطة المدرسة لتحقق تكافؤ الفرص التعليميـة، رسـالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص٢٦.

(3) Centeral Agency for public Mobision and statistics, statistical year book, A-R – E. 1952 – 1983 ,Cairo, 1985, p-15

(٤) السيد محمد الكيلانى:محاضرات فى التخطيط الإقليمى، معهد التخطيط القومى، نوفمـبر ١٩٨٢، ص ص ٩-١٣.

(٥) سلوى طايع: مرجع سابق، ص ٢٨.

(٦) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، مقدمة فـى التخطيـط الـتربوى الإقليمـى والمحلى، الجزائر، ١٩٨١، ص٩.

(٧) سلوى احمد طايع: مرجع سابق، ص٣١.

(٨) سلوى احمد طايع: المرجع السابق، ص١٣١.

(٩) محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٦.

(١٠) المرجع السابق: ص ٣٢.

(١١) محمد العوضى جلال الدين: بعض المؤشرات التعليمية، برنامج التنميـة البشـرية وتضميـن المتغيرات السكانية فى تخطيط التنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢.

(12) Morland, Scott and etial: The Gender and Reporting System " User Guide and Description" Office of Science and Technologym USA, 1989, PP 20:49

(١٣) عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوى ... ، مرجع سابق، ص ص ١٠٥:١٠٦.

(١٤) المرجع السابق: ص ص ١٤٣:١٦٦.

(15) Guadra, Ernesto and Magin, Noel: System for Tracking Education Program" S.T.E.P User's Guide" , Office of Science and Technology, USA, 1988, PP 5:11 & 56.

(١٥) محمد العوضى جلال الدين: بعض المقاييس المتعلقة بالسكان، مرجع سابق ص ١٩:٢.

(١٦) انطوان رحمة: الخريطة المدرسية ومنهجياتها، ورشة عمل المفاهيم والأسـاليب التخطيطيـة، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العربية للتربيـة والثقافـة والعلـوم، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٧:١٩.

(17) UNESCO: Indicators and Profiles of Interaction Between Education and International Development Planning at the Regional Planning, UNESCO, PARIS, 1988, PP 11:17.

(١٨) مختار حمزة وآخرون: مرجع سابق، ص ٦٥.

(١٩) عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوى ....، مرجع سابق، ص ص ١٧٥:١٧٧.

(٢٠) عبد الله عبد الدائم: المعلومات الإحصائية اللازمة للمخطط التربوى، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، السنة الثانية، العدد الرابع، ١٩٦٤، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فى البلاد العربية، بيروت، ١٩٦٤ ص ص ٥:١٠.

(21) UNESCO: Indicator and Profiles of Information Between Educational Intersectional Development Planning, op, cit., PP 17:19.

(٢٢) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام لعام ١٩٨٦، خصائص السكان والظروف السكانية، المجلد الأول، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٨٩، ص ل.

(٢٣) اليونسكو: الحلقة الإقليمية التى نظمتها اليونسكو بتونس للدول الناطقة بالعربية فى الفترة من ١٩٦٤/٥/٨ - ١٩٦٤/٥/٣٠ لدراسة استخدام وتحسين الإحصاءات الوطنية لأغراض التخطيط التربوى، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العدد الخامس السنة الثانية، ١٩٦٤، المركز الإقليمى للتخطيط والإدارة فى البلاد العربية، ببيروت، ١٩٦٤، ص ١٢٢.

(٢٤) جورج طعمه: مبادئ التخطيط التربوى وطرق قياسه، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العدد الخامس السنة الأولى حزيران ١٩٦٣، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فى البلاد العربية، ببيروت، ١٩٦٣، ص ٢٥:٢٧.

(٢٥) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢.

(٢٦) وزارة التعليم: إطار مشروع الخطة العشرية ٧٢/٧٣ : ٨١/٨٢، وزارة التعليم، القاهرة، ص ص ١:٢٩.

(٢٧) أكاديمية الإنماء التربوى: تصميم مبانى التعليم الأساسى، مرجع سابق، ص ٢٢:٢٦.

(28) - N.ROSS, Kenneth et al.: Indicators of the Quality of Education, UNESCO, IIEP, PARIS, 1992, PP 38:43.
Dhingra, Kenneth: Improving the Information System for Planning the Quality of Primary Education " Increasing and Improving the Quality of Basic Education UNESCO, IIEP PAIRS, 1991, PP 5 – 7.

(29) UNESCO: Educational statistics op,cit., P 51.

(30) UNESCO: Education statistics and Indicators, op,cit., P 48:50.

(٣١) طه النمر: التخطيط الكمى للتربية والتعليم، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العدد الخامس السنة الثانية تموز ١٩٦٤، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فى البلاد العربية، بيروت، ١٩٦٤، ص ٢٠.

(٣٢) جورج طعمه: مبادئ التخطيط التربوى وطرق قياسه، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣٣) عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوى وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٥٣٤.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٥٣٤.

(٣٥) المرجع السابق، ص ١١.

(36) UNESCO: Education and Socio – Economic Developmentat the Regional Level, "Regional Planning in Education" , UNESCO, Paris, 1982, PP 11:19.

(37) IBID p 11-19.

(٣٨) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: التقارير السنوية عــن مشــروعات التخطيــط والمتابعة فى التربية والتعليم، لسنوات ١٩٥٩، ١٩٦٢، ١٩٨٧، ١٩٨٩. وزارة التربية التعليــم، القاهرة.

(٣٩) أحمد محمد على التركى: تقويم الخطة التربوية، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربيـــة، السنة الثالثة، العدد الثامن عشر، السنة الرابعة، ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥٨.

(٤٠) ى. أورهان و س. سولومون: الأنماط الرياضية المستخدمة فى التخطيط الـــتربوى وتأثيرهـــا على أعمال وحدة الإحصاء، صحيفة التخطيط التربوى فى البـــلاد العربيـــة، العـــددان ٢٣،٢٤ السنة الثامنة، ١٩٧٠، المركز الإقليمى للتخطيط التربية فى البلاد العربيـــة، بـــيروت، ١٩٧٠، ص ص ٩٣-١٠٣.

الفصـــل الخامس

رؤية تمهيدية لوضـــع تصـــور مبدئـــى للتخطيط التربوى لتوشكى

- مقدمــــة.
- اعتبارات هامة لوضع التصور المبدئى.

الفصل الخامس

رؤية تمهيدية لوضع تصور مبدئى للتخطيط التربوى لتوشكى

مقدمة.

لم يعد القرن الحادى والعشرين تاريخاً بعيد المنال، فنحن بالفعل علـــى مشـــارف القـــرن الجديد، أو الألفية الثالثة من تاريخ البشرية، ومن الضرورى هو أن نخطط لاقتحام القرن القادم مـــن موقع المتقدمين، والانخراط فى العالم المتقدم، بالجهد والعزيمة والاصرار، واستيعاب آليات التقـــدم، وإحداث نقلة نوعية للحياة على أرض مصر، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التعليم المتميز.

يقول وزير التربية والتعليم المصرى، (١) فى كتابة التعليم والمستقبل، (٢) " إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل فى أى منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجـــالا للشـــك أن بداية التقدم الحقيقية بل الوحيدة هى التعليم، وأن كل الدول التى تقدمت – بما فيها النمور الأسيوية – تقدمـــت من بوابة التعليم، وأن كل الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى أولوية برامجها وسياساتها ".

إن التعليم يتحمل مسئولية هائلة فى تحقيق التنمية التى نرجوها، التنمية الشاملة لجميع نواحـــى الحياة البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية .. الخ، خاصة أمام العديد من التحديـــات الدوليـــة والمحلية، وثورة التكنولوجيا والمعلوماتية (الموجة الثالثة)، وتحدى المنافسة العالمية والاحتكـــارات الدولية، وتحدى العنف والتطرف والإرهاب، والتلوث البيئى، والانفجار السكانى.

ويعد تحدى الانفجار السكانى من أخطر التحديات التى تواجه العالم حيث إنه مـــن المتوقـــع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٥.٥ بلايين نسمة إلى ٨,٥ بلايين نسمة بحلـــول عـــام ٢٠٢٥، وأن ٩٥% من هذه الزيادة ستكون فى الدول النامية التى يمثل العالم العربى جزءا كبير منها.

كما يعد الانفجار السكانى أحد أخطر التحديات التى تواجه مصر، وهى تخطـــو نحـــو القـــرن الحادى والعشرين، ويمكن أن نتصور حجم هذه المشكلة إذا عرفنا أن عدد سكان مصر كان يتضـــاعف كل نصف قرن تقريبا بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، ثم أصبح يتضاعف كـــل ٢٨ عاما تقريبا بعد ذلك. وتزداد حدة المشكلة اذا ادركنا ان الموارد وخاصـــة الزراعـــة والغـــذاء لا تتضاعف بنفس المعدل، ومن هنا توجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد، هذا فضـــلا عن أن سكان مصر عبر العصور يتركزون فى نسبة محـــدودة مـــن مســـاهمة الأرض المصريـــة لا تتعدى ٤% من جملة هذه المساحة.

وذلك، بالإضافة إلى تدنى الخصائص السكانية بشكل عام، وهى عوامـــل تـــؤدى إلـــى تفـــاقم مخاطر المشكلة السكانية فى مصر. وبالرغم من التحسين النسبى الذى حدث فى السنين الأخيرة، فقـــد وصل معدل الزيادة إلى ٢.٢ وهو معدل لازال عاليا بكل المقاييس العالمية، وإذا لم نقلل هذا المعـــدل، فإن عوائد التنمية المجددة تكون فى خطر.

ومن هنا، كانت الأهمية القصوى، للمشروع الجديد بحفر قناة توشكى، ومشروعات تعمير سيناء وانشاء وادٍ جديد، فى قلب الصحراء القاحلة، ليخرج الإنسان المصرى - لأول مرة فى التاريخ - من حصار الوادى القديم العتيد، الذى ضاقت روافده بسكانه، المحتشدين عليه والمكتظين حوله إلى مجتمعات جديدة تتوافر فيها مقومات الحياة والتحضر، ويساهم فى تفتيت وخفض الكثافة السكانية العالية فى الوادى القديم، ويستوعب الزيادة السكانية المتوقعة، والآتية لا ريب فيها، مهما انخفضت معدلاتها إلى أدنى حد تشير إليه التوقعات والتنبؤات السكانية فى أحسن الفروض تفاؤلاً.

وإذا كانت هذه المشروعات العمرانية الجديدة فى جنوب الوادى وسيناء تعتبر تنمية أفقية بالغة الأهمية، فالأهم أن يواكب هذه التنمية الأفقية تنمية رأسية واعتبارية تنقل الانسان المصرى إلى مكان جديد، وفى نفس الوقت إلى حضارة جديدة تستوعب آفاق وإمكانات الموجة الثالثة.

هذه الزيادة السكانية – وهى تمثل تحديا خطيراً - لها أثر ملموس على التعليم والنظام التعليمى، فهى تعرقل تقدمه ويتضح مما سبق أن مصر وهو تخطو إلى القرن الحادى والعشرين - تواجه كثيراً من التحديات، وأن مواجهة تحدى الزيادة السكانية يفرض حتمية التخطيط التربوى كخيار استراتيجى خاصة فى المشروعات العمرانية الجديدة ومنها توشكى:

اعتبارات هامة لوضع التصور المبدئى:

ويتمثل الهدف الرئيسى لتوشكى كمجتمع جديد فى تحقيق نمو اقليمى لا مركزى، وإعادة توزيع الأنشطة السكانية وتطوير الصناعة والتجارة والخدمات وذلك لدعم التوزيع المناسب للسكان ومن هنا نقترح للتوصل إلى التصور المبدئى للتخطيط التربوى لتوشكى مراعاة ما يأتى:

١ - إعادة توزيع السكان وذلك لتقليل التدفق السكانى إلى المدن الكبرى، بل والبحث فى كيفية أن تصبح الهجرة من المدن الكبرى إلى المجتمعات الجديدة، وبالتالى يمكن استيعاب الزيادة السكانية من المناطق الحضرية المتضخمة، مع وضع خطة للتوطين يشترك فيها السكان وأن يتم التوطين بطريقة تدريجية وأن يتم على أسس مدروسة تكفل تضامن الجماعة.

٢ - تحسين نوعية الحياة لسكان توشكى، وذلك بتوفير ظروف حياة مناسبة وتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والطبية.. الخ، ونسق الاتصال وتوفير مناطق سكنية جديدة وعمالة جديدة فى المناطق التى يتم إقامة صناعة جديدة بها وإعادة توزيع العمالة على المستوى القومى والاقليمى.

٣ - وضع خطة لاستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة فى البيئة، والتخطيط على أن يعمل أبناء السكان الجدد فى بيئاتهم بعد التخرج من المدارس أو المعاهد أو الجامعات لكى يساهموا فى تنمية مجتمع.

٤ - إجراء دراسات علمية للتركيب السكانى للسكان المراد توطينها بناءً على دراسات لطبيعة المنطقة من الناحية الجغرافية والجيولوجية، فى دراسة مواردها المائية والحيوية ودراسة التربة، وعمل خرائط توضح أبعاد المنطقة لحسن استثمارها.

٥ - وضع تخطيط للتنظيم الاجتماعى الملائم لهذه الجماعات، وتجـــهيز الخدمـــات التعليميـــة والثقافية.

٦ - تحليل الوثائق الخاصة بمشروع توشكى.

٧ - تحديد مقومات توشكى كمجتمع جديد.

٨ - التوصل إلى المتطلبات التعليمية والثقافية لتوشكى ميدانياً، مع تحديد المتطلبات التدريبيـــة للعناصر البشرية التى ستنتقل من الوادى القديم الكثيف بالسكان إلى حياه صحراوية مـــع التعرف على كيفية انتقاء العناصر التى ستعمر هذه المنطقة.

٩ - وضع رؤية مستقبلية للتخطيط التربوى لتوشكى وذلك من خلال التعرف على:

* المتطلبات التعليمية والثقافية لهذا المجتمع على المدى القصير.
* التعرف على نوعية المشروعات التعليمية والثقافية المطلوبة.
* تحديد المتطلبات التدريبية للعناصر البشرية التى ستستوطن بتوشكى.
* كيفية انتقاء العناصر التى ستعمر هذه المنطقة خاصة سكان الصعيد الذين تخلفـوا عـن الوجه البحرى.

١٠ - مساعدة المخطط التنموى فى وضع التصور الملائم لسياسة الثقافـــة التربويـــة واتخـــاذ القرارات مستنداً على أساس علمى، وذلك من خلال:

- وضع تصور تخطيطى للتعليم والثقافة.
- تصميم خطط مرحلية تتناسب مع مراحل مشروع توشكى.
- رسم خريطة تعليمية وثقافية بأسلوب علمى، تتيح الفرص لتنظيم مجتمع جديد بتعليـــم وثقافة تحقق التوازن بين أصالة مصر ومعاصرتها.

١١ - يراعى عند وضع الخريطة التربوية المقترحة اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) التشخيص: بمعنى تحليل الواقع، بحيث تقابل شبكة المـــدارس المؤسســـات التربويـــة الطلب عليها، وأن تكون شبكة اقتصادية، كما يراعى أن تكون نوعية هذه المؤسســـات التربوية كافية ومرضية وعادلة، وتحديد مواقع الخدمات التربوية المطلوبة.

(ب) الاسقاطات: لتحديد الطلب على التعليم والثقافة فى المستقبل، وهـــذه الخطـــوة تتـــم لدراسة التوقعات المستقبلية لنمو التعليم والثقافة.

(جـ) رسم خريطة تربوية مستقبلية: بما يحقق الهدف منها من خلال مراعاة:

- العوامل الديموجرافية والملامح والخصائص السكانية العامة.
- العوامل الجغرافية والأوضاع البيئية.
- العوامل الاقتصادية الرئيسية.
- العوامل السياسية.
- العوامل الاجتماعية.
- العوامل الثقافية والتربوية.

المـــراجــــع

المراجع

(١) ج.م.ع، مجلس الوزراء: مصر والقرن الحادى والعشرون، القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادى، ع ١١، يوليو ١٩٩٧.

(٢) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩.

(3) Unesco, Regional Planning in Education, Module III, The Role of Micro – Planning in Regional Plan Implementation, Concepts and Definitions of Micro – Planning, Paris, August, 1982.

(4) Unesco, IIEP, Intensive Training Course on Micro – Planning and School Mapping, Sudan, Ministry of Education, June, 1983.

(5) United Nation, The Community Development, Approach, To Land Settlement, N.Y., 1966.

(٦) أحمد يوسف محمد: المشكلات التى تواجه سكان المجتمعات المحلية المستحدثة والتخطيط لمواجهتها، دراسة مطبقة على أحد أنماط الاستيطان بمحافظة أسوان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨١.

(٧) هدى مجاهد: التنمية المتكاملة في المجتمعات المستحدثة، مجلة تنمية المجتمع، العدد الرابع، مؤسسة فردريش ايبرت، ١٩٧٧.

(8) H.M. Wirz, Social Aspects of Planning in New Towns, Saxon House Lexington Book, England, 1975.

(٩) جلال مدبولى محمد جلال: الاتجاه التكاملى فى التخطيط لتنمية المجتمعات المستحدثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

(١٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج الأولية لبحث اختلافات الهجرة الداخلية بالعينة، ١٩٧٩.

(١١) رمضان عبد المقصود على: تطور الإسكان والتوسع العمرانى فى المدن الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١.

(١٢) وفاء هانم الصادى: عوائق مشاركة سكان المجتمعات الحضرية فى تنمية مجتمعاتهم – رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨١.

(١٣) هيئة المجتمعات العمرانية: مدينة العاشر من رمضان، دراسة قامت بها لجنة الدراسة الانسانية، ١٩٨٢.

(١٤) هيئة المجتمعات العمرانية: مدينة ١٥ مايو، دراسة قامت بها لجنة الدراسات الانسانية، ١٩٨٢.

(١٥) ولاء نصر الدين حسن: المشكلات الفردية التى تواجه أسر العمال فى المدن الجديدة وكيفية مواجهة مهنة الخدمة الاجتماعية لها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢.

(١٦) مايسة محمود عبد العزيز: خدمات المناطق السكنية فى المجتمعات الجديدة، نحو معدلات مصرية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

(١٧) محمد عبد العزيز المدنى: المشكلات التى تواجه المواطنين فى المجتمعات الحضرية الجديدة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٣.

(١٨) ماجدة السيد حافظ: التغيرات البنائية والثقافية المترتبة على الهجرة الريفية الحضرية، دراسة مقارنة لمجموعة من الأسر المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

(١٩) أحمد فوزى الصادى وآخرون : المجتمعات العمرانية الجديدة. دراسة ميدانية للجوانب الاجتماعية لمدينة العاشر من رمضان، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٦.

(٢٠) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة، التقرير الدورى الأول، دراسة التجارب العلمية قام بها معهد التخطيط الاقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

(٢١) كلية الخدمة الاجتماعية: الجوانب الاجتماعية لمدينة العاشر من رمضان، دراسة ميدانية غـــير منشورة، كلية الخدمـــة الاجتماعية، جامعـــة حلوان، ١٩٨٦.

(٢٢) أحمد يوسف عليق: العلاقة بين تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية بـــالقرى واتجاهـــات الهجرة منها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليـــة الخدمـــة الاجتماعيـــة، جامعة حلوان، ١٩٨٧.

(٢٣) ماجدى عاطف محفوظ: طريقة خدمة الجماعة واستثارة الشـــباب نحـــو المشـــاركة، رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٧.

(٢٤) محمد زكى سليمان: علاقـــة التخطيط الاجتماعى بالتخطيط العمرانـــى واحتياجـــات التنميـــة المحلية، دراسة مطبقة على المجتمعات الجديدة، رســـالة دكتـــوراه غـــير منشـــورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعـــة حلوان، ١٩٨٨.

(٢٥) محمد عبد العزيز المدنى: العلاقة بين توفير خدمـــات الرعايـــة الاجتماعيـــة والـــهجرة إلـــى المجتمعات الصناعية الجديدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمـــة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٨.

(26) Unesco, IIEP, Planning the Location of Schools, Sirelanka, Case Studies, Andanda, W.P. Gurge, Paris, 1977.

(27) Unesco, IIEP, Planning the Location of Schools, County Sligo, Irland, Case Studies, Jacques Hallak and James Mccabe, Paris, 1973.

(٢٨) وزارة التربية والتعليم فى دولة البحرين، إدارة التخطيط التربوى: خارطة تعليميـــة للبحريـــن ١٩٧٦ – ١٩٩١، إشراف الدكتور محمد سيف الدين فهمى، من منشـــورات الوزارة، ١٩٧٧.

(٢٩) حامد سليمان: تقرير عن الخريطـــة التربويـــة للتعليم الأســـاسى بمحافظة الفيـــوم ٨٢/٨٣ – ٨٦/١٩٨٧، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيـــط والمتابعـــة، القاهرة، أبريل ١٩٨٣.

(٣٠) جريدة الأهرام، "دراسة خبراء مركز الصحراء ومعهد بحوث الاراضى – خريطة محصوليـــة لدلتا جنوب الوادى تراعى الخصائص الجغرافية والمناخية للمنطقة،" ١٩٩٧/٣/١٥.

(٣١) مغاورى شحاته دياب، "تحديات التنمية والميـــاه الجوفيـــة فـــى مشـــروع توشـــكى،" الاهـــرام الاقتصادى، ١٩٩٧/٤/٢٨.

(٣٢) خميس البكرى ونهال شكري، " بعد زيارة مبارك التاريخية لمنطقة توشكى ومتابعته الميدانية للأعمال الجارية " جريدة الأهرام فى ١٩٩٧/٣/٨.

(٣٣) الأهرام الاقتصادى، " جمعية التخطيط العمرانى تناقش مشروع جنوب الوادى " فى ١٩٩٧/٧/٧.

(٣٤) محمد رجائى الطحلاوى "السلام الاجتماعى وتنمية جنوب الوادى"، جنوب الأهرام فى ١٩٩٧/٣/٢٦ .

(٣٥) محمد حسين أمين، " هذه مشروعات جامعة جنوب الوادى لتطوير توشكى"، جريدة الجمهورية فى ١٩٩٧/٧/٢١.

(٣٦) وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، "دلتا جنوب الوادى - مشروع القرن القادم" ، ١٩٩٧، مقدمة تحليلية.

(٣٧) الأهرام، " توشكى بوابة مصر إلى القرن ال ٢١ - توشكى تدافع عن نفسها " ١٩٩٧/٥/١٧.

(٣٨) وزارة الاشغال العامة والموارد المائية: مصر تدخل القرن الواحد والعشرين، تنمية جنوب مصر، مشروع ترعة الوادى الجديد، القاهرة، يناير ١٩٩٧.

(٣٩) أسامه عبد الحكيم: " دلتا الوادى الجديد، المشروع الحضارى الإنمائى لمصر المستقبل،" مجلة النيل، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٩٧.

(٤٠) أحمد نصر الدين: "توشكى.. الأصول والجذور والمستقبل،" مجلة النيل، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٩٧.

(٤١) حسين إدريس: "الجذور التاريخية لفكرة التوسع العمرانى فى الوادى الجديد"، مجلة النيل، العدد ٦٨، ١٩٩٧.

(٤٢) عبد الرحمن شلبى: "الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئية لمشروعات التنمية فى الوادى الجديد"، مجلة النيل، العدد ٦٨، ١٩٩٧.

(٤٣) يحيى عبد الحميد إبراهيم: "الأبعاد الاستراتيجية لتنمية جنوب الوادى"، مجلة النيل، العدد (٦٨)، ١٩٩٧.

(٤٤) مجلس الشورى: حول مشروع للتنمية المتواصلة لجنوب مصـــر ، التقريــر النــهائى، مجلــس الشورى، دورة الانعقاد العادى السادس عشر ، القاهرة، ١٩٩٦.

(٤٥) محمود ابو زيد: "لماذا مشروع تنمية جنوب مصر وترعة الوادى الجديد"، مجلة النيل، العـــدد ٦٨، ١٩٩٧.

(٤٦) محمد خميس الزوكه: التخطيط الإقليمى وابعـــاده الإمكانيـــة، دار الجامعـــات المصريـــة ، ١٩٨٤.

(٤٧) سلوى احمد طايع: استخدام أسلوب الخريطة المدرسة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، رســـالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

(48) Centeral Agency for public Mobision and statistics, statistical year book, A-R – E. 1952 – 1983 ,Cairo, 1985.

(٤٩) السيد محمد الكيلانى:محاضرات فى التخطيط الإقليمى، معـــهد التخطيــط القومـــى، نوفمـــبر ١٩٨٢.

(٥٠) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، مقدمة فى التخطيـــط الـــتربوى الإقليمـــى والمحلى، الجزائر ، ١٩٨١.

(٥١) محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

(٥٢) محمد العوضى جلال الدين: بعض المؤشرات التعليمية، برنـــامج التنميـــة البشـــرية وتضميـــن المتغيرات السكانية فى تخطيط التنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٢.

(53) Morland, Scott and etal: The Gender and Reporting System " User Guide and Description" Office of Science and Technology USA, 1989.

(54) Guadra, Ernesto and Magin, Noel: System for Tracking Education Program" S.T.E.P User's Guide" , Office of Science and Technology, USA, 1988.

(٥٥) انطوان رحمة: الخريطة المدرسية ومنهجياتها، ورشة عمل المفاهيم والأســـاليب التخطيطيـــة، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العربية للتربيـــة والثقافـــة والعلـــوم، القاهرة، ١٩٩١.

(56) UNESCO: Indicators and Profiles of Interaction Between Education and International Development Planning at the Regional Planning, UNESCO, PARIS, 1988.

(٥٧) عبد الله عبد الدائم: المعلومات الإحصائية اللازمة للمخطط التربوى، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، السنة الثانية، العدد الرابع، ١٩٦٤، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فى البلاد العربية، بيروت، ١٩٦٤.

(٥٨) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام لعام ١٩٨٦، خصائص السكان والظروف السكانية، المجلد الأول، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٨٩.

(٥٩) اليونسكو: الحلقة الإقليمية التى نظمتها اليونسكو بتونس للدول الناطقة بالعربية فى الفترة من ١٩٦٤/٥/٨ - ١٩٦٤/٥/٣٠ لدراسة استخدام وتحسين الإحصاءات الوطنية لأغراض التخطيط التربوى، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العدد الخامس السنة الثانية، ١٩٦٤، المركز الإقليمى للتخطيط والإدارة فى البلاد العربية، ببيروت، ١٩٦٤.

(٦٠) جورج طعمه: مبادئ التخطيط التربوى وطرق قياسه، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العدد الخامس السنة الأولى حزيران ١٩٦٣، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فى البلاد العربية، ببيروت، ١٩٦٣.

(٦١) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢.

(٦٢) وزارة التعليم: إطار مشروع الخطة العشرية ٧٢/٧٣ : ٨١/٨٢، وزارة التعليم، القاهرة.

(63) - N.ROSS, Kenneth: et al.: Indicators of the Quality of Education, UNESCO, IIEP, PARIS, 1992, PP 38:43.

Dhingra, Kenneth: Improving the Information System for Planning the Quality of Primary Education " Increasing and Improving the Quality of Basic Education UNESCO, IIEP PAIRS, 1991, PP 5 – 7.

(٦٤) طه النمر: التخطيط الكمى للتربية والتعليم، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العدد الخامس السنة الثانية تموز ١٩٦٤، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فى البلاد العربية، بيروت، ١٩٦٤.

(٦٥) عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوى وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤.

(66) UNESCO: Education and Socio – Economic Developmentat the Regional Level, "Regional Planning in Education" , UNESCO, Paris, 1982.

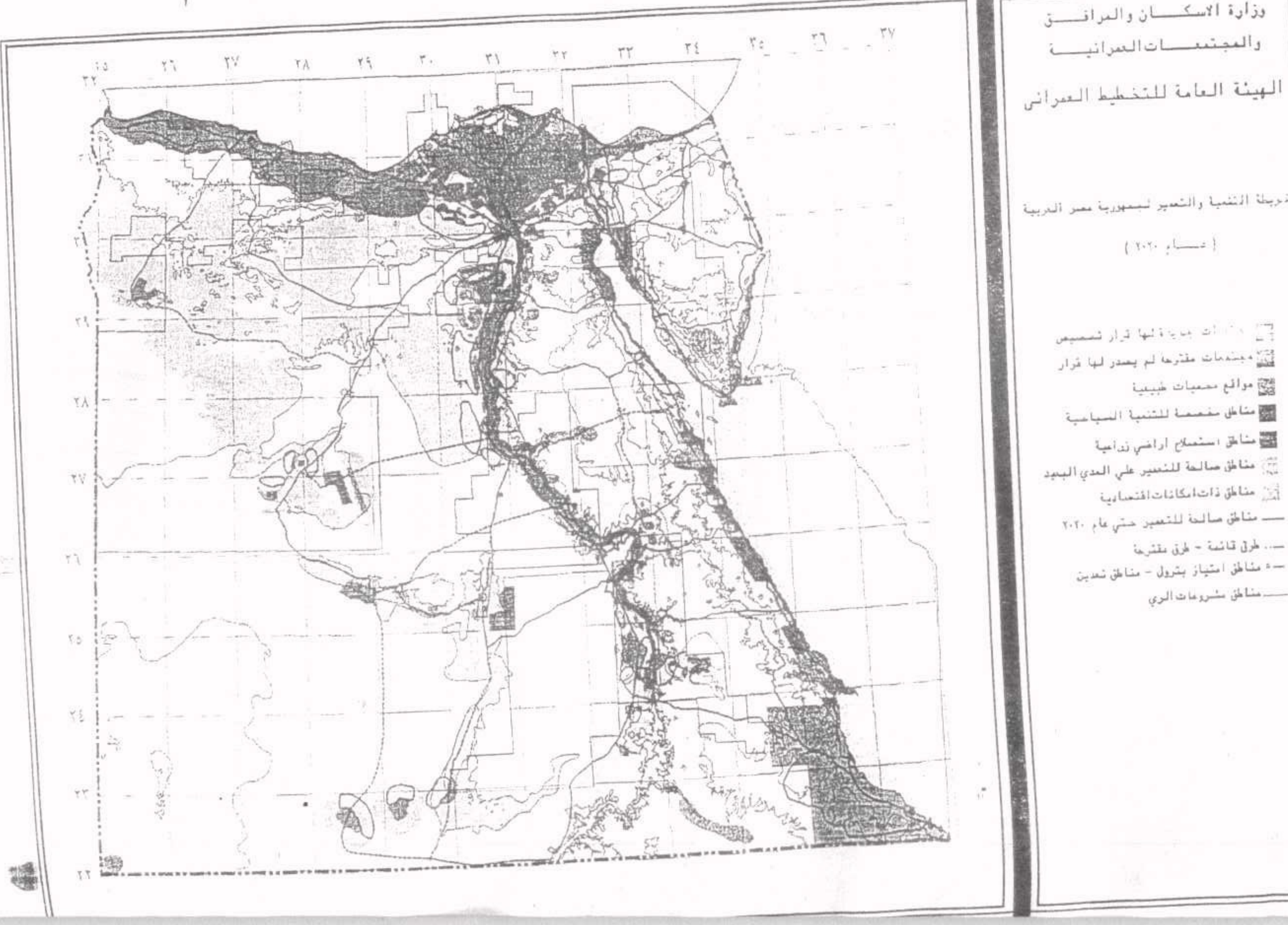
(٦٧) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: التقارير السنوية عن مشروعات التخطيط والمتابعة فى التربية والتعليم، لسنوات ١٩٥٩، ١٩٦٢، ١٩٨٧، ١٩٨٩. وزارة التربية التعليم، القاهرة.

(٦٨) أحمد محمد على التركى: تقويم الخطة التربوية، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، السنة الثالثة، العدد الثامن عشر، السنة الرابعة، ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٦.

(٦٩) ى. أورهان و س. سولومون: الأنماط الرياضية المستخدمة فى التخطيط التربوى وتأثيرها على أعمال وحدة الإحصاء، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، العددان ٢٣،٢٤ السنة الثامنة، ١٩٧٠، المركز الإقليمى للتخطيط التربية فى البلاد العربية، بيروت، ١٩٧٠.

الملاحق

خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧



وزارة الاسكـــان والمرافـــق
والمجتمعـــات العمرانيـــة

الهيئة العامة للتخطيط العمراني

خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية

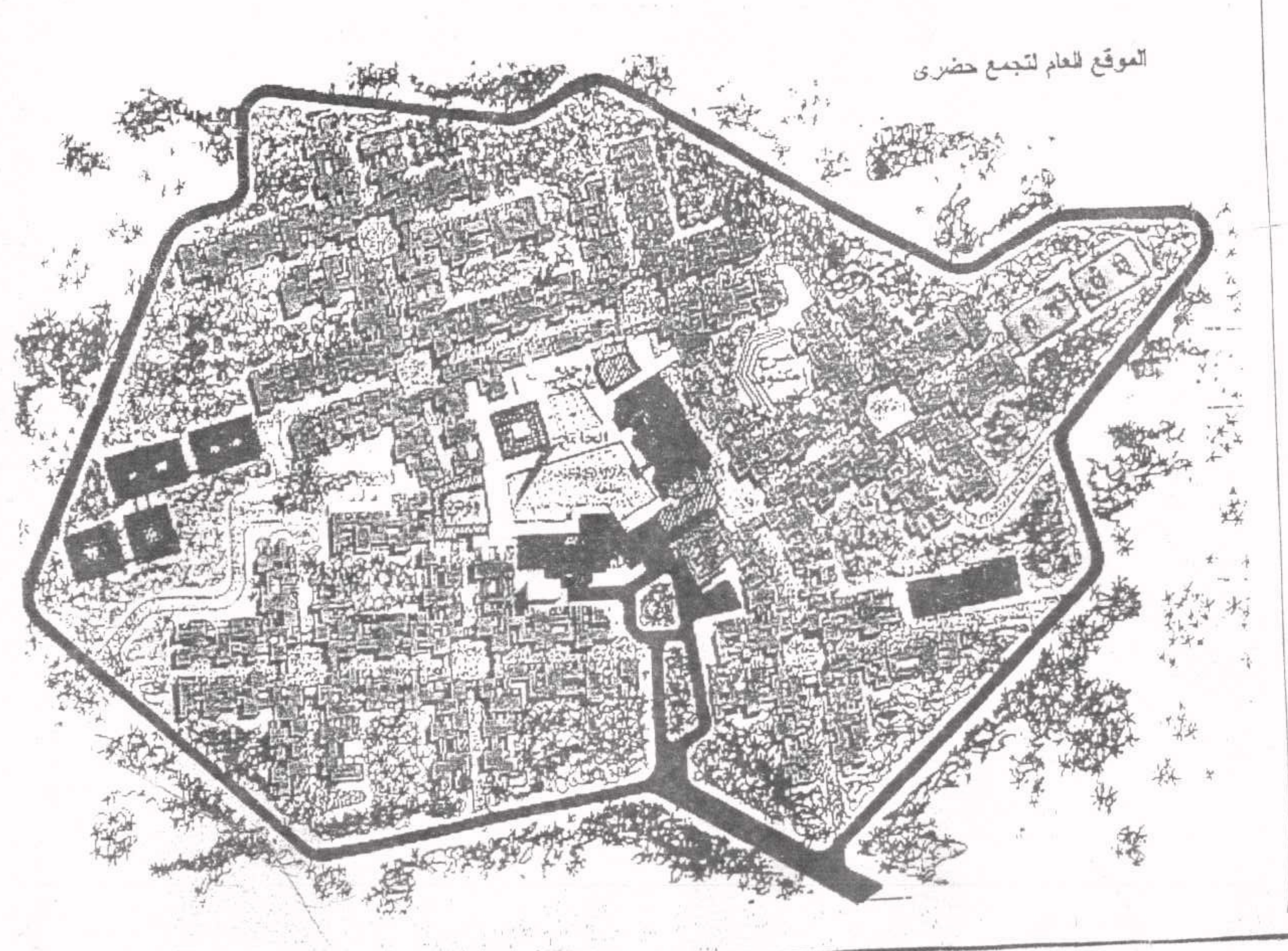
(عــام ٢٠٢٠)

- ... جديدة لها قرار تخصيص
- مجتمعات مقترحة لم يصدر لها قرار
- مواقع محميات طبيعية
- مناطق مخصصة للتنمية السياحية
- مناطق استصلاح اراضي زراعية
- مناطق صالحة للتعمير على المدى البعيد
- مناطق ذات امكانات اقتصادية
- مناطق صالحة للتعمير حتى عام ٢٠٢٠
- طرق قائمة - طرق مقترحة
- مناطق امتياز بترول - مناطق تعدين
- مناطق مشروعات الري

مساحة الكتلة العمرانية وحجم السكان والعمالة والقاعدة الإقتصادية بالمدن الجديدة المقترحة بجنوب الوادى

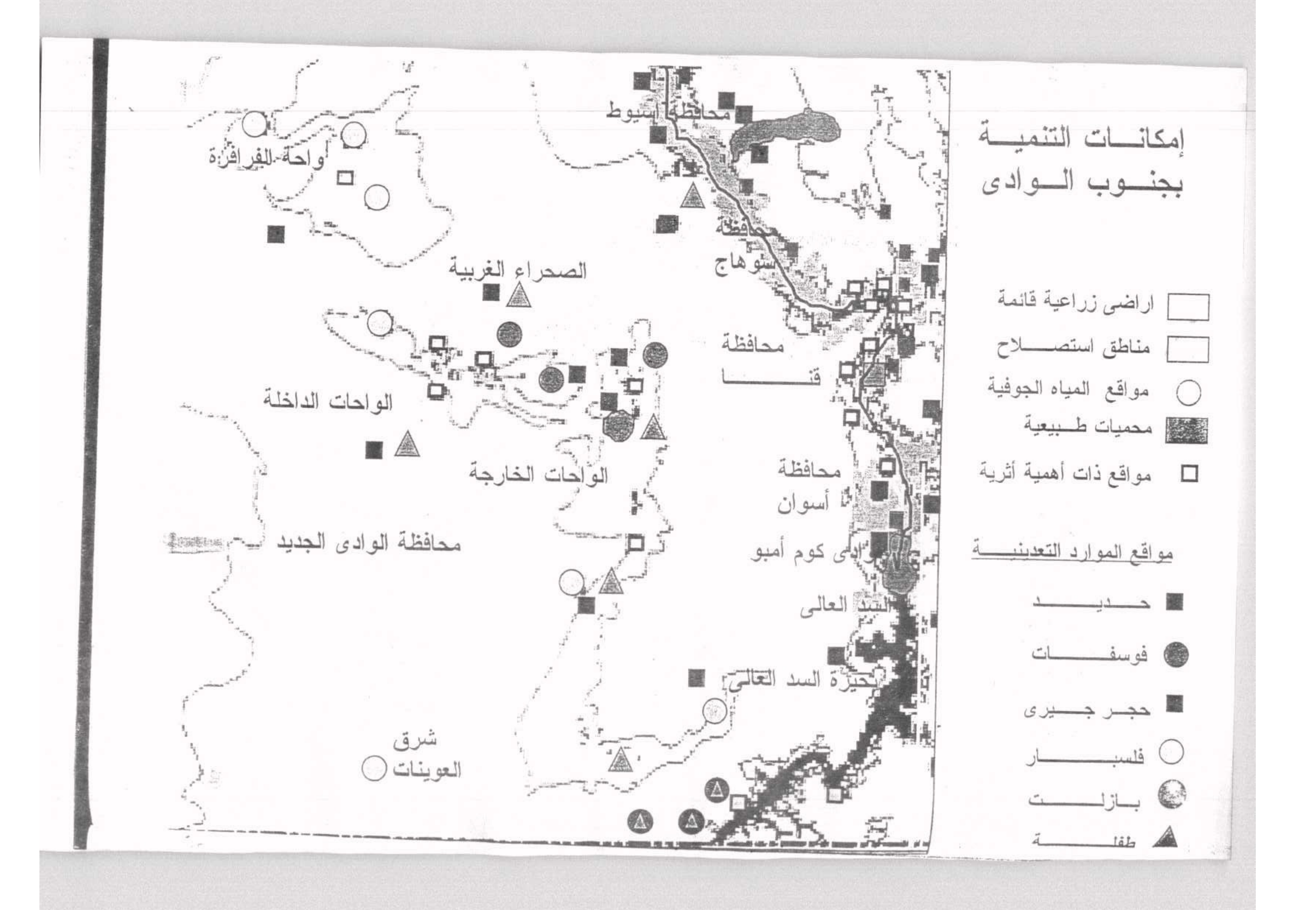
إسم المدينة	مساحة الكتلة العمرانية (فدان)	عدد السكان المستهدف (بالألف نسمة)	حجم العمالة (بالألف عامل)	القاعدة الإقتصادية
أولاً : بالوادى الجديد				
١ - ديروط - الفرافرة	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	صناعة/خدمات/زراعة/سياحة
٢ - الواحات البحرية	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	صناعة/خدمات/زراعة/سياحة
٣ - الفرافرة	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	صناعة/خدمات/زراعة/سياحة
٤ - الخارجة	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	سياحة/خدمات/صناعة/زراعة
٥ - الداخلة	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	سياحة/خدمات/صناعة
٦ - شرق العوينات	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	صناعة تعدينية/خدمات/زراعة/سياحة
٧ - بئر مسير	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	زراعة/صناعة/خدمات
ثانياً : حول وادى النيل				
٨ - ديروط	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	صناعة/خدمات/زراعة
٩ - غرب أسيوط	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	خدمات/صناعة
١٠ - أسيوط الجديدة	١٣٠٠	١٠٠	٢٧,٨	زراعة/صناعة/خدمات
١١ - سوهاج الجديدة	١٧٤٠	١٧٥	٥٣	زراعة/سياحة/خدمات/صناعة
١٢ - قنا الجديدة	١٣٠٠	١١٠	٥٠	زراعة/سياحة/خدمات/صناعة
١٣ - طيبة الجديدة	٧٠٠	٣٥ - ٥٠	١٠ - ١٥	سياحة/خدمات/صناعة حرفية
١٤ - غرب قفط	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	خدمات/صناعة/زراعة
١٥ - إدفو	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	زراعة/صناعة/خدمات
١٦ - أسوان الجديدة	٢٥٠٠	٥٠ - ٧٥	١٥ - ٢٠	سياحة/خدمات/صناعة
١٧ - كركر	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	زراعة/صناعة/خدمات
١٨ - ترشكى	١٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠ - ١٤٠	١٥ - ٤٠	زراعة/صناعة/خدمات

الموقع العام لنواة تجمع حضرى بمنطقة جنوب الوادى




شبكة الطرق ومواقع
التجمعات العمرانية المقترحة
الواحات البحرية
ديروط
أسيوط الجديدة
طريق أسيوط
الفرافرة
المدينة الغربية بأسيوط
سوهاج
قنا الجديدة
ديروط الفرافرة
طريق أسيوط
الداخلة
طريق أسيوط
طريق الخارجة
أرمنت
الداخلة
الخارجة
أسوان الجديدة
كركر
بئر مر
أسوان
قناة الوادي
شرق العوينات
توشكى
طريق أبو سمبل
شرق
مواقع التجمعات العمرانية المقترحة
طرق قائمة
مسارات طرق مقترحة

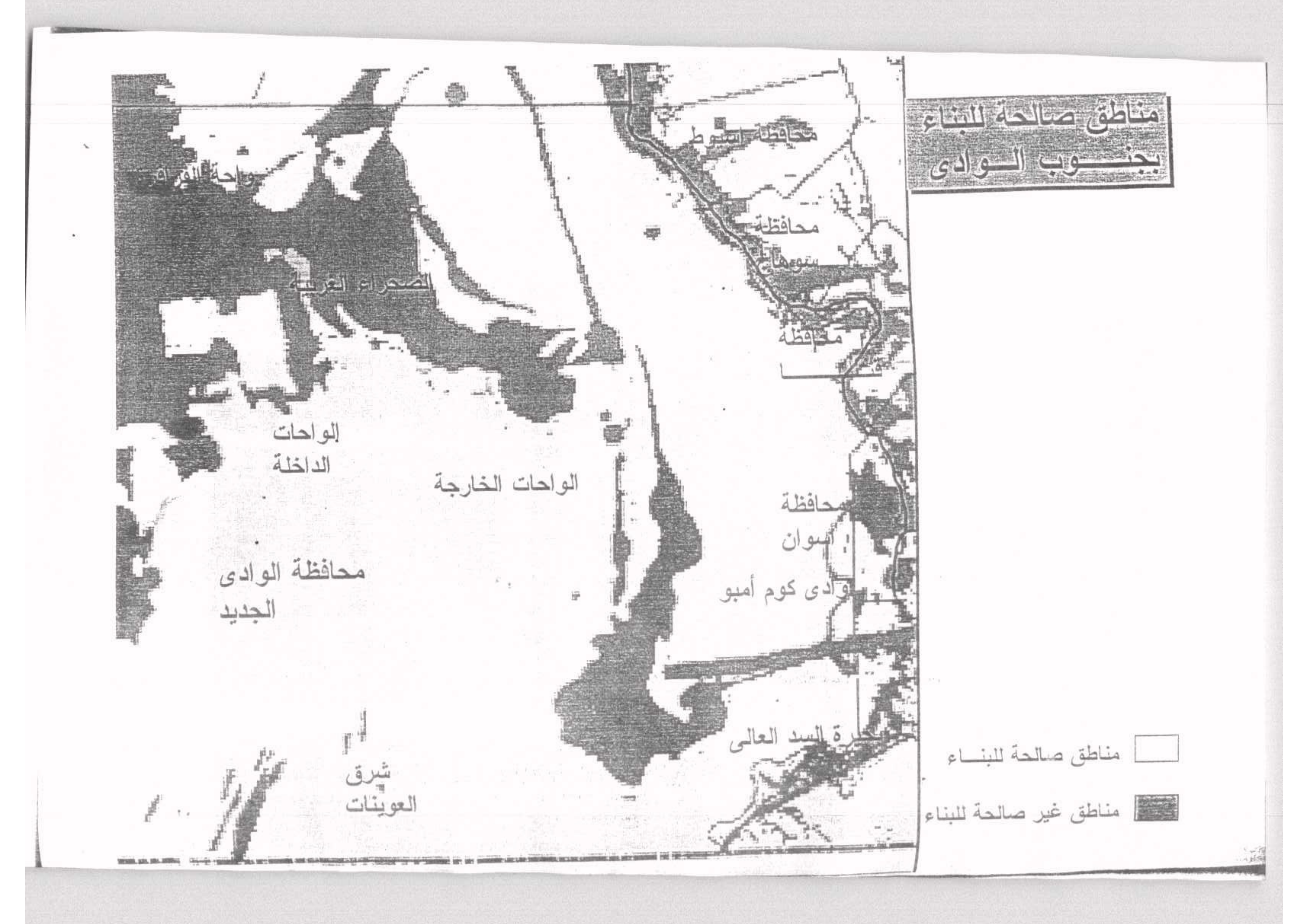

مجالات التنمية حول مسار
ترعة الوادى الجديــــد
ترعة الوادى الجديد
قنـــــاة توشكـــــى
مفيض توشكـــــى
تجمعات عمرانية مقترحة
مـــــدن رئيسية قائمـــة
أمكانـــات أقتصـــاديـة
أراضى استصلاح زراعى
مناطق تنمية سياحية
محميات طبيعيـــــة
طـــرق قـائمـــة
طـــرق مقترحـــة
المنيا
البحرية
أسيوط
سوهاج
الفرافـــرة
ديروط الفرافـــرة
غرود وكثبان رملية
نجع حمادى
قنـــا
الواحات الخارجة
الواحات الداخلة
شرق العوينات
بئر مر
غرود وكثبان رملية
توشكى


إمكانات التنمية
بجنوب الوادى
اراضى زراعية قائمة
مناطق استصلاح
مواقع المياه الجوفية
محميات طبيعية
مواقع ذات أهمية أثرية
مواقع الموارد التعدينية
حديد
فوسفات
حجر جيرى
فلسبار
بازلت
طفلة
محافظة أسيوط
محافظة سوهاج
محافظة قنا
محافظة أسوان
وادى كوم أمبو
السد العالى
بحيرة السد العالى
واحة الفرافرة
الصحراء الغربية
الواحات الداخلة
الواحات الخارجة
محافظة الوادى الجديد
شرق العوينات

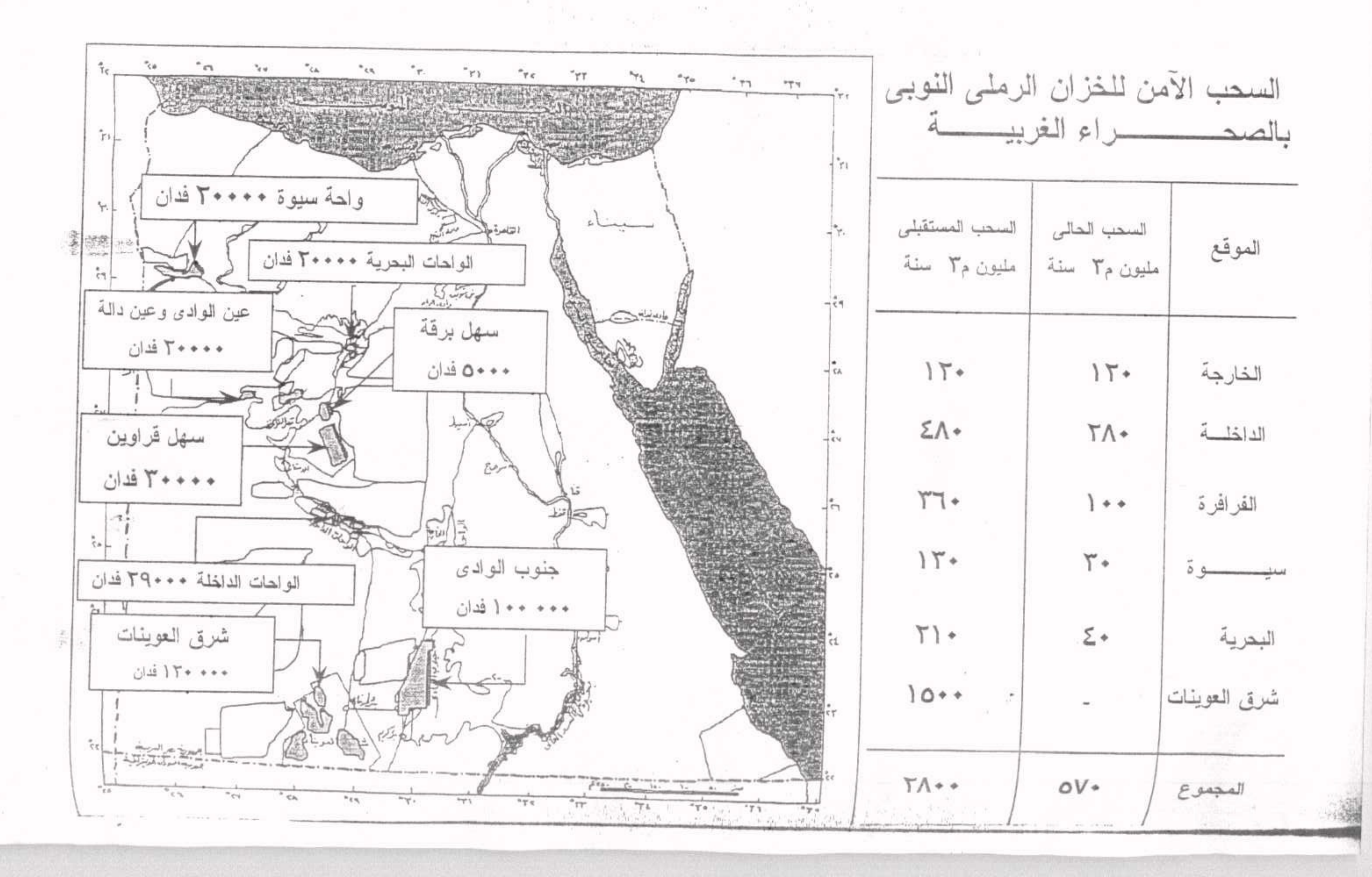
مناطق صالحة للبناء والتنمية بجنوب الوادى




محددات التنمية
بجنوب الوادى
محافظة اسيوط
واحة الفرافرة
محافظة
سوهاج
محافظة
قنـــا
الواحات
الداخلة
الواحات الخارجة
محافظة الوادى الجديد
محافظة
أسوان
وادى كوم امبو
السد
العالى
السد العالى
شرق
العوينات
مناطق المحميات الطبيعية
كثبـان رمليـــة
محـــاور الـــزلازل
أراضـــى زراعيـــة
مخـــرات الســـيول
صـــدوع وفوالـــق رئيسـية
مناطق بأرتفاع أكثر من ٥٠٠ م


مناطق صالحة للبناء
بجنوب الوادى
محافظة
محافظة
الواحات الداخلة
الواحات الخارجة
محافظة الوادى الجديد
محافظة
كوم أمبو
السد العالى
شرق العوينات
مناطق صالحة للبنـــاء
مناطق غير صالحة للبناء

المساحات المقرر استصلاحها على الميـــاه الجوفيـــة بالوادى الجديـــد

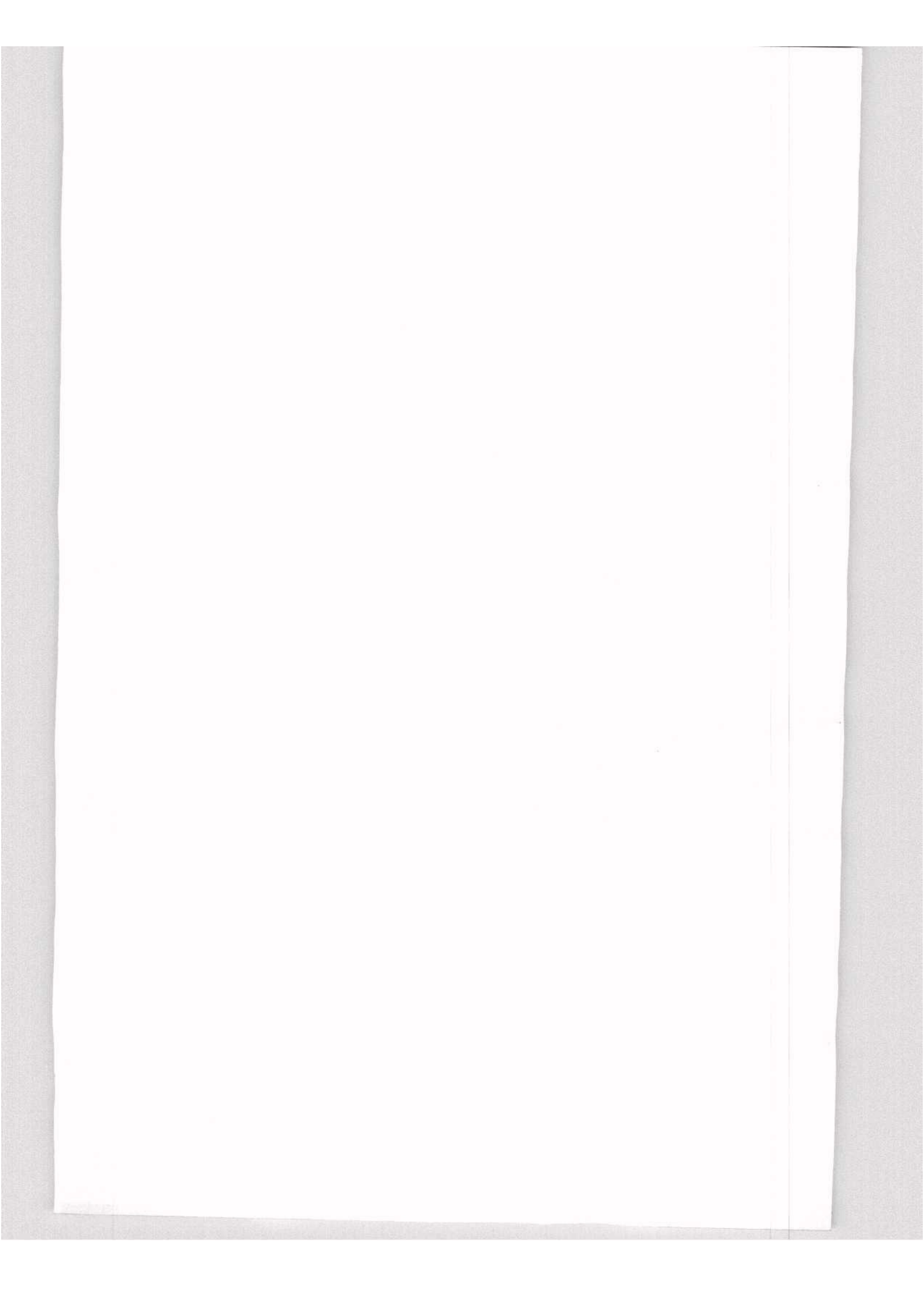


السحب الآمن للخزان الرملى النوبى بالصحـــــــراء الغربيـــــة

الموقع	السحب الحالى مليون م٣ سنة	السحب المستقبلى مليون م٣ سنة
الخارجة	١٢٠	١٢٠
الداخلـــة	٢٨٠	٤٨٠
الفرافرة	١٠٠	٣٦٠
سيـــــوة	٣٠	١٣٠
البحرية	٤٠	٢١٠
شرق العوينات	-	١٥٠٠
المجموع	٥٧٠	٢٨٠٠

البنيـــــة الاساسيــــة





رقم الايداع ١٣٧٣٧ / ٩٨

الترقيم الدولى .I.S.B.N

977 – 317 – 000 - 4

